فەیلی

252

السنة الحادية والعشرون
كانون الاول/ديسمبر ٢٠٢٤

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

www.shafaq.com

٢١ عاماً تتواصل مسيرة العطاء

الذكرى ٢١ لتأسيس المجلة

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

252

السنة الحادية والعشرون
كانون الاول - ديسمبر ٢٠٢٤

06 ٢٠عاما من مجلة فيلي.. صوت لا يخبو للأقليات والمهمشين

18 المرجعية النجفية بعد آية اللّه السيستاني

29 عش تجربة الجنوب بكل تفاصيلها الساحرة.. الأهوار والبصرة بانتظارك

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

اقرأ في العدد ايضا

44 العراق مصدر خطر على المسيحيين

60 تأثير التكنلوجيا الرقمية على المطاعم والاكلات الشعبية في العراق

62 الأبواب الخفية للسحر في العراق.. زوجات يبحثن عن حل يتحول إلى ابتزاز

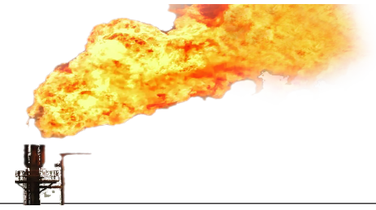

84 الغـــاز الوطـــني.. كلمة المرور لإنهاء معضلة الكهرباء في العراق

كلمـــة العدد

نموذج حقيقي للنجاح

عندما نتحدث عن المستقبل بعيون مليئة بالأمل، نعني بذلك أن نكون اهلا للمسؤولية. ونحن على أعتاب نهاية عام 2024، لا يسعنا إلّا أن نقول : كان عاماً حافلاً بالتجارب الحلوة والمرة.

وفقا للإحصاءات والبيانات لهذا العام، ندرك أن مواجهة التحديات المتعلقة بالكورد الفيليين لا يمكن أن تعالج بمفردها، ولكن إصرارنا وصبرنا قد أثمر إنجازات واضحة لجعل هذه الجهود مثالا يحتذى به.

من الواضح انه في مجال الاعلام هناك حاجة الى الصبر والتحمل واحيانا قطع المسافات والطرق الصعبة، وفيما يخص مجلة فيلي، فإنها مرت على مدى اكثر من عشرين عاما بتجربة التعامل مع العديد من الموضوعات المختلفة باحترافية، ولم تكتف بذلك بل في جعبتها اكثر من 250 عددا وقرابة ربع قرن من العمل المتواصل، لتصبح منصة متميزة لصوت الكورد الفيليين، وتسلط الضوء على قضايا الأقليات والمجتمع العراقي ككل.

عام جديد يضاف إلى مسيرة المجلة التي تدخل عامها الحادي والعشرين. الأمل يحدونا في أن يكون عام 2025 مليئا بالمزيد من العمل الجاد. فريقنا يدرك أن هذا العمل يتطلّب إرادة قوية، وشغفا، وتضحيات كبيرة. تقييم نتائج جهودنا يظهر أهمية المثابرة والدقة في تحقيق النجاح.

النجاح ليس مجرد صدفة؛ إنه نتاج رؤية واضحة وجهود حثيثة. الدروس المستخلصة من تجربتنا الإعلامية تلهمنا للاستمرار، و تجعلنا نؤمن بقدراتنا على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف. بدلاً من انتظار تسليط الضوء من منصات أخرى، قررت «فيلي» أن تكون المنصة الأولى التي توثق مسيرة الكورد الفيليين في العراق.

إن اعتبار العام الجيد هو الذي يجلب نتائج إيجابية فقط، هو تبسيط للأمور. بل إن العام الجيد هو الذي يضيف إلى رصيدنا خبرات جديدة، ويضعنا في مسار مستدام نحو مستقبل أفضل. وبهذا السياق، فإن رسالتنا لكل من يساهم في «فيلي» وشفق بشكل عام هي أن يستمروا في بناء مجتمع يتماشى مع احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل.

إن أعظم قرار اتخذناه هو اختيار الجد والصبر كطريق للنجاح، ومواصلة العمل رغم الصعوبات. وبهذا، نحتفي بهذه الذكرى العزيزة على قلوبنا، مدركين أن المجلة ليست مجرد مطبوعة، بل هي صرح ثقافي يعكس مسيرتنا ويطمح لمزيد من التقدم والازدهار.

رئيس التحرير

كوردستان في نوتردام

فرحان جوهر:

ليست نوتردام كنيسة فحسب، فهي تمثل تراثا تاريخيا وحضاريا وثقافيا للانسانية جمعاء، تم بناءها قبل 861 عاما وشهدت تتويج نابليون وعقد قران الجنرال ديغول، كتب عنها الكاتب الفرنسي الكبير فيكتور هوغو رواية تحت عنوان (احدب نوتردام)، يتحدث فيها عن حريق يحصل فيها ...

البعض يرجع الحريق الذي حصل فيها قبل خمس سنين الى تنبؤ هذا الكاتب، نشرت تلك الرواية عام 1831، الا ان نوتردام لها اهمية ادبية كبيرة، فضلا عن انها مرفق سياحي يستقبل 11 مليون سائح سنويا.

ان حضور كوردستان في افتتاح هذا الصرح التاريخي والحضاري من خلال رئيس اقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني كان مكسبا مهما لعموم شعب كوردستان، وكذلك كانت دعوة رئيس الاقليم وسط حضور 50 من رؤساء البلدان المهمة في العالم، يمثل مؤشرا على قوة واهمية مكانة الاقليم ورئاسته . وخصوصا في مثل هذا الوقت الذي يشهد فيه الشرق الاوسط مواجهة حرب واسعة وفي خضم تغير معادلات القوة بين المجاميع والدول الاقليمية، ليس مستبعدا ان يغامر لاعادة بنائه بشكل مختلف، لذلك فان حضور ولقاءات نيجيرفان بارزاني مع كبار رؤساء الدول وحضوره في قصر الاليزيه على هامش هذه المناسبة، له اكثر من معنى ومغزى سياسي، لان اي تغيير سياسي وامني في جميع انحاء العالم لا يمكن ان يحصل من دون دور واستشارة قصر الاليزيه، وكذلك مجيئ ترامب ولقائه مع الرئيس نيجيرفان بارزاني في هذه المناسبة، ليست وليدة الصدفة ، بل من تنظيم واهداف الرئيس ماكرون والاليزيه من اجل استمرار العلاقات والتعاون بين ادارة ترامب واقليم كوردستان، كون ان لقاء الرئيس الامريكي وخصوصا ترامب ليس امرا يسيرا وهناك رؤساء العديد من الدول لا يستطيعون مقابلة رئيس هذه الدولة، ان المشاركة الفعالة لاقليم كوردستان في استقرار العراق والمنطقة امر مهم جدا، وكذلك التدابير بين العديد من دول الجوار المتضادة في شرق ملتهب ليس بالامر الهين، ان اقليم كوردستان يمارس هذا الدور منذ سنوات عديدة، وبشكل اخص داخل بلد مثل العراق الذي فقد معظم اعمدة الرئيسية كدولة، والسلطة الرئيسة فيها بيد الميليشيات المسلحة، وكذلك تمارس سياسة تجويع شعب كوردستان، وتحاول منع تعاظم مكانة ودور اقليم كوردستان، لذلك تعلم دول الغرب ان العراق من دون اقليم كوردستان سيكون عبارة عن كتلتين شيعية وسنية ولاشيء اخر، وسيكون دوما عاملا لزعزعة السلم الدولي وقاعدة للارهاب والمواد المخدرة والجريمة المنظمة، بالاضافة الى ذلك سيتحول الى جحيم للمكونات الدينية والعرقية، ولن تبق اية قيمة او ثقل لمسائل الديمقراطية وحقوق الانسان، ومن هذا المنطلق يعد الاقليم نقطة ضوء يمنح شكلا وصيغة للعراق كدولة، لذلك فانهم مصرون على حماية وبقاء مكانة اقليم كوردستان بقوة.

هذا الحدث من الناحية التاريخية سيصبح حجة سياسية وتاريخية وثقافية عظيمة لشعب كوردستان في المستقبل، لاننا سنرى في سجلات نوتردام، في يوم ما قام رئيس اقليم كوردستان باسم شعب كوردستان بحضور افتتاحه الى جانب كبار رؤساء العالم، وستظهر هذه الاهمية بصورة خاصة في الاوساط الاكاديمية، مثلما يقومون به حاليا في بحوث في تحقيق تاريخ الكورد، فيجدون ان امير الحسنوية او الدوستكية، ارسل رسالة بامضائه وختمه الى احد الملوك، او رسالة الامير بدرخان والامير محمد الراوندوزي الى محمد على باشا الكبير في مصر واهميتها العظيمة. وبالشكل نفسه بل واكثر سيفتخر الجيل القادم بالاباء المؤسسين، لان تأسيس الدولة يستند على ثلاث قوائم رئيسة وهي التاريخ والجغرافيا والوعي، ومن دونها لن تؤسس اية دولة.

ترجمة: مجلة «فيلي»

٢٠ عاماً من مجلة فيلي..

صوت لا يخبو للأقليات والمهمشين

فيلي - خاص:

تحتفي مجلة «فيلي» المنبثقة عن مؤسسة شفق للثقافة والإعلام، بمرور 20 عاماً على انطلاقها، في مسيرة حافلة لصوت مؤثر يعكس قضايا وآمال المجتمع، ويبرز مساهمات الكورد الفيليين التاريخية والثقافية.

فيلي.. انطلاقة تاريخية ومواصلة العطاء

منذ إصدارها الأول عام 2004، حققت مجلة «فيلي» مكانة متميزة كأول منبر مخصص لشريحة الكورد الفيليين، الذين طالما عانوا من الإقصاء والتهميش على مر العقود، حيث سلطت الضوء على قضايا الشريحة، وتعزيز هويتهم الثقافية، والتعريف بمساهماتهم التاريخية والاجتماعية. وقد نجحت المجلة على مدار عقدين في أن تكون مصدرًا موثوقًا للمعلومات والتحليل، بالإضافة إلى منصة لعرض إبداعات الأدباء والمفكرين.

وقد تجاوزت أعداد المجلة 250 عددا، لتصبح بذلك أرشيفًا غنيًا يثري النقاش حولها.

ويقول رئيس مجلس إدارة مؤسسة شفق ورئيس تحرير المجلة علي حسين فيلي: «الهدف الرئيسي للمجلة منذ انطلاقتها كان الحفاظ على الهوية الثقافية للكورد الفيليين وتوثيق إرثهم التاريخي والاجتماعي».

وأضاف أن المجلة سعت دوما إلى التوسع والوصول إلى شرائح أكبر من الجمهور، وهو ما بدأ أولا عبر مواكبة التقدم التكنولوجي والتحول إلى الإعلام الرقمي، وإطلاق نسخة إلكترونية شاملة، تهدف إلى إيصال محتواها إلى القراء في مختلف أنحاء العالم.

ويلفت في حديثه إلى أنه «رغم كل التحديات، تستمر مجلة «فيلي» في أداء رسالتها السامية، مدعومةٍ بإصرار فريقها وتفانيه، مع الحفاظ على رسالتنا في دعم الهوية الثقافية للكورد الفيليين.»

الكاتب عبد الصمد أسد وصف المجلة قائلا: «أول شمعة ثقافية اجتماعية سياسية في نفق معاناة الكورد الفيليين بعد زوال الدكتاتورية الصدامية. تحية صادقة واعتزاز لمؤسسها الأستاذ علي حسين فيلي وجميع المخلصين الذين أشعلوا شموع التعريف لإنارة نفق معاناة هذه الشريحة.»

وأضاف أسد:

«إن المجلة تمثل نافذة تسلط الضوء على الواقع المؤلم للكورد الفيليين. ومع ذلك، فإنها تدعو إلى الأمل والتكاتف، وتذكر بضرورة التوحد والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.»

«إن عدم توحد الكورد الفيليين في أحزاب وتكتلات فاعلة أضعف من تأثيرهم في المطالبة بحقوقهم. على المجلة أن تواصل دورها في الدعوة للتكاتف وإبراز أهمية العمل الجماعي لتحقيق المطالب المشروعة.»

الصحفي ياسر عماد أكد أن المجلة:

«تمثل حدثا غير مسبوق، خصوصا في توثيق معاناة الكورد الفيليين ونقلها إلى الأجيال الحالية والمستقبلية. إن محتواها يُظهر المهنية والدقة، ما يجعلها مصدرًا موثوقا للأحداث التاريخية والتحليل السياسي.»

وأضاف: إننا اليوم بأمس الحاجة إلى مجلات على غرار «فيلي» لما تصدح به من مواضيع تراعي المهنية والدقة والحياد بالطرح، فالنهج السليم الذي تتبعه يجعلها في طليعة الاصدارات الموجودة التي يمكن الاعتماد عليها في تلقي المعلومات الصحيحة نتمنى ان تستمر في عطائها الثر.

أما الكاتب مصطفى بيكي، فقد أشار إلى أن المجلة:

«أصبحت مرآة لنقل الأخبار والثقافة والحضارة الكوردية إلى المجتمع العربي والناطقين بالعربية. ورغم غياب الدعم الحكومي، استطاعت المجلة الحفاظ على رسالتها وهويتها الثقافية.»

ويقول: مجلة فيلي كانت اولى ثمار مؤسسة شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين، في عام 2004، صدرت في البداية بنسخة ورقية وبحجم متوسط وبالالوان بواقع 2000 نسخة لكل عدد، وعبرت عن لسان حال وممثل ثقافة وادب وحضارة امة كاملة، وسط عاصمة دولة لم يمض سوى عام واحد على انتهاء عهد، ليس فقط القلم بل يد وعضد الكتاب وادمغة المفكرين الذين يعملون في المجلة، كانت ستحطم ولو كانوا في ابعد نقطة من العالم، ولكان سيقضي عليهم ويرسلهم الى احواض التيزاب او تحت رمال الصحاري.

المحطات الرئيسية في مسيرة المجلة

التأسيس والانطلاقة:

انطلقت مجلة «فيلي» كأحد مشاريع مؤسسة شفق للإعلام والثقافة، بدعم من السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة إقليم كوردستان آنذاك. تأسست المجلة في مرحلة حساسة بعد سقوط النظام البعثي، حيث كان الكورد الفيليون يعانون من آثار عقود من الظلم والاضطهاد. جاءت المجلة لتكون صوتا يعبر عن همومهم وآمالهم، وينقل معاناتهم إلى العالم العربي والناطقين بالعربية.

التحول الرقمي:

مع التطورات التكنولوجية والتحول نحو الإعلام الرقمي، بدأت «فيلي» في إصدار محتواها عبر المنصات الإلكترونية.

التوثيق والأرشفة:

تمكنت المجلة من توثيق مئات القضايا المهمة، أبرزها:

- إسقاط المستمسكات الثبوتية للكورد ا الفيليين .
- مصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة.
- التسفير والتهجير القسري.
- تغييب الآلاف من الشباب الفيليين.

كما تناولت المجلة قضايا أخرى مرتبطة بالشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي، على مستوى إقليم كوردستان والعراق عامة.

دور المجلة في الدفاع عن حقوق الأقليات:

الصحفي ماجد محمد صالحان سلط الضوء على دور «فيلي» في دعم الأقليات قائلا:

«المجلة اختطت لنفسها منهجًا متميزا تمثل في الدفاع عن جميع الأقليات العراقية كمنبر إنساني النزعة. إنها تسلط الضوء على قضايا غالبًا ما تهمل في الإعلام السائد، وتقدم منظورًا جديدًا ومستقلا في زمن مليء بالتحديات.»

وأضاف: مرور 20 عاما على تأسيس «فيلي» يمثل إنجازا مهما، ودليلا على التزامها المستمر في خدمتها للجمهور الفيلي. ومع استمرارها في رحلة العطاء، تطمح المجلة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات، عبر تعزيز تغطيتها الإعلامية وتطوير محتواها ليظل مواكبا لمتغيرات العصر، محافظا في الوقت نفسه على رسالتها الجوهرية في الدفاع عن حقوق ومصالح الكورد الفيليين.

«فيلي».. إرث يستمر

ومع مرور 20 عاما على انطلاقها، تظل «فيلي» شاهدا حيًا على نضال شريحة عانت الكثير، لكنها أثبتت أنها قادرة على مواصلة العطاء. تمثل هذه المناسبة فرصة لتجديد العهد مع قرائها، والالتزام بالمضي قدما لتحقيق رسالتها النبيلة.

ختاما، إن مرور 20 عاما على تأسيس «فيلي» ليس مجرد ذكرى سنوية، بل هو شهادة على قوة الكلمة والصحافة في حفظ الهوية وتعزيز القيم الإنسانية. وبهذا، تظل «فيلي» منصة ضرورية في المشهد الإعلامي العراقي، تنير الطريق للأجيال القادمة.

في الذكرى ٢٠ لمجلة «فه يلي»..

حديث التميز والنجاح

صادق الازرقي:

لقد توفرت لمجلة «فه يلي» عديد الشروط التي حكمت عليها بالجودة وتبوء مركزها ضمن صدارة المنشورات في اقليم كوردستان وعموم العراق؛ وتلك الشروط كثيرا ما يشدد عليها المعنيون بالشؤون الثقافية والنشر حين يشخصون مكامن التميز والنجاح.

عوامل نجاح المجلة، سواء كانت ورقية أم إلكترونية، تعتمد على مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تسهم في جذب الجمهور المستهدف والمحافظة عليه، التي حققتها مجلة «فيلي» بنجاح.

تمثلت الجوانب الرئيسة للنجاح في؛ اولا تقديم محتوى دقيق، موثوق، ومفيد يلبي اهتمامات الجمهور المستهدف، وفي هذا المضمار تميزت «فيلي» على الدوام بتقديمها محتوى هادف يناقش الاهتمامات الرئيسة للناس ويلبي طموحهم في عرض مشكلاتهم وتطلعاتهم وآمالهم في بناء حياتهم؛ وبرغم ان المجلة تميزت بالمهنية والحياد لاسيما في الطرح السياسي، فانها لم تخفي انحيازها الى الجمهور الواسع فيما يتعلق بهمومه ومشكلاته، وفي تناولها لشتى الامور الانسانية والحياتية.

من عوامل النجاح، ان المجلة دأبت الحرص على التحديث المستمر بنشر مواضيع جديدة ومتجددة تحافظ على اهتمام القارئ، بالتعاون مع كتّاب ذوي خبرة وقدرة على صياغة المحتوى بشكل جذاب واحترافي.

كما استعملت تصميما جذابا حديثا ومريحا بصريا يعكس هوية المجلة، وفي الحقيقة فان المجلة كانت تستعمل الاسلوب الناجح ذاته مذ كانت تصدر ورقيا بتفردها باستعمال الورق الصقيل والالوان والحروف الواضحة وتوزيع العناصر بشكل متوازن مع صور توضيحية ورسومات عالية الجودة.

وبعد ان تحولت الى مجلة الكترونية استعملت «فه يلي» واجهة مستخدم سلسة بتصميم الموقع سهلة الاستعمال وسريعة التصفح.

وفي مجالات التقنية صممت المجلة لتكون متوافقة مع الأجهزة المتنوعة (هواتف، أجهزة لوحية، حاسبات)، فضلا عن تحسين سرعة تحميل المجلة والموقع، الذي يعرضها للقراء ونعني به موقع «شفق نيوز» الخبري والتطبيق المتعلق به.

من الامور التي حرصت عليها المجلة، التجديد المستمر بإدخال أفكار وأساليب جديدة في تقديم المحتوى ومواكبة التطورات في مجال الإعلام والتكنولوجيا، وكذلك فان ادارة المجلة تميزت بالمسؤولية والكفاءة بإدارة التكاليف، وذلك بتحقيق توازن بين جودة الإنتاج وقلة تكلفته.

وبرغم ان لدينا تشخيصا لمتطلبات لم تزل بنا حاجة اليها يفترض توفرها وتنفيذها لتوسيع جمهور المجلة وتحسين الترويج، فان ذلك لا ينفي حقيقة انتشار قرائها؛ وفي الحقيقة فان شحة تلك المتطلبات يرتبط بأوضاع كوردستان والعراق عموما، ومن ذلك الفقر والضعف فيما يتعلق باستعمال الإعلانات الالكترونية وعدم اللجوء اليها بصورة عامة، برغم فائدتها المالية، و مثل ذلك الامر كانت قد استغلته كبرى المجلات والصحف العالمية التي تحولت الى الكترونية بنشر الاعلانات ضمن عروض منشوراتها في حين لم تزل قضية الاعلان تحبو في العراق ولم تتحول بعد الى جزء من عملية النشر الالكتروني.

كما ان من الضروري استغلال وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع، وما يتعلق بذلك من ميزات تفاعلية مثل التعليقات أو المنتديات أو الاستطلاعات، و التفاعل مع الجمهور، و التجاوب مع القراء بالرد على تعليقاتهم واستفساراتهم و بناء مجتمع حول المجلة يضم القراء ويسمح لهم بالمشاركة بآرائهم.

كما يرتبط بذلك إجراء استطلاعات لمعرفة اهتمامات القراء وتوقعاتهم، وتقديم محتوى حصري لجذب القراء ذوي الاهتمامات المتخصصة؛ كما يمكن في بعض الاحيان التركيز على مجال معين (ثقافي، علمي، فني، إلخ) أو تقديم تنوع أمثل مدروس يراعي اهتمامات جميع القراء، ويمكن اصدار ملفات خاصة بمناسبات ثقافية او تاريخية وغير ذلك.

وكذلك فإننا بحاجة الى التعاون مع مؤسسات أو أفراد ذوي تأثير لزيادة الانتشار.

وكل تلك الامور تتطلع مجلة فيلي الى تنفيذها قطعا، تحقيقا لاستكمال جميع الشروط المتعلقة بإتمام عملها وتحقيق اهدافها وزيادة انتشارها.

وفي حالة اللجوء المستقبلي الى اعتماد الإعلانات فيمكن اتخاذ الاعلانات كمصدر للدخل من دون التأثير على جودة المحتوى.

ان نجاح المجلة يتطلب العمل على هذه الجوانب بشكل متكامل ومستمر مع مراقبة ردود الفعل وتحليل البيانات لتحسين الأداء باستمرار.

اننا ونحن نستقبل السنة الحادية والعشرين من عمر اصدار مجلة «فه يلي» فان رئاسة التحرير وادارة التحرير وهيئته، وكذلك معدي الموضوعات والمصممين وجميع العاملين في المجلة يتعهدون بالبحث عن أنجع وأحدث الوسائل المتعلقة بتطوير عملها متى ما توفرت امكانية تحقيق ذلك؛ وتعزيز دورها والرقي بها بما يمكنها من اداء دورها الذي يهم الناس، ويطور عملية الانتفاع من محتوياتها.

عقدان وعام وعين لا تنام

فيلي - كنعان حاتم:

ما أن تظهر رؤوس الأشهر، حتى ينهمك الناس بالتزاماتهم، فبداية الشهر تعني الالتزامات، و مواعيد المستحقات، وحسابات المعيشة، والربح والخسارة، والكثير مما يشكل همًّا شاملا، كل حسب تفاصيل حياته، على الصعيد الفردي والجمّعيّ والحكومي والمؤسساتي.

لكنّ رأس الشهر عند من يحمل همّ شريحة تكاد أن تكون آصرة فريدة، لشعب بأكمله، شريحة الكورد الفيليّة، عند مؤسسة شفق نيوز، يعتبر بداية من نوع آخر، وهمًّا للبقاء على جادة العطاء، لاستئناف المسيرة، والجهد الحثيث، والإصرار الدؤوب، مع إصدار (مجلة فيلي) طوال عشرين عاما، بلا هوادة، بلا تراجع، كمقاتل يأبى أن يستريح في خندقه، حتى إذا بقي وحيدا، في معركته الأخيرة.

عقدان، وعيون المخلصين الذين حملوا على عاتقهم قضيّة، تكاد أن تطوى، كعازف ناي، يصدح بين الحين والأخر، نافخا في الحنين إلى الأصالة، يقتحم الطبول والأبواق، في سمفونية الفوضى.

ولأن شريحة الكورد الفيليّة، مميزة بعطائها وتفانيها، فهي من حيث ما تحمّل تكوينها من انتماءات، تتوزع على تكتلات مختلفة من مكوّنات المجتمع العراقي، وطبيعة توزعها على أطراف قد تكون متباعدة في جزئيّة، يجعل هذه الشريحة تعيش انسيابيّة القبول والتقبّل، وكذلك أيضا، التنقلات الإجباريّة التي فرضت على هذه الشريحة، من ترحيل و تهجير، زادت من جعلها شريحة متداخلة في جميع الثقافات في العراق، وخارجه، لتصبح جسرًا، يوصل بين الثقافات، ولكن ماذا عن الجسور نفسها؟، وهل يمكن للجسور أن تعبر ؟.

يقول المختصون، أن الشخص الذي يولد أعسرًا، سيكون مميزا، لأنه يستخدم كلا الجانبين من دماغه، فالأعسر هو بطبيعته، يكون الجانب الأيمن من دماغه أنشط، حيث أنه يتحكم بالجانب الأيسر من الجسد، ولكنّ المجتمع سيجبره على استخدام يده اليمنى في الكثير من الممارسات اليوميّة، مما يحفز الجانب الأيسر من دماغه، فيصبح دماغه نشطا بجا نبيه .

الكورديّ الفيليّ، يولد -كبقيّة العراقيّين- بقوميّة و بمذهب، لكنه مختلف عنهم حيث أن الأغلبيّة من أبناء قوميّته، لا ينتمون لمذهبه، والأغلبيّة من أبناء مذهبه، لا ينتمون لقوميّته، فهو يولد مختلفا، وتترسخ في وجدانه ثقافة الاختلاف، وهو يشعر بجميع أبناء قوميّته رغم أنهم ليسوا من مذهبه، ويشعر أيضا بجميع أبناء مذهبه، رغم أنهم ليسوا من قوميّته.

أحيانا، يتولد صراع هنا، أو ينشأ لغط هناك، مابين بعض من أبناء قوميّته، وبعض من أبناء مذهبه، وهنا تبرز (الكاريزما) الخاصة بالكورديّ الفيليّ، فلن تجد الطمأنينة في هذا المعترك إلا في باحته، ولن يتفق هؤلاء وأولئك، إلا في مجلسه، فهو الصادق الأمين عند الطرفين.

ومن تعوّد على احتواء هذه الجوانب، لاشك أنه أقدر وأجدر على أن يستوعب جميع الثقافات، ويتفهّم جميع الاختلافات، ويتقبّل جميع المكوّنات، ولو نظرنا إلى العراق الذي يجب أن يكون، كي يعيش الجميع فيه في محبّة ووئام، وبناء على ما تقدم، سنجده عراقا، يشبه إلى حد بعيد، شخصيّة الكورديّ الفيليّ.

لكنّ المشكلة تكمن في أنانيّة الآخرين، فهم يحاولون أن يجعلوا الأمّ تشبه أبناءها، وهذا غير ممكن، فالأبناء بطبيعتهم يشبهون أمهّاتهم، لذلك نراهم يحاولون تهميش الكورد الفيليّة، ويحاولون أن يصنعوا عراقا يشبههم هم، ولكن هيهات، فالوطن للجميع، ومن يحتوي الجميع، هو الذي يشبه الوطن، والوطن يشبهه.

وكلما توغلت في الشخصيّة الفريدة للكورديّ الفيليّ، تكتشف أنه ولد ليكون مخلصا ومعطاء، وكأن غريزة الأنانيّة غائبة عنه، وعلامات النّرجسيّة مشطوبة فيه، فهو يقدم عمرًا باكمله، ثمّ يتنحى جانبًا، لماذا؟.

لأنه يشعر أن كل قضايا العراق الوطنيّة تخصه، فهو ينطلق من مبدأ وطنيّ محض، فيقدّم كل جهوده، ثمّ يأتي من يستثمر جهوده لصالح (فئته) الخاصة، ويهمش الكورديّ الفيليّ، لأنه لو كان من قوميّته، فأنه يخشى من جانبه المذهبيّ، ولو كان من مذهبه، فهو يخشى من جانبه القوميّ، لذلك نجد بصمة الفيليّ في جميع القضايا والحركات والتضحيات الوطنيّة، لكننا لا نجدهم عند توزيع المناصب والغنائم!.

ناهيك عن تهميشه من قبل الجهات التي لا ينتمي إليها من ناحية القوميّة أو المذهب، فأولئك حتى يتجاهلون ذكره.

وهنا، يتجلى سبب آخر، يجعل شخصيّة الكورديّ الفيليّ مخلصا، وهو أنه يعلم مسبقا أنه لن يحصل على شيء على الصعيد الشخصي، وهذه المعرفة تجعله مخلصا من البداية إلى النهاية، وحتى مابعد النهايات.

ببساطة، لو كنت بحاجة أشخاص يقدمون لك العون في مهمة مصيريّة، ستجد نوعين من الناس، أولئك الذين يقدمون المساعدة مقابل أشياء يطلبون الحصول عليها، وأولئك الذين يعملون طوعا.

لاشك أن الذين يعملون طوعا، يكونون فوق الشبهات، لأنهم لم يفكروا في مصالحهم الشخصيّة منذ البداية، وتلك هي سمة الإنسان الكورديّ الفيلي.

بعد كل هذا، وهو جزء يسير، من طرح في حق المكوّن الفيلي، ربّما نستوعب ماذا يفعل هؤلاء ولماذا يحافظون على (مجلة فيلي)، وإذا فهمنا بهذا العمق، لابد أن تبكي العيون الصادقة، تقديرًا لتلك العيون التي لا تنام، ولم تنم خلال عقدين وعام، كي تواظب على إصدار (مجلة فيلي).

«لابدّ أن تبكي العيون الصادقة، تقديرًا لتلك العيون الّتي لا تنام، ولم تنم خلال عقدين وعام، كي تواظب على إصدار (مجلّة فيلي).»

ايلام في دائرة الاهتمام.. ..

تحركات مع العراق تعيد تشكيل مستقبل المحافظة الفيلية

فيلي - متابعة:

أفاد تقرير صحفي إير اني بأن حدود مهران في محافظة إيلام الفيلية، تتمتع بإمكانيات هائلة تشمل النقل الدولي والتصدير إلى العراق، إلى جانب قدرات كبيرة في مجال تجارة الركاب والأمتعة، وأن تطوير هذه الأنشطة يتطلب مشاورات وطنية وعابرة للحدود، بالإضافة إلى تنسيق محلي فعال.

ووفقاً لتقرير وكالة إيرنا الإيرانية، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، فإن محافظة إيلام الفيلية، التي تتشارك حدودا بطول 430 كيلومترا مع العراق، تشهد نشاطاً متزايداً في معبر مهران الحدودي، سواء من الناحية التجارية أو حركة الركاب، وأن التفاعل الثقافي والاجتماعي المشترك بين سكان جانبي الحدود، يعزز من فرص التجارة والصادرات غير النفطية، وخاصة في مجال تجارة الأمتعة والركاب.

وتتميز إيلام بأطول حدود مشتركة مع العراق بين المحافظات الإيرانية، مما يتيح إمكانية إنشاء ثلاثة أسواق حدودية مع محافظات ديالى وواسط وميسان العراقية.

وأشار إلى أن غياب الصناعات التحويلية والبنية التحتية الضعيفة في تلك المحافظات يدفع سكانها وتجارها للبحث عن أسواق خارجية لتلبية احتياجاتهم من السلع والمواد الاستهلاكية.

ولفت التقرير إلى أن إنشاء وتطوير الأسواق الحدودية في إيلام يمكن أن يسهم في تحقيق ازدهار اقتصادي للمنطقة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للباحثين عنها على جانبي الحدود.

ازدهار الحركة التجارية وحركة الركاب

وبحسب مؤشرات الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة الطرق السريعة والنقل البري (الايراني)، فإن حدود مهران الدولية لا تزال أكثر الحدود البرية ازدحاما في البلاد؛ وبحسب مسؤولي محطة ركاب حدود مهران، فإن الإحصائيات الأولية هذا العام تشير إلى استمرار الاتجاه التصاعدي في حركة المسافرين والزوار (زوار العتبات المقدسة في العراق) على هذه الحدود.

مرور أكثر من 6 ملايين زائر عبر حدود مهران منذ بداية العام

وقال المدير العام للطرق والنقل البري في محافظة إيلام، سيد زاهدين جشمه خاور، إن أكثر من 6 ملايين شخص عبروا حدود مهران منذ بداية العام الحالي (آذار/مارس) وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار إلى أن هذا العدد يعكس أهمية هذه الحدود وشعبيتها الكبيرة لدى زوار العتبات المقدسة.

وأوضح جشمه خاور أنه في العام الماضي، بلغ عدد الزوار الذين مروا عبر حدود مهران أكثر من 8 ملايين و268 ألف شخص، ما يؤكد الدور المحوري لهذه الحدود في حركة الزوار. وأضاف أن البنية التحتية للمعبر تم تعزيزها بشكل كبير، ما يجعله مستعداً لاستقبال أعداد كبيرة من المسافرين.

تفاصيل حركة الزوار عبر الحدود

المسافرون الإيرانيون:

- دخل البلاد 2,566,109 شخصاً.
- غادر البلاد 2,484,252 شخصاً.

المسافرون الأجانب:

- غادر الحدود 526,388 شخصاً.
- دخل البلاد 557,382 شخصاً.

وأشار جشمه خاور إلى أنّ الاستثمارات التي تمت في السنوات الأخيرة لتطوير البنى التحتية المتعلقة بالنقل والإقامة والخدمات في منفذ مهران لعبت دوراً كبيراً في تعزيز قدرته الاستيعابية، ما أدى إلى تسهيل حركة الزوار والمسافرين بشكل ملحوظ.

زيادة بنسبة 52% في إقامة السياح العراقيين في إيلام

ويفيد مدير عام التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية في محافظة إيلام، فزاد شريفي، بارتفاع بنسبة 52% في عدد السياح العراقيين المقيمين في المحافظة منذ بداية العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار شريفي إلى دور سكان الكورد الفيليين، وخاصة في محافظة واسط العراقية، في تعزيز الحركة السياحية في إيلام. واعتبرهم حلقة وصل مهمة لتطوير السياحة، خاصة السياحة العلاجية، لما يمتلكونه من روابط ثقافية واجتماعية مشتركة مع سكان المحافظة.

وأكد شريفي على أهمية التركيز على السياحة العلاجية كأحد المحاور الرئيسية لزيادة عدد السياح الخارجيين. كما شدد على ضرورة حصول المرافق السياحية في المحافظة على شهادات جودة الخدمة، لرفع مستوى تجربة السياح وتعزيز جاذبية إيلام كمقصد سياحي.

كما دعا المؤسسات ذات العلاقة إلى التعاون لإزالة العوائق التي تحول دون تدفق السياح إلى المحافظة، مشيراً إلى أن التعاون المشترك بين الجهات الرسمية والمجتمعية يمكن أن يسهم في تعزيز مكانة إيلام كمركز سياحي إقليمي.

هذا النمو في عدد السياح يعكس تأثير الجهود المبذولة لتعزيز البنية التحتية السياحية والخدمات المقدمة، مما يدعم تطلعات المحافظة لجذب المزيد من الزوار في المستقبل.

110 وحدة للسياحة البيئية تدعم السياحة في إيلامأوضح مدير عام التراث الثقافي والسياحة في إيلام أن المحافظة تشهد نشاطا ملحوظا لـ110 وحدات سياحية بيئية، مما يعكس إمكاناتها الفريدة في هذا المجال. وأكد أن الإجراءات اللازمة لجذب السياح العراقيين قد اتخذت، بما يشمل توفير الظروف الملائمة لاستقبالهم ضمن مجموعات وقوافل، ما يعزز السياحة الخارجية.

كما دعا إلى استغلال العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع المحافظات العراقية المجاورة لدفع عجلة السياحة، مشددا على أهمية الجانب الأمني في ضمان استدامة هذه الجهود، وأشار إلى أن محافظة إيلام، كمنطقة حدودية، تتمتع بأفضل مستويات الأمن.

ويؤكد أن زيادة حركة الركاب والمركبات على حدود مهران تمثل علامة على ازدهار السياحة والتجارة الخارجية، مما يمكن أن يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الحدوديين. وشدد على أهمية الاستثمار في تحسين البنية التحتية والخدمات بالمنطقة لتعزيز التنمية المستدامة.

وتابع التقرير ان محافظة إيلام تعرف اليوم بأنها عاصمة زوار أبي عبد الله الحسين ونظرا لأهمية مناسبة الأربعين، فقد تغير وجه هذه المحافظة إلى حد ما من الناحية البنية التحتية، وخاصة النقل، ولكن الوصول إلى بناء شبكة السكك الحديدية لهذه المحافظة أمر مهم وحيوي للغاية.

كما نوه إلى أهمية ربط محافظة إيلام بشبكة السكك الحديدية الوطنية، نظرًا لموقعها الجغرافي الخاص الذي يتضمن حدودا مشتركة بطول 430 كيلومترًا مع العراق.

ويُتوقع أن يسهم هذا الربط في:

- تعزيز التجارة عبر الأسواق الحدودية مثل مهران وجلات دهلران.
- دعم الصناعات البتروكيماوية والنفط والغاز.
- تسهيل حركة زوار العتبات المقدسة على مدار العام.
- زيادة حجم الصادرات الإيرانية عبر المعابر الدولية.

الأسواق الحدودية: أداة لتعزيز الاقتصاد المحليتمت الموافقة على إنشاء سوق مهران الحدودي، الذي يعتبر خطوة واعدة لتطوير تجارة الأمتعة وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمحافظة. ويضاف إلى ذلك خطط لتطوير أسواق أخرى مثل سوق «جلات» في دهلران وسوق «هلاله الشمالي» في إيوان.

تظهر التجربة التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين إيلام والمحافظات العراقية الحدودية أن الأسواق الحدودية ليست مجرد منصات للتجارة، بل هي أيضا وسائل لتقوية الروابط الثقافية والاجتماعية والدينية بين الطرفين.

آفاق واعدة بدعم حكوميؤكد وزير الداخلية الإيراني، إسكندر مؤمني، خلال زيارته الأخيرة للمحافظة، أن الحكومة تركز على تطوير البنية التحتية للنقل بأنواعه، وأن هذه الجهود تهدف إلى تهيئة الظروف لتحول إيلام إلى نموذج تنموي يُحتذى به في البلاد.

ويمثل الموقع الجغرافي المميز لإيلام، إلى جانب التركيز الحكومي على تطوير البنية التحتية وتعزيز الأسواق الحدودية، فرصة ذهبية لتحويل المحافظة إلى مركز اقتصادي وسياحي حيوي. ومع استثمار الموارد المتاحة وتعزيز التعاون مع العراق، يمكن لإيلام تحقيق قفزة نوعية في مختلف المجالات.

ترجمة مجلة «فيلي»

الشاعر الفيلي جليل صفر بيكي.. حنجرة طائر غريد

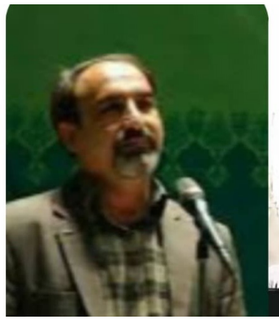

فيلي - متابعة:

ولد الشاعر جليل صفر بيكي عام 1973م في مدينة ايلام الفيلية، مارس بالاضافة الى النقد الادبي والصحافة وتأليف عدد من النتاجات، والترجمة وادارة وتنظيم الندوات والمؤتمرات في المجالس الادبية، هو عضو فعال في مجلس «هانا» الكوردي في ادارة المجال الفني الذي يديره الشاعر والصحفي والكاتب الايلامي محمد علي قاسمي.

في الحقيقة ان جليل صفر بيكي يعد من الطبقة الثانية من شعراء ايلام، ولكن بقيامه بطبع قرابة 20 نتاجا استطاع ان يبرز كواحد من انشط الشعراء والمترجمين الكورد الفيليين المعاصرين في جنوب كوردستان، وعلى الرغم من ان معظم نتاجاته الشعرية كتبت باللغة الفارسية الا انه نشر العديد من الرباعيات والغزليات التي نتأمل ان تغني المكتبة الكوردية وذلك لمقدرته وابداعه في هذا المجال.

شرع جليل صفر بيكي منذ عام 2008 بترجمة الرباعيات الكوردية للشاعر البارز «فرهاد شاهمرادیان» تحت عنوان «تو كنار آتشی من برف پارو میكنم و جیبم پر از ردپاست= أنت بجانب النار وأنا أجرف الثلج وجيبي مليء بآثار الأقدام»، وكذلك كتاب «بوذا الكوردي» الذي الفه الشاعر السريالي البارز حسين شكربكي، وكتاب «صورة للذكرى ام للموت» من تأليف سامان بختياري، حيث استقبل المتلقون هذه الكتب بترحاب جيد.

تضم نتاجاته الاعمال الاتية:

1- بۆ باڵەندە نەبم؟=لم لا اكون طيرا؟ 2- لاسایی بۆ مەرگ= تقليد الموت 3- كۆمەڵە چوارخشتی»و»مجموعة رباعيات مترجمة 4-هیج= لاشيء 5- ئنجیل بە ڕەوایەتی جەلیل= الانجيل برواية جليل 6- واران= المطر 7- عاشقانەكانی هەنگی كرێكار= رومانسيات النحلة العاملة 8-گاسنووقێک لە شانی مێرۆڵە=صندوق ضخم على ظهر نملة 9-سەمفوونی بەڕوو=سمفونيا البلوط 10- ئەونویساری= هو كتبه 11- وشتەرکان لە فینقیە شووشە دەهێنن= الابل تأتي بالزجاج من فينيقيا 12- ورده ورده وشه دەبم= رويدا رويدا اتحول الى كلمة 13.ئوپرای كاوڕ= اوبرا الجمل 14. نتەكانی تەنیائی= الحان الوحدة 15. ناتەنیائی= اللاوحدة 16. شێر و خور=الاسد والشمس 17. بڕواكان= العقائد 18. پیاسە لە پێوار=تجوال السابلة 19. موولەقی شێعر =سمو الشعر(قصص في حب ال بيت النبي) و...

كان جليل صفربيكي في البداية مهتما جدا بالرباعيات، وبعد نشر العديد من الأعمال في هذا المجال، تمكن من إجراء تغييرات على هذا الشكل الكلاسيكي بطريقة مبتكرة وحديثة. ثم بدأ بشجاعة في تأليف شعر جديد ومتقدم، بطريقة أوصلت الشعر الإيلامي إلى مستوى عال من حيث الشكل والمضمون وعرفه في البلاد كلهًا.

ان لغة شعر الشاعر بسيطة جدا وأصلية ومليئة بالموضوعات الجديدة، فقد توصل إلى طريقته الخاصة من خلال مزج الأفكار مع الطبيعة والمشكلات الاجتماعية والصور النشطة والمعاصرة. وهنا، على سبيل المثال، قمنا بترجمة 12 قصيدة من كتاب «رومانسيات النحلة العاملة»:

«1»
عندما اراك
يغرد الطائر في حنجرتي
ويصهل حصان في رأسي
وكذا
مطر
مطر
«2»
هذه عصاي
اتوكأ عليها
اساقط اوراق الاشجار بها لاغنامي
لم تعد لدي معجزة
انا راع ساذج
حتى اغنامي لم تعد تثق بي
«3»
جاء من «سفيل»
مصطحبا جيتاره
رقص مع شباب الكورد
في جيبه غصن زيتون
لخطبة الشعر الكوردي
«لوركا»
«4»
التحليق
ممتع جدا
عندما تكون نحلة عاملة
عندما لا تستطيع
ان تكون حبيبا للنحلة الملكة
«5»
يالها من شجاعة
ان يمارسوا الحب
على اسلاك خطوط الكهرباء:
العصافير
«6»
لا تجعدها
في هذه القصيدة
عصفور يحتضن بيضاته
«7»
بيضة
تسقط
من
العش
و
تنكسر
«الحياة»
ويزقزق فرخ عصفور
«8»
باصبعه
يريني القمر ويقول:
هذه نجمتي
من ثقب ردائها الرث
يظهر شعر ابطها
«9»
منذ مئات السنين
يبحث..
السباحون
في شوارع ايلام
صيادو السمك
مخابئ
قراصنة البحر
جبال
بدلا من حوريات البحر
قصفوا عمر اشجار البلوط
«10»
اتمرغل على هذا الجنب او ذاك
احلم بالصخور والسفوح
تضيع سلحفاة في ذهني
«11»
توهجات الشمس
وهمسات العنب
التي تعبر سياج المنزل
فرمان الجارة تكاثرت
«12»
طق طق
طق طق
طق طق
في قد الشجرة
كتب اسم الحبيبة
(شجرة سمنك)

اعداد: كامران رحيمي
ترجمة: مجلة «فيلي»

ملك بريطانيا يصلي للعراق
وإشادة بإعادة تأهيل الأراضي التوراتية بالبلاد

فيلي - متابعة:

ذكر موقع «كروكس» الأمريكي المتخصص بشؤون المسيحيين الكاثوليك، أن ملك بريطانيا تشارلز الثالث شارك في قداس في لندن، لمناسبة الذكرى العاشرة لغزو الموصل ونينوى، وقال انه يصلي من أجل مسيحي الشرق الأوسط وسوريا.

وأوضح الموقع الأمريكي في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، أن الملك تشارلز الثالث صلى من اجل شعب سوريا في «كنيسة الحبل بلا دنس» الكاثوليكية في لندن، وذلك في ذكرى غزو الموصل من قبل تنظيم داعش، وبعد أيام على سقوط نظام بشار الأسد على يد قوات المسلحين المنتمين الى جماعات اسلامية.

ولفت التقرير الى أنه كجزء من مناسبة القداس، فإن الملك تشارلز اجتمع بممثلي الجالية المسيحية العراقية في لندن، بما في ذلك الأشخاص الذين عانوا من الاضطهاد والنزوح القسري عندما استولى داعش على سهل نينوى.

ونقل التقرير عن الاب بيتر غالاغر قوله انه القداس الذي اقيم في كنيسة فارم ستريت، وهو الاسم الشائع للكنيسة، قوله «يذكرنا بالتزامنا المشترك بالسير الى جانب المحتاجين و ايقاد الأمل في مواجهة التحديات»، مضيفا أنهم «يشعرون بالامتنان لحضور الملك البريطاني والفرصة المتاحة لنا للوقوف معا في الإيمان والتضامن، والاعتراف بعزم العديد من المجتمعات المسيحية ووجود الله المرشد في حياتنا».

وبحسب التقرير، فإن تشارلز كان دائما من الداعمين للمسيحيين في الشرق الاوسط ولفترة طويلة، وكان كثيرا ما يطرح قضايا معاناتهم، مضيفا انه عندما كان تشارلز لا يزال أميرا لويلز، تحدث خلال مراسم دينية في دير وستمنستر في العام 2018 للاحتفاء بأدوار المسيحيين في الشرق الاوسط.

ونقل التقرير عن مديرة «عون الكنيسة المحتاجة» في بريطانيا الدكتورة كارولين هال قولها انه «على مدى تاريخهم الطويل الذي يعود الى القرن الأول، لم يكن المسيحيون في العراق غرباء عن المعاناة»، مضيفة أنه لم يتم إعدادهم «للتعامل مع الاهوال التي ستلحق بهم وبغيرهم من المجتمعات الاخرى في السنوات الاخيرة».

وبحسب هال فان تشارلز منذ توليه إمارة ويلز «اظهر تعاطفا عميقا بلا حدود، وبذل قصارى جهده للاستماع الى القصص الشخصية للمؤمنين المنكوبين»، وان اهتمام الملك البريطاني كان مصدرا كبيرا للتشجيع لنا في الكنيسة.

واشار التقرير الى ان الكنيسة ساهمت بدعم اعادة اعمار الكنائس والمنازل في بلدة قرقوش المسيحية وغيرها من المناطق السكنية في سهل نينوى في، مما مكن الالاف العائلات من العودة إلى وطنهم.

ولكن هال قالت ان «الرحلة نحو الاستعادة والتجديد كانت طويلة ومؤلمة في بعض الأحيان، ولا يزال هناك طريق طويل لتقطعه من أجل التعافي الكامل».

ونقل التقرير عن كاهن رعية كنيسة فارم ستريت الاب اليسوعي دومينيك روبنسون، قوله ان الحدث الكنسي مع الملك كان ناجحا، موضحا انه «كان من دواعي سروري ان اجمع اصدقاء من تقاليد مسيحية مختلفة، من الاديان كافة وغير المسيحيين، للاحتفال ببذور الامل خلال هذا الموسم المهم لنا جميعا».

وبحسب الاب روبنسون فانه «في خضم الماسي التي تشهدها الاراضي المقدسة والشرق الاوسط، تقوى ايماننا بأمل المجتمع المسيحي العراقي، الذي يعيد الان بناء اراضيه التوراتية القديمة».

وتابع قائلا ان «حضور الملك والصلاة والاجتماع باهتمام مع هؤلاء الذين يعيشون على هامش المجتمع يؤكد هذا الامل في زمن المجيء من أجل العدالة والسلام، ونحن ممتنون حقا لدعمه المستمر».

ترجمة: مجلة «فيلي»

المرجعية النجفية بعد آية اللّه السيستاني

د. علي المؤمن

الرأي العام الحوزوي الذي يصنع المشهد المرجعي

يتشكل الرأي العام الحوزوي النجفي الذي يصنع مشهد ما بعد وفاة المرجع الأعلى في النجف، ويدفع باتجاه المرجع الأعلى الجديد، من عدة محاور، متداخلة ومتكافئة في التأثير غالباً:

-1 بيت المرجع الأعلى المتوفي(3)، ويشتمل على قسمين:

أ- أسرته الخاصة، وتحديداً علماء الدين الذين ينشطون في مكتب المرجعية المركزي، كأبنائه وإخوانه وأصهاره، ومن يشابههم في القرب من المرجع، وخاصة من يمسك منهم بالشؤون الإدارية والمالية.

ب- حاشيته المقربة: كبار تلاميذه الملازمين له، والذين هم فقهاء عادة، وخاصة الناشطين على مستوى الاجتماع الديني.

-2 الثاني: وكلاء المرجع الأعلى المتوفي ومعتمديه، وخاصة في المدن العراقية والإيرانية، فضلاً عن باقي دول العالم.

-3 الثالث: طبقةً الفضلاء، وهم أساتذة السطوح (الدراسات المتوسطة) في الحوزة العلمية وطلبة البحث الخارج (الدراسات العليا) في الوقت نفسه، وخاصة طلبة المرجع الأعلى المتوفي.

-4 جماعات الضغط والمصالح، التي تشمل المؤسسات الحوزوية والبيوتات العلمية الدينية، وكذلك مؤسسات المرجعيات السابقة، وخاصة ذات الإمكانيات المالية والإعلامية.

-5 بيت المرجع الجديد المرشح ومكاتبه ووكلائه وتلاميذه.

وفضلاً عن النجف الأشرف؛ فإن هذه المحاور كانت هي نفسها المؤثرة في صناعة المشهد المرجعي في حوزة قم قبل العام 1979، ولكن بعد التحولات المؤسسية الكبيرة فيها، والتي تم تفعيلها بوضوح بعد وفاة المراجع الكبار في قم، وخاصة الإمام الخميني (1989) والسيد الگلپايگاني (1993) والشيخ الأراكي (1994)؛ فقد دخلت عناصر موضوعية متطورة في اختيار المراجع الجدد، بعيدة عن الرؤى الشخصانية، وفي مقدمها جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم، والتي تتكون من حوالي (60) مجتهداً معروفاً، وكذلك المجلس الأعلى لإدارة الحوزة العلمية في قم، ثم المجلس الأعلى للحوزات العلمية في إيران، ومجلس الحوزات العلمية في العالم، وشبكة وكلاء الولي الفقيه في المحافظات والمدن الإيرانية، وهم ما يقرب من (50) فقهاً.

أما الحديث عن وجود تدخلات من بعض الدول، ولا سيما المتخاصمة مع التشيع، ومخابراتها وسفاراتها، في اختيار المرجعية الشيعية؛ فهو مجرد أوهام، ولا يوجد عليه أي دليل واقعي ونموذج حسي؛ فاختيار المرجعية الشيعية العليا ظل يتم منذ نشوئها قبل (1200) سنة، يتم داخل الحوزة العلمية حصراً، دون تأثير من جهة خارجها، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، بما فيها السلطات التي كانت تحكم، أو لا تزال تحكم، الجغرافيا التي تقع فيها الحوزات العلمية المركزية التاريخية في بغداد وقم والنجف وكربلاء وجبل عامل والحلة، والحوزتين المركزيتين اليوم في النجف وقم، وتحديداً الدول العباسية والعثمانية والبويهية والصفوية سابقاً، ثم الدولتين العراقية والإيرانية لاحقاً.

وعلى مستوى الحديث عن التدخلات الخارجية في مرحلة ما بعد آية الله السيستاني، ولا سيما ما يشاع عن تأثيرات محتملة من الأجهزة المعنية في لندن والرياض وأبو ظبي وواشنطن، عبر ضخ مالي أو أشخاص من داخل الحوزة أو مؤسسات شيعية متعاونة؛ فالثابت هو أن أي تدخل، مهما كان حجمه وأسلوبه والميزانية التي يخصصها؛ لن يستطيع خلق مرجع شيعي حقيقي، فضلاً عن المرجع الأعلى. نعم؛ التدخلات الخارجية، السياسية والمخابراتية، قائمة منذ قرون، وقد تنجح في زرع وتوسيع الخلافات أو بث الشبهات أو توظيف بعض المعممين، ومنح ألقاب دينية وعلمية مزيفة لمعممين آخرين، لكنها من غير الممكن أن تنجح في توظيف مرجع ديني حقيقي أو صناعة مرجع ديني حقيقي، بالنظر للسياقات المغلقة العميقة للحوزة العلمية ومنظومة المرجعية، وصعوبة اختراقها، بالرغم من ظاهرها السهل الممتنع، وهي السياقات التي تتسبب في إسقاط أي عالِم دين تدور حوله شبهة في هذا المجال؛ حتى لو كان أعلم علماء دهره.

خيارات مرحلة ما بعد السيستاني

تعد مرحلة ما بعد السيد علي السيستاني، البالغ (94) عاماً من عمره (مواليد العام 1930)، مرحلة صعبة ومعقدة؛ إن لم تكن الأصعب قياساً بالمراحل التاريخية التي تشظت فيها الخيارات؛ كمرحلة ما بعد وفاة شيخ الشريعة الإصفهاني في العام 1920، والذي خلفه أربعة مراجع كبار: الشيخ الميرزا محمد حسين النائيني والشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ عبد الكريم الحائري والسيد أبو الحسن الإصفهاني، ولم يتفرد الإصفهاني بالمرجعية العليا إلا بعد وفاة العراقي والنائيني والحائري، وهي شبيهة بمرحلة ما بعد رحيل السيد أبي الحسن الإصفهاني في العام 1946، والذي خلف بعده المراجع الثلاثة: السيد حسين البروجردي والسيد عبد الهادي الشيرازي والسيد محسن الحكيم، ولم تستقر المرجعية العليا نهائياً للسيد الحكيم إلا بعد وفاة البروجردي في العام 1961، وكذلك مرحلة ما بعد رحيل الإمام الخميني في العام 1989؛ إذ كان هناك السيد أبو القاسم الخوئي والسيد

المرجعية النجفية بعد آية الله السيستاني ..

محمد رضا الگلپايگاني والشيخ محمد علي الأراكي، ثم مرحلة ما بعد وفاة السيد الخوئي في العام 1992، والتي كان يشغلها المرجع السيد محمد رضا الگلپايگاني إلى جانب السيد عبد الأعلى السبزواري والشيخ محمد علي الأراكي، ثم أعقبتهم مرحلة السيد علي السيستاني والسيد علي الخامنئي والسيد محمد الصدر والسيد محمد سعيد الحكيم والشيخ حسين الوحيد الخراساني والشيخ ناصر مكارم الشيرازي، وهي الأسماء التي ظلت الأبرز بعد رحيل السيد الگلپايگاني والسيد السبزواري.

وقد تبدو الخيارات في النجف الأشرف بعد رحيل مرجعه الأعلى السيد علي السيستاني، سهلة ومحددة في ظاهرها؛ لأنها منحصرة تقريباً في مرجعي الصف الأوّل المتعارفين حوزوياً: الشيخ محمد إسحاق الفياض، البالغ (94) عاماً (مواليد العام 1930) والشيخ بشير حسين النجفي البالغ (82) عاماً (مواليد العام 1942)، ولكنهما ليسا خيارين نهائيين ويسدان الفراغ فعلياً؛ لأنهما طاعنان في السن أيضاً، ويعانيان من أمراض الشيخوخة المعتادة، ولعلهما يرحلان قبل السيد السيستاني، كما توقعنا بالنسبة للسيد محمد سعيد الحكيم(1)، وفق الموازين الطبيعية المنظورة، أو بعده بوقت قصير.

وتعود صعوبة مرحلة ما بعد السيستاني الى الأسباب الثلاثة الرئيسة التالية:

1. شحة الخيارات: وتحديداً الخيارات التي تستطيع استيعاب الشارع الشيعي العراقي المتحرك، وتمارس الرعاية العامة للنظام الاجتماعي وحركة الدولة؛ بالنظر لما بات يترتب على مرجع النجف من واجبات تجاه النظام العام بعد العام 2003؛ إذ إن عراق ما قبل العام 2003 يختلف عن عراق ما بعد العام 2003، وهو اختلاف ينعكس على واجبات المرجعية وأدائها، ويفعل تلقائياً ولايتها على الحسبة العامة والنظام المجتمعي العام بشكل واسع. وبالتالي؛ فإن المعضلة ليست في موضوعة المرجع الأعلم؛ بل في المرجع الأكفأ في إدارة الشأن العام، والذي يحظى بالمقبولية العامة.

2. بروز الخطوط الخاصة داخل الحوزة: وهذه الخطوط لا تستطيع الآن تحدي مرجعية السيد السيستاني في حياته؛ لكنها تنتظر رحيله؛ ليكون لها حضورها القوي والفاعل في الشأن العام. وهذا يعني ظهور محاور جادة من الخلافات والتعارضات على المستويين الخاص والعام. وهنا تتضاعف خطورة شحة الخيارات في الخط المرجعي العام، وخاصة إذا أصبحت هذه المحاور محط تجاذب الأجندات السياسية وأجندات الخصوم المذهبيين.

3. تزامن المراحل الصعبة النجفية والقمية والطهرانية: لعل مرحلة ما بعد السيستاني ومراجع الصف الأول في النجف، ستتزامن مع مرحلة ما بعد الخامنئي ومكارم الشيرازي والوحيد الخراساني ومراجع الصف الأول في قم، وجميعهم طاعنون في السن، وهو ما يزيد صعوبة الموقف الشيعي العام، والموقف المرجعي النجفي بشكل خاص؛ إذ إن وجود المرجعيات الكبيرة النافذة على المستوى الشيعي العالمي في النجف وإيران، يلعب دوراً في الدعم المتبادل والتعاون؛ لكن غياب مرجعيات قم المؤثرة معنوياً، سيعمق المشكلة في النجف؛ بل في أغلب بلدان الحضور الشيعي.

والذي لا شك فيه أن مرجع النجف الأعلى بعد السيستاني سيكون من داخل النجف؛ لأسباب كثيرة، بعضها يتعلق بالمسار التاريخي لمنظومة المرجعية الشيعية، ومركزية النجف التقليدية في هذه المنظومة، والآخر يتعلق بالواقع الاجتماعي والسياسي الشيعي العراقي بعد العام 2003، والثالث يتعلق بوجود خيارات مرجعية ربما تكون مقبولة داخل النجف، وإن كانت شحيحة وصعبة. ولذلك؛ فإن احتمال رجوع حوزة النجف إلى مرجعية منّ خارجها أمرٌ مستبعد، بصرف النظر عن مدخلية شرطي الأعلمية والعدالة والمعايير الترجيحية الأخر. وليس الحديث هنا عن موضوع مرجعية التقليد وحسب؛ لأن التقليد لم يكن يوماً معضلة؛ بل عن المرجعية العليا المتصدية للشأن العام.

وثمة أربعة مشاهد نجفية مفترضة لمرحلة ما بعد السيستاني، وهي مشاهد تدخل في دائرة الاحتمالات، ونطرحها هنا بصرف النظر عن نسبة تحققها:

1. مشهد تسنم أحد الشيخين النجفي والفياض موقع المرجعية العليا في النجف، وهذا المشهد يصطدم بعقبة تقدمهما في العمر وإصابتهما بأمراض الشيخوخة، كما ذكرنا، ولذلك؛ من الطبيعي إلغاء هذا المشهد، والحديث عن مرحلة ما بعد النجفي والفياض أيضاً.

2. مشهد تسنم أحد مراجع الصف الثاني في النجف موقع المرجعية العليا، كالسيد علاء الدين الغريفي والشيخ محمد اليعقوبي، وهو مشهد لا يحظى بنسبة يعتد بها من القبول؛ بسبب مشكلة قبول الرأي العام الحوزوي بمرجعياتهم، ولذلك؛ لا مهرب من إلغاء مشهد مراجع الصف الثاني أيضاً، بعد أن تم إلغاء مشهد مراجع الصف الأول.

3. مشهد قبول النجف بأحد المراجع النجفيين المقيمين في قم، أي الذين تخرجوا في حوزة النجف، ولا يزالون يحتفظون بمنهجيتها وبارتباطهم النفسي بها، أمثال الشيخ حسين الوحيد الخراساني والسيد كاظم الحائري(2). وهذا المشهد لا حظوظ له أيضاً؛ لأن المراجع النجفيين في قم طاعنين في السن ومرضى، ولن يستطيع أيّ منهم العودة إلى النجف. ويدخل في هذا المشهد أيضاً بعض علماء الدين العراقيين والإيرانيين في قم، كالسيد كمال الحيدري، وهؤلاء لا يحظون بمقبولية الرأي العام الحوزوي النجفي، وبالتالي؛ يلغى هذا المشهد أيضاً.

4. مشهد بروز أحد الفقهاء من أساتذة البحث الخارج المرموقين في النجف، وهم كثر، وأبرزهم: الشيخ محمد باقر الإيرواني والشيخ محمد هادي آل راضي والشيخ حسن الجواهري والسيد علي السبزواري والشيخ محمد السند والسيد محمد رضا

شحة الخيارات التي تستطيع استيعاب الشارع الشيعي العراقي، فالمعضلة ليست في المرجع الأعلم؛ بل في المرجع الأكفأ في إدارة الشأن العام، والذي يحظى بالمقبولية العامة.

مرجع النجف الأعلى بعد السيستاني سيكون من داخل النجف؛ لأسباب بعضها يتعلق بالمسار التاريخي لمنظومة المرجعية الشيعية، ومركزية النجف التقليدية في هذه المنظومة.

المرجعية النجفية بعد آية الله السيستاني ..

السيستاني والسيد علي أكبر الحائري، وهو المشهد الذي يبدو أنه أكثر واقعية.

الفقهاء المرشحون للمرجعية النجفية

ذكرنا بأن مشهد تقدم أحد فقهاء النجف الكبار، من غير المراجع الحاليين، لشغل موقع المرجعية المتصدية بعد آية الله السيستاني، هو المشهد الأكثر قبولاً وواقعية لدى الرأي العام الحوزوي النجفي، وأبرز هؤلاء الفقهاء:

-1 الشيخ محمد باقر الإيرواني:

من أسرة علمية دينية نجفية تعود بنسبها إلى الشيخ الفاضل الإيرواني، النازح من منطقة آذربيجان. ولد في النجف الأشرف في العام 1949، ودرس في مدارس منتدى النشر التي كان يشرف عليها الشيخ محمد رضا المظفر. وخلال مرحلة الدراسة الثانوية انضم إلى الدراسات الدينية في الحوزة العلمية، حتى بلغ مرحلة البحث الخارج، فحضر دروس السيد محمد باقر الصدر والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد السيستاني والسيد محمد سعيد الحكيم. وبدأ بتدريس مرحلة السطوح العالية، حتى هجرته إلى إيران، حيث استمر بتدريس السطوح العالية ثم البحث الخارج بدءاً من العام 1991. ثم عاد إلى النجف الأشرف بعد سقوط النظام البعثي، واستأنف دروس البحث الخارج، ويُعدّ درسه أكبر درس في النجف حالياً.

-2 الشيخ محمد هادي آل راضي:

من أحفاد الشيخ راضي النجفي، جد الأسرة العلمية الدينية النجفية المعروفة بآل راضي، وهي فرع من عشيرة آل علي، إحدى عشائر بني مالك. ولد في العام 1949 في النجف الأشرف، درس في مدارس منتدى النشر التي كان يشرف عليها الفقيه المجدد الشيخ محمد رضا المظفر، إلى جانب انخراطه في سلك العلم الديني، وتدرج في مراحل الدراسة حتى بلغ مرحلة البحث الخارج، فتتلمذ عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر، والسيد أبو القاسم الخوئي وآخرين. ثم هاجر إلى إيران في العام 1980 بعد إعدام أستاذه السيد محمد باقر الصدر وملاحقة تلامذته. وبعد أكثر من عشر سنوات على تدريس مرحلة السطوح العالية في الحوزة العلمية في قم، بدأ بتدريس البحث الخارج في العام 1992. وبعد سقوط النظام البعثي، عاد إلى النجف الأشرف وواصل التدريس وأداء واجباته الدينية والعلمية.

-3 الشيخ حسن الجواهري:

من أسرة علمية دينية نجفية شهيرة، تعود إلى مؤسسها مرجع الشيعة في زمانه الشيخ محمد حسن النجفي المعروف بـ«الجواهري» نسبة إلى كتابه الفقهي «جواهر الكلام». ولد في العام 1949 في مدينة النجف الأشرف، وجمع بين الدراستين الأكاديمية والدينية، فتخرج في كلية الفقه في العام 1971. كما بلغ مرحلة البحث الخارج، وحضر خلالها دروس والده الشيخ محمد تقي الجواهري، إضافة إلى السيد أبو القاسم الخوئي والسيد الشهيد محمد باقر الصدر. واعتقل في العام 1979 بتهمة النشاط السياسي الإسلامي، ثم أبعد إلى إيران، وحينها استأنف الدراسة والتدريس والعمل العلمي والفكري والواجبات الدينية في الحوزة العلمية في قم، وحضر دروس الميرزا الشيخ جواد التبريزي والشيخ حسين الوحيد الخراساني. وبدأ بتدريس البحث الخارج في العام 1988، وكان عضواً في مجمع الفقه الإسلامي في جدة، وعضواً في المجمع العالمي لأهل البيت، قبل أن يعود إلى النجف بعد سقوط النظام البعثي في العام 2003، ويستأنف في الحوزة العلمية مهامه العلمية والدينية.

-4 السيد علي الموسوي السبزواري:

نجل المرجع الديني السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، ولد في النجف الأشرف في العام 1945 درس البحث الخارج على والده والسيد أبو القاسم الخوئي. ويذكر مطلعون أن والده أوصاه. قبل وفاته. بعدم التصدي للمرجعية، والاهتمام بالشأن العلمي وقضاء حوائج الناس، ولذلك يستبعد هؤلاء إعلان السيد علي السبزواري نفسه مرجعاً للتقليد، فضلاً عن معاناته من مشاكل صحية مزمنة.

-5 الشيخ محمد السند:

ولد في العام 1961 في العاصمة البحرينية المنامة. جمع في بلده البحرين بين الدراستين الأكاديمية والدينية، ثم واصل دراسته الجامعية في لندن، كما استأنف الدراسة في الحوزة العلمية في قم في العام 1980، حتى مرحلة البحث الخارج؛ فحضر بعد العام 1984 دروس مراجع قم الكبار، كالسيد محمد الروحاني والميرزا الشيخ هاشم الآملي والسيد محمد رضا الگلپايگاني والميرزا الشيخ جواد التبريزي، إلى جانب تدريسه مرحلة السطوح، وبعد عشر سنوات بدأ بتدريس البحث الخارج. ثم انتقل في العام 2010 إلى النجف الأشرف، وواصل التدريس

مشهد تقدّم أحد فقهاء النجف الكبار، من غير المراجع الحاليين، لشغل موقع المرجعية المتصدية بعد آية الله السيستاني، هو المشهد الأكثر قبولاً وواقعية لدى الرأي العام الحوزوي النجفي..

هي المرة الأولى في تاريخ المرجعية الدينية الشيعية والحوزة العلمية النجفية؛ أن يكون جميع المرشحين لتبوء موقع المرجعية الدينية في النجف، هم من مواليد النجف الأشرف..

في حوزتها العلمية.

-6 السيد محمد رضا الحسيني السيستاني:

الابن الأكبرلمرجع النجف الأعلى السيد علي السيستاني. ولد في النجف الأشرف في العام 1962، ودرس في حوزتها العلمية، حتى بلغ مرحلة البحث الخارج، فحضر دروس والده والسيد أبو القاسم الخوئيوالسيد علي البهشتي. برز دوره العام بعد سقوط نظام البعث، من خلال إدارة شؤون والده ومكاتب المرجعية العليا، وشكل حلقة التواصل بين والده والدولة العراقية والكتل السياسية والمؤسسات الاجتماعية.

-7 السيد علي أكبر الحسيني الحائري:

شقيق المرجع السيد كاظم الحائري، ومن أسرة دينية علمية تعود جذورها إلى مدينة شيراز الإيرانية. ولد في مدينة النجف الأشرف في العام 1948، ودرس في حوزتها العلمية حتى حضر دروس البحث الخارج عند السيد محمد باقر الصدر وغيره من فقهاء النجف. كان من المجاهدين والمعارضين لنظام البعث منذ بدايات شبابه، من خلال قربه من السيد محمد باقر الصدر وانتمائه إلى الحركة الإسلامية العراقية، ولعب دوراً أساسياً في انتفاضة رجب في العام 1979، والتي أدت إلى إطلاق سراح السيد محمد باقر الصدر. وبعد اعتقاله؛ حكم بالسجن المؤبد، ثم تم إبعاده إلى إيران في العام 1980، فواصل عمله الجهادي والعلمي انطلاقاً من مدينة قم، واستأنف حضور دروس البحث الخارج عند شقيقه السيد كاظم الحائري وغيره من مراجع قم، إلى جانب تدريس مرحلة السطوح. ثم شرع بتدريس البحث الخارج في قم، واستأنفه بعد عودته إلى النجف الأشرف في أعقاب سقوط النظام البعثي.

والقدر المتيقن؛ أن أغلب هؤلاء الفقهاء السبعة المعترف باجتهادهم وفقاهتهم وفضلهم من قبل الرأي العام الحوزوي، سيبادر إلى طباعة رسالته العملية ويطرح نفسه مرجعاً للتقليد بعد مرحلة السيستاني، وسيرجع إليه جزءٌ مهم من الشيعة. وبرغم تكافؤ الفرص ـ نسبياً ـ بينهم؛ إلا أن الأنظار تتوجه بشكل أكبر إلى ثلاثة منهم، هم: الشيخ محمد باقر الإيرواني والشيخ هادي آل راضي والشيخ حسن الجواهري(4). وهي المرة الأولى في تاريخ المرجعية الدينية الشيعية والحوزة العلمية النجفية؛ أن يكون جميع المرشحين لتبوء موقع المرجعية الدينية في النجف، هم من مواليد النجف الأشرف، وأن أغلبهم من الأسر العراقية الدينية العلميةّ المعروفة.

ورُغم أن المشهد الرابع هو الأكثر مقبولية وواقعية؛ لكنه لن يوجد المرجعية النجفية، ولن يفرز مرجعاً أعلى بديلاً للسيد السيستاني؛ بل إنه يفرز تعددية تلقائية في المرجعية لفترة من الزمن، ربما لا تقل عن عشر سنوات تعقب رحيل السيستاني؛ لأن أياً من الفقهاء المذكورين لا يمكنه أن يحظىّ بالإجماع النسبي من الرأي العام الحوزوي؛ لأسباب موضوعية وشخصية كثيرة. وستكون الجهة الأهم التي يعوّل عليها حسم المشهد، هي مرجعية السيد السيستاني نفسها، والتي يستمع إلى رأيها أغلب أساتذة البحث الخارج والسطوح العالية في النجف، والذين يشكلون شبكة حقيقية لأهل الخبرة. وبما أن بيت السيد السيستاني في النجف ومكتبهّ في قم؛ ركنان أساسيان في مرجعيته؛ فإن إشارة المرجع الأعلى السيد السيستاني ودعّم بيته ومكتبيه في النجف وقم؛ ستكون مفصلية في تحديد مرجع النجف لمرحلة ما بعد السيد السيستاني.

أما الذين يطرحون أنفسهم مراجع تقليد خارج الأعراف الحوزوية والسياقات التقليدية الصارمة للتدرج المرجعي، سواء كانوا عراقيين أو إيرانيين أو باكستانيين أو لبنانيين، بمن فيهم أغلب أصحاب الرسائل العملية الحاليين في النجف وكربلاء والكاظمية وقم ومشهد وغيرها؛ فإنهم سيبقون خارج دائرة الترشيح لموقع المرجعية العليا أو مرجعيات الصف الأول؛ لأن حرق المراحل والسعي غير المشروع وغير المتوازن والمتعجل لبلوغ مستوى الاجتهاد ثم المرجعية، يلفت أنظار أهل الخبرة في الحوزة (أساتذة السطوح والبحث الخارج) لهذا الخلل الكبير في الالتزام بالسياقات الدراسية والاجتهادية، وهو يؤدي إلى توقف تقدم عالم الدين، وإن أصبح . فيما بعد . أعلم المراجع الأحياء وأكفأهم.

الإحالات

«الاجتماع الديني الشيعي»، ط 1، ص 300.

أعلن السيد كاظم الحائري في آب/ أغسطس 2022، عن اعتزاله العمل المرجعي؛ لأسباب صحية، ورغم كون هذا القرار نادراً على طول التاريخ الشيعي؛ إلا أنه يستند الى قاعدة شرعية أساسية من قواعد الفقه السياسي الإسلامي، وشرط من شروط تولي المرجعية، وهو شرط الكفاءة، أي القدرة الواقعية على ممارسة مهام المرجعية في ولاية الحسبة وحفظ النظام العام، بصرف النظر عن أسباب عدم القدرة، ولكن لا شك أن القدرة البدنية والذهنية أحد هذه الأسباب. وبالتالي؛ فإن موضوع الاعتزال لا يرتبط بالمتغيرات السياسية أو الإيثار الشخصي أو التنازل لمرجعية أخرى، لأنه ليس موضوعاً شخصياً، بل موضوع فقهي صرف.

المراد من البيت في الاصطلاح الحوزوي، ليس المنزل أو المسكن، وإنما مقر المرجع ومكتبه وكيانه المعنوي.

اللافت للنظر أن الشيخ محمد باقر الإيرواني والشيخ محمد هادي آل راضي والشيخ حسن الجواهري يشتركون في كثير من المواصفات؛ ففضلاً عن كونهم أصدقاء مقربين؛ فإن الثلاثةً من مواليد النجف في العام 1949، والثلاثة ليسوا من السادة، ومن أسر علمية دينية نجفية، وقد دخلوا الحوزة النجفية في وقت متقارب، ودرسوا البحث الخارج عند السيد الخوئي والسيد محمد باقر الصدر في الدورات نفسها، واستطاعوا التوفيق في مناهجهم الفقهية والأصولية وسلوكهم العام بين مدرستي الخوئي والصدر، أي أنهم متطابقون تقريباً في هذا المجال، ثم هاجروا إلى إيران خلال سنة واحدة، وسكنوا قم ودرسوا في حوزتها، وبلغوا درجة الاجتهاد وشرعوا بتدريس البحث الخارج في أوقات متقاربة، والثلاثة عادوا إلى النجف الأشرف بعد سقوط نظام البعث في أوقات متقاربة. ثم سيتصدون للمرجعية في وقت واحد، ويُتوقع أن يتحولوا إلى مراجع كبار خلال بضع سنوات.

التعداد العام ..

ومدى ارتباطه بحل مشكلة السكن

فيلي - خاص :

دأب مسؤولون تنفيذيون عر اقيون طيلة المدة التي سبقت ور افقت وتلت تنفيذ التعداد العام للسكان، الذي جرى مؤخرا، على إطلاق التصريحات المتفائلة بشأن دور التعداد في حل المشكلات الحياتية المتفاقمة للناس، لاسيما ازمة السكن.

وفي هذا يقول المتحدث باسم الحكومة الاتحادية باسم العوادي، أن "التعداد يعطي صورة دقيقة عن أوضاع المساكن وخصائصها بما يساعد على وضع خطط الإسكان وخطط البناء والتشييد المستقبلية».

اما المحافظون فكل يتفاءل بشأن محافظته، وكأن جميع مشكلات السكن ستحل بمجرد اجراء التعداد بعد أكثر من 20 سنة من تدهور حالة الاسكان.

يشدد محافظ واسط محمد جميل المياحي، على أهمية التعداد السكاني، بالقول ان التعداد سيعالج أزمة السكن في المحافظة، وان «المواطن هو ركيزة أساسية في التعداد»،

وانه «ستكون هناك بيانات واضحة لمعالجة أزمة السكن»، وهنا يتساءل الجميع، هل ان معالجة المشكلات الحياتية ومن بينها الاسكان ترتبط فقط بالتعداد؟

مستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق مهدي العلاق يقول «بيانات التعداد أو ما يصدر عن التعداد هو ليس وثائق رسمية، يعني لا توجد وثيقة رسمية عنوانها وثيقة التعداد العام للسكان، بل أن بيانات الأفراد بيانات سرية ولا تمنح الى أي جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وإنما يستفاد منها في عمليات إصدار نتائج التجميع على مستوى أصغر تشكيل إداري، وبذلك تتاح فرصة المخططين وراسمي السياسات لمتخذين القرارات أن يحددوا الأولويات في عمليات التنمية وفي عمليات معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع».

يقول متخصصون ان عملية التعداد العام للسكان، يمكن أن تسهم في معالجة أزمات السكن، ولكنها ليست حلا مباشرا بحد ذاتها.

التعداد العام هو أداة أساسية لجمع البيانات عن السكان، ويمكن أن يقدم معلومات حيوية تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية للتعامل مع أزمات السكن.

وفي العموم يساعد التعداد في معرفة عدد السكان، معدلات النمو السكاني، والهجرة الداخلية، مما يسمح بتحديد المناطق التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة وأخرى تعاني من نقص؛ ويمكن للتعداد أن يقدم معلومات عن أنواع المساكن، حالة الأبنية، وعدد الأسر التي تعيش في كل وحدة سكنية؛ هذا يسمح بفهم مدى الحاجة إلى إنشاء مساكن جديدة أو تحسين المساكن القائمة.

ومن المفترض ان يتيح التعداد للسلطات وضع خطط حضرية تلبي احتياجات السكان، مثل توسيع المناطق السكنية، تطوير البنية التحتية، وتوزيع الخدمات العامة.

كما توفر بيانات التعداد قاعدة جيدة للمستثمرين لفهم المناطق التي بها حاجة إلى مشاريع سكنية، سواء كانت موجهة لذوي الدخل المحدود أو الشرائح الأخرى.

وبوساطة دراسة بيانات التعداد، يمكن تحليل مدى تأثير أزمات السكن على الفقر، البطالة، والتعليم، مما يساعد في وضع سياسات متكاملة لمعالجة هذه الأزمات؛ يمكن استغلال بيانات التعداد لتحديد الأسر الأكثر حاجة للدعم السكني، سواء عن طريق برامج الإسكان الاجتماعي أو القروض الميسرة.

ان النجاح في معالجة أزمات السكن يعتمد على كيفية استعمال بيانات التعداد في السياسات العامة، ومدى الالتزام بتنفيذ خطط إسكانية طويلة الأجل وشاملة؛ التعداد يوفر البيانات، لكن الحل يتطلب إدارة فعالة واستراتيجيات مدروسة.

وباختصار فان معرفة وتسجيل الحجم الكلي للسكان يساعد في تحديد الحاجة الفعلية لوحدات سكنية جديدة، ويحدد التوزيع الجغرافي للناس المناطق التي تعاني من نقص في المساكن والمناطق التي يوجد فيها فائض، وكذلك فان التركيبة السكانية، مثل العمر، الجنس، الحجم الأسري تساعد في تخطيط أنواع المساكن المطلوبة.

ويفترض ان تسهم البيانات المستخلصة من التعداد العام في حل أزمة السكن، وان تكون احدى غاياته الرئيسة فضلا عن الفوائد الاخرى، والا فانه من دون تنفيذ السياسات المرتبطة بحياة اناس ومعيشتهم يكون لا معنى له.

ويجب ان تساعد البيانات في وضع خطط إسكان أكثر فعالية، اذ يجري تخصيص الموارد للمناطق التي هي بحاجة أكبر إليها.

ويمكن تحديد المشاريع الإسكانية التي يجب تنفيذها أولا بناء على احتياجات السكان، وتساعد في تقويم مدى فعالية السياسات الإسكانية الحالية واقتراح تعديلات عليها؛ ويمكن

استغلال البيانات لتسويغ طلب التمويل من الحكومات والمؤسسات الدولية لتنفيذ مشاريع إسكانية.

لكن وبحسب الدراسات والاخفاق الذي عادة ما يحصل في تطبيق نتائجه، يجب ملاحظة أن التعداد العام للسكان هو مجرد خطوة أولى، لحل أزمة السكن بشكل كامل، اذ يجب اتخاذ إجراءات مثل تخصيص الأراضي المناسبة للبناء السكني، وتوفير قروض إسكان ميسرة، وجذب الاستثمارات الخاصة لقطاع الإسكان، وتطوير البنية التحتية ببناء الطرق والمرافق العامة، وبناء مجمعات اسكانية واسعة مع السيطرة على اسعار شققها وابنيتها لتكون في متناول الفقراء ومحدودي الدخل، وليس مثلما يحدث حاليا في العراق بقيام التجار و «الدلالين» بشراء الوحدات السكنية ثم بيعها للناس بأسعار مرتفعة بعد نفاد الوحدات الاصلية المخصصة للمشاريع .

صحيح ان التعداد العام للسكان هو أداة نشطة لتشخيص المشكلة، ولكن علاجها يتطلب تضافر جهود عدة أطراف واتخاذ مجموعة من الإجراءات الشاملة.

لقد أعلنت رئيسة التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى العراق، بابرا إيجر، في وقت سابق، استعداد شركائها للتعاون مع الحكومة العراقية لحل أزمة السكن وإعادة الإعمار، مشيرة في كلمة لها بمؤتمر وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة الأول تحت شعار «البرنامج الحكومي وحل أزمة السكن»، أن الطلب على الوحدات السكنية في العراق في تزايد كبير، كما أن التغير المناخي وعدم توفير الخدمات في الريف، يقود بسكانه إلى استبدال أماكنهم، مما سيزيد الطلب على الوحدات السكنية، موضحة، أن أزمة السكن تؤثر على الأسر ذات الدخل المنخفض.

وأشارت إلى، أن «معالجة أزمة السكن في العراق تتطلب جهودا متضافرة من قبل جميع الجهات المسؤولة وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من الأكاديميين والمواطنين»، مبينة إن الاتحاد الاوربي مستعد لتوفير أي حلول «ونحن نؤمن ان العراق لديه إمكانية لخلق فرص عمل وحل أزمة السكن وتوفير الخدمات».

وشددت على، أن الاتحاد الأوربي مستعد للتعاون في حل أزمة السكن، وإعادة الإعمار وحقوق ملكية الأراضي وحل المجمعات العشوائية، ونوهت إلى، أن «الاتحاد الأوربي ومع شركائنا الآخرين UN-Habitat ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولي، مستعدون لدعم العراق من أجل الاستثمارات في قطاع الاسكان، من أجل معالجة أزمة السكن وتوفير فرص العمل»، مشيرة إلى، «الاستعداد بوضع رأس مال لحل أزمة السكن، وتدوير الاقتصاد، وتطوير الاعمال الخضراء، وتخفيف أعباء التغير المناخي».

واختتمت بالقول «نؤمن بشكل كبير أن الجهود العراقية والجهود المتضافرة يمكن ان تحول أزمة السكن إلى فرصة للتطور والازدهار وتوفير فرص العمل للشباب، وكذلك نؤمن ان يكون للقطاع الخاص العراقي دور مهم في حل أزمة السكن».

وبحسب المتخصصين، فان اجراءات توفير السكن يجب ان تكون عملية تنفيذية متواصلة ويومية، ارتباطا بالنمو السكاني واحتياجات العائلات، وألا تكون مقرونة بأي عملية احصائية تنفع بالتأكيد لتوفير البيانات والارقام، ولكنها لن تحل المشكلة بجرة قلم بحسب تعبيرهم.

جمع السلاح:

خطى متباطئة وارقام الحيازة في تزايد

فيلي - خاص:

قوانين حيازة وحمل الأسلحة في العراق تخضع لتغييرات متكررة وتختلف بتغير الظروف الأمنية والسياسية.

وتعد مسألة حيازة وحمل الأسلحة الفردية في العراق موضوعا حساسا ومعقدا، وتتأثر بعدة عوامل منها، الظروف الأمنية، اذ تشهد البلاد ظروفا أمنية متقلبة، مما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن وسائل للحماية الذاتية، وقد تعدى ذلك الى امتلاك الاسلحة المتوسطة وحتى اسلحة ثقيلة.

وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات فان حيازة الأسلحة تخضع لقوانين صارمة استنادا الى قوانين لم يجري النظر فيها او تغييرها طوال عقود وبعضها من قوانين النظام السابق المباد، وتمنح الإجازات بناء على شروط محددة.

ان انتشار الجريمة في بعض المناطق، يدفع البعض إلى البحث عن الحماية؛ وتختلف أنواع الأسلحة الفردية المتاحة في العراق، ولكن الأكثر انتشارا هي المسدسات، البنادق، والرشاشات، كما تتواجد الأسلحة البيضاء، مثل السكاكين «الحربة» العسكرية بأنواعها.

واجراءات الحصول على اجازة سلاح شخصي تجري على وفق شروط من اهمها، الجنسية العراقية والعمر يجب أن يتجاوز 25 عاما (مع بعض الاستثناءات)، وان يكون طالب اجازة حمل السلاح حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة، كما تمثل الأهلية الطبية بشأن اللياقة لحمل السلاح شرطا آخر ويجب أن يكون لديك سبب مقنع للحصول على السلاح مثل الحماية الشخصية.

وتشمل إجراءات الحصول على اجازة السلاح، تقديم الطلب والتحقيق والفحص الطبي واختبار المتقدم وفحص مدى معرفته بالقوانين المتعلقة بالأسلحة، وبعد ذلك يأتي إصدار الإجازة.

ويفترض ان استعمال السلاح بشكل غير قانوني يعرض مرتكبه للمساءلة القانونية والعقوبات المشددة، ويلاحظ هنا انه حتى مع عدم استعمال السلاح للدفاع عن النفس فان وفيات واصابات كثيرا ما تحدث بصورة عرضية نتيجة عدم المعرفة باستعماله، وقد يستغل البعض الأسلحة في أعمال إجرامية أو إرهابية.

وهنا يجري تقديم نصائح عامة منها الالتزام بقوانين حيازة وحمل الأسلحة، ووجوب ان يكون حامل السلاح مدربا على استعماله بشكل آمن، وكذلك تخزينه بشكل آمن بعيدا عن متناول الأطفال، كما يجب استعمال السلاح فقط للدفاع عن النفس أو في الحالات الطارئة.

وفي دراسة اجرتها منظمة مسح الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey التي تتعقب انتشار الأسلحة في أنحاء العالم اوضحت انه يتواجد في العراق حتى صيف عام 2024 أكثر من 15 مليون قطعة سلاح ناري خارج سلطة الحكومة، وهو رقم يزيد عن الرقم السابق الذي حددته المنظمة ذاتها في عام 2017، حين قالت انه كان في حوزة المدنيين في العراق نحو 7.6 ملايين سلاح ناري من مسدسات وبنادق، بحسب مسحها.

وقدر المستشار لدى المنظمة آرون كارب، انه "يُتوقع أن تكون الأرقام اليوم أعلى بكثير"، ويقدر أن تكون الزيادة "ثلاثة إلى خمسة بالمئة سنويا" منذ 2017 في العراق.

وفي واقع الحال فان العدد قفز عن ذلك، فبدلا من عشرة ملايين قطعة سلاح مفترضة على وفق النسبة، أصبح العدد لعام 2024 بحدود 15 مليون بحسب ارقام المنظمة الحديثة.

وشهد العراق بعد عام 2003 انتشارا واسعا وغير مسبوق للسلاح الشخصي بين الأفراد والجماعات، نتيجة لعوامل متعددة من أبرزها انهيار مؤسسات الدولة بعد اسقاط النظام، وتفكك الأجهزة الأمنية، وتصاعد حدة العنف الطائفي، وغياب سيادة القانون في كثير من المناطق وضعف المؤسسات الأمنية؛ وان فقدان السيطرة في كثير من المناطق أدى إلى شعور الأفراد والجماعات بالحاجة للدفاع عن أنفسهم.

كما ان التصعيد الطائفي بين الجماعات خلق أجواء من الخوف دفعت كثيرين إلى اقتناء السلاح للدفاع الذاتي.

وكذلك يزيد توريد الأسلحة من قبل بعض الدول والجماعات الإقليمية والدولية لدعم جهات معينة من حجم الأسلحة المتاحة، كما ان المجاميع المسلحة والعصابات الإجرامية اسهمت في ترويج السلاح بين السكان.

وأدى انتشار السلاح إلى تصاعد الجرائم العنيفة والاغتيالات والنزاعات القبلية، التي غالبا ما تستعمل فيها أسلحة ثقيلة، وأضعف انتشار السلاح غير القانوني قدرة الدولة على فرض القانون وحصر السلاح بيد الأجهزة

يتواجد في العراق حتى صيف عام ٢٠٢٤ أكثر من ١٥ مليون قطعة سلاح ناري خارج سلطة الحكومة، وهو رقم يزيد عن الرقم السابق الذي حددته المنظمة ذاتها في عام ٢٠١٧

« يزيد توريد الأسلحة من قبل بعض الدول والجماعات الإقليمية والدولية لدعم جهات معينة من حجم الأسلحة المتاحة»

جمع السلاح: خطى متباطئة وارقام الحيازة في تزايد

الأمنية، وتصاعدت الصراعات الداخلية بين العشائر والجماعات بسبب وفرة السلاح، مما زاد من الانقسامات؛ وان الانتشار الواسع للسلاح أدى إلى استنزاف الموارد المالية للأفراد والدولة في شراء الأسلحة بدلا من استثمارها في التنمية.

وقامت بعض الحكومات المتعاقبة بمحاولات لحصر السلاح وإطلاق برامج تسليم طوعي للسلاح مقابل تعويضات مالية، ووضعت قوانين جديدة لتنظيم حمل السلاح، إلا أن تطبيقها كان محدودا بسبب ضعف الرقابة، بحسب الباحثين.

ويرى خبراء أمنيون أن السيطرة على السلاح وحصره في يد الدولة أمر بالغ الصعوبة؛ وبحسب الخبير أحمد الشريفي "هناك مواطنون يتمسكون بسلاحهم، وهناك سلاح الأجنحة المسلحة للأحزاب والعشائر"، عادا إياه "الأخطر".

وبرأي البعض فان السيطرة على السلاح في العراق تتطلب الدعم الدولي لتعزيز قدرات الدولة في ضبط الحدود ومنع تهريب السلاح، ومعالجة ضعف سيادة القانون، والقضاء على ظاهرة تواجد «ميليشيات» مسلحة خارج سيطرة الدولة، كما يلاحظ بهذا الصدد غياب خطة شاملة لحصر السلاح واستعادة الثقة بين السكان والدولة.

وبحسب الخبراء يبقى الحد من فوضى السلاح في العراق ضرورة ملحة لإعادة الاستقرار وبناء دولة المؤسسات، لكنه يتطلب إرادة سياسية قوية وتعاونا من شتى الأطراف الفاعلة داخليا ودوليا.

ومع تطبيق الحكومة العراقية، خطتها لحصر السلاح بيد الدولة ومن ذلك شراء الأسلحة من العراقيين يقول، عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، ياسر اسكندر وتوت، في تصريحات سابقة لمجلة «فيلي» انه «لا سيطرة على السلاح في العراق، ولن تتم السيطرة عليه»، برغم أهمية خطوة وزارة الداخلية بتسجيل الأسلحة، التي رأى أنها تأتي لـ «معرفة أعداد الأسلحة المنتشرة في البلاد، وكشف عائديتها في حال حصول أي حوادث جنائية».

وبحسب تقرير لمجلة «فيلي» فانه، في ظل الحديث عن شراء الأسلحة يتبادر إلى الذهن، على وفق مراقبين وناشطين، سؤال عن «مصير سلاح الجماعات المسلحة أو السلاح الحزبي الذي يتواجد في العراق بشكل شبه رسمي، ويمكن استعماله خدمةً لأجنداتٍ حزبية وطائفية، ويتمثل في بعض الأحيان باستعراضات عسكرية وعجلات بلا لوحات تجوب شوارع العاصمة وغيرها من المحافظات، والاعتداء في بعض الأحيان على بعض رجال الدولة من المرور والمنتسبين الأمنيين وغيرهم في الشارع، وهو ما تم استعماله في أحداث سابقة أبرزها في تشرين عام 2019، وغيرها من الأحداث الأخرى في العراق»، متسائلين بالقول «هل يمكن لهذه الجهات أن تسلم سلاحها وفقا لهذه المبادرة»؛ وكذلك في ظل الحديث عن السلاح المنفلت وإمكانية تقنينه تبرز قضية «سوق مريدي» بمدينة الصدر، شرقي بغداد، الذي يوصف بأنه يضم «سوقا للأسلحة يمكن شراء أي قطعة منه بسهولة».

عش تجربة الجنوب بكل تفاصيلها الساحرة

الأهوار والبصرة بانتظارك

فيلي - خاص :

تقول لجنة النقل والمواصلات النيابية، انها عازمة على إنجاز قانون سلطة الطيران المدني قبل نهاية عام 2024، لأنه أحد متطلبات رفع الحظر الأوروبي عن الطيران العراقي، على حد وصفها.

عش تجربة الجنوب بكل تفاصيلها الساحرة ...

هكذا يروج لسفرات سياحية إلى مناطق الاهوار جنوبي العراق، وهو ما وضعته احدى الشركات عنوانا لإعلانها، لاسيما مع موسم الشتاء، إذ يتميز الجنوب بدفئه النسبي مقارنة بمناطق أخرى من العراق كما يعد الشتاء الموسم المفترض لتوافد اسراب الطيور القادمة من بلدان اخرى الى العراق في أثناء هجرتها.

ويوضح الاعلان عن برنامج الرحلة «انطلق معنا في رحلة لا تنسى إلى قلب الجمال الطبيعي والتراث التاريخي في جنوب العراق»، ويشمل البرنامج الاقامة في الفنادق ووجبات غذائية، وغيرها من الميزات التي اعلنت عنها الشركة وتروج له شركات سياحة اخرى.

وتصنف الأهوار العراقية واحدة من أجمل المناطق الطبيعية في العالم، وهي موطن لكثير من الأنواع النادرة من الطيور والحيوانات، اذ تمتد مساحات شاسعة من المياه العذبة والنباتات المائية، وتعد موطنا أصليا للمشحوف (القارب التقليدي) الذي يستعمله السكان المحليون للتنقل.

ومع ذلك، فإن الرحلات والسفرات إلى هذه المنطقة تواجه عديد التحديات والمعوقات التي تؤثر على تجربة الزوار.

من أبرز المشكلات تغير المناخ إذ يعاني العراق بشكل عام من تغير المناخ، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المياه في الأهوار وتدهور البيئة الطبيعية، وتسهم عمليات الصرف الصحي والصناعي العشوائية في تلوث مياهها، مما يؤثر على الحياة البرية ويقلل من جاذبيتها السياحية؛ وكذلك ان الصيد الجائر، والتغير المناخي، والجفاف، سببت هجرات بلا عودة لبعض أنواع الطيور التي اعتادت الوصول إلى العراق برحلات موسمية، وقلت أعداد بعضها و هنالك مخاوف من اختفائها إلى الأبد، مثل طائر الفلامينغو الذي يتعرض للصيد بأعداد كبيرة في كل موسم هجرة، بحسب معنيين بشؤون البيئة.

وتفتقر الأهوار إلى البنية التحتية السياحية المناسبة، مثل الفنادق والمطاعم والطرق المعبدة.

وبرغم تحسن الوضع الأمني في العراق، إلا أن بعض المناطق في الأهوار ما تزال تعاني من عدم الاستقرار الأمني، وكذلك لا تتوفر خدمات سياحية متكاملة في مناطق المسطحات المائية، ما يجعل تجربة الزوار محدودة.

وبرغم التحديات، فإن الأهوار تمتلك إمكانات كبيرة لتطوير السياحة المستدامة، التي يمكن أن تسهم في تحسين حياة السكان المحليين وحماية البيئة ويشمل ذلك ضرورة بناء فنادق بيئية ومطاعم تقليدية وتحسين الطرق المؤدية إلى الأهوار، وتنظيم جولات سياحية متنوعة، مثل جولات مراقبة الطيور وصيد الأسماك التقليدي، وتشجيع السياحة البيئية والمسؤولة.

كما يتوجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بتنسيق العمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتطوير قطاع السياحة في الأهوار.

ويتوجب ايضا تقديم نصائح للمسافرين بالتخطيط للرحلة وتحديد الأماكن التي يرغبون في زيارتها، والاستعانة بمرشدين سياحيين محليين للتعرف على الثقافة والتقاليد المحلية، وتوعية الزوار بالالتزام بالقواعد البيئية وعدم التسبب في أي أضرار للبيئة.

ومن الضروري بمكان توفير الدعم المالي للسكان المحليين بشراء المنتجات الحرفية المحلية، اذ يسهم ذلك في دعم الاقتصاد المحلي.

وفضلا عن الاهوار والتنقل على متن قارب المشحوف التقليدي، يجري الترويج ايضا لزيارة اماكن تاريخية منها زقورة أور غربي مدينة الناصرية.

كما تجري أنشطة التخييم في صحراء العراق وهي مقتصرة على فصل الشتاء، لأن درجات الحرارة في الصيف تتخطى في بعض الأحيان الخمسين مئوية، ما يجعل التخييم غير ملائم في ذلك الفصل، فيما يقول معنيون بالشأن السياحي ان عمق الصحراء في جنوب العراق يجذب مزيدا من العراقيين والمقيمين والسائحين، الباحثين عن تجربة فريدة من نوعها بعيدا عن صخب المدن وتلوثها، بحسب تعبيرهم.

وبعدما بقي التخييم في الصحراء والرحلات الاستكشافية هناك محصورا لسنوات ببعض الهواة، أصبح التوجه إلى هذه البقعة من العراق الآن رائجا بشكل تدريجي بفضل مواقع التواصل الاجتماعي، والاستقرار الذي تعرفه البلاد بعد سنوات طويلة من النزاعات، على حد وصفهم.

ويقول مشرفون على السياحة في تلك المناطق ان تكلفة رحلات التخييم هذه، تتراوح في عطلة نهاية الأسبوع بين 100 ألف و150 ألف دينار أي ما بين 75 و100 دولار، متضمنة المأكل والنقل والمنام، بحسب مراسل وكالة الأنباء الفرنسية.

كذلك، شكلت صحراء العراق محط جذب لسنوات خصوصا للصيادين القادمين من دول الخليج المجاورة، إلا أن سلسلة الحروب والنزاعات التي عرفتها البلاد وبعض عمليات الاختطاف التي تعرض لها صيادون خليجيون أثرت بشكل كبير على هذه الرحلات.

ويشرح سائحون كيف يحضر الشبان خيمهم، بعضها تقليدية للسهر وأخرى حديثة تستعمل للنوم، وذلك بعد رحلة قيادة ممتعة في النهار، ليقودوا سياراتهم على الرمال قبل تجهيز موقع التخييم وتحضير مواقد الشواء وحصائر الجلوس قبل وقت العشاء.

وعودة الى الاهوار، تذكر دراسة لجامعة البصرة ان سكان الاهوار يعيشون في بيوت مبنية من القصب أقاموها منذ القدم على مساحة من الجزر في عمق الاهوار، وهذه الجزر تطورت وأصبحت على شكل مدن وقرى، منها في محافظة ميسان، المجر الكبير، والكحلاء وفي محافظة ذي قار مدن الچبايش، والفهود، والحمار ، وغيرها؛ أما في محافظة البصرة فقد تطورت هذه الجزر وأصبحت ذات أهمية اقتصادية ومنها «المدينة»، والهوير.

ويلفت خبراء الاقتصاد الى امتلاك اهوار العراق موارد اقتصادية مهمة منها غناها بالثروات النباتية والحيوانية والطيور المائية والأسماك التي يعتمد عليها سكان الهور في معيشتهم، فضلا عن مواقعها الأثرية، مشددين على أهمية استثمار الموارد البيئية الطبيعية في المنطقة لأغراض السياحة لاسيما ان من أهم السلبيات في العراق هي عدم استغلال المحميات الطبيعية لتلك الاغراض.

ويقول الباحثون، ان واقع الأهوار يحمل مواصفات تجذب إليها السياحة من شتى انحاء العالم، لذا يتوجب تطويرها من أجل الحصول على المردود الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة في المجالات كافة التي تخدم قطاع السياحة، وكذلك يرون ان الاهتمام بالقطاع السياحي وبخاصة في المناطق الجنوبية وبالتحديد في مناطق الأهوار، يقلل من الفقر عن طريق التقليل من ظاهرة البطالة المنتشرة في المناطق الجنوبية.

ويشددون على ان جذب السياحة الى الاهوار يؤدي إلى انتعاش تلك المناطق باختلاط ثقافة السياح مع الثقافة التقليدية في مناطق الأهوار الجنوبية، وزيادة الوعي الثقافي لدى سكان الاهوار، ويجمعون على ان استثمار قطاع السياحة أصبح من الاهداف الرئيسة التي لا تقل اهمية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لما يتميز به هذا القطاع فيما يتعلق بتشغيل اعداد كبيرة من السكان.

ويشدد مختصون على ان استثمار مناطق الأهوار في جنوب العراق مهم للغاية إذ تزرع فيها شتى أنواع المحاصيل الزراعية التي تعد اغذية اساسية، كما تعد هذه المناطق مراع طبيعية ملائمة لمختلف أنواع الحيوانات التي تعيش على أطراف الأهوار مثل الجاموس والابقار والاغنام وانواع الطيور المهاجرة من أقصى شرق أسيا.

ولهذا فإن واقع استثمار الأهوار من الناحية الاقتصادية بحسب الباحثين ومختصي السياحة والبيئة، يرجع الى كونها مناطق سياحية بسبب جمال الطبيعة والهواء النقي، وفي الوقت الحاضر عندما أصبحت الأهوار من الاماكن الطبيعية العالمية والمسجلة في اليونسكو، فلابد من توافر الخدمات الأساسية المهمة مثل النقل كسكك الحديد والطرق البرية السريعة، وكذلك اقامة الفنادق الحديثة والقريبة من هذه المناطق، من أجل جذب السياح الاجانب والمحليين لهذه الأهوار والهدف من ذلك هو الحصول على المردود الاقتصادي والقضاء على البطالة في استثمار تلك المناطق.

«تصنف الأهوار العراقية واحدة من أجمل المناطق الطبيعية في العالم، وهي موطن لكثير من الأنواع النادرة من الطيور والحيوانات.»

بعض المناطق في الأهوار ما تزال تعاني من عدم الاستقرار الأمني، وكذلك لا تتوفر خدمات سياحية متكاملة في مناطق المسطحات المائية، ما يجعل تجربة الزوار محدودة.

من أربيل..

حملة أممية تضع مكافحة العبء الأكبر على عاتق شباب العراق

فيلي - متابعة:

سلط برنامج الأمم المتحدة الانمائي الضوء على تجربة فريدة شارك فيها شبان عر اقيون بهدف مكافحة الفساد، كانت قد اطلقت من مدينة أربيل، من خلال تنظيم ماراثون «سلموا العصا» والذي ألهم الملايين في انحاء العراق.

ووصف التقرير الامني الذي ترجمته مجلة «فيلي»، الفساد بانه «العبء الاكبر على التنمية في العراق»، مشيرا الى ان «مكافحة الفساد في هذا البلد عملية معقدة وتؤثر بشكل عميق على العديد من جوانب المجتمع، حيث انه يشكل عائقا امام التنمية ويحد من حصول الكثيرين على الاحتياجات والخدمات الاساسية.

وأضاف، أن «رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وادراكا منه لخطورة الفساد باعتباره سببا اساسيا لعدم الاستقرار والصراع، اعطى الاولوية لمحاربة الفساد من اجل تحقيق التنمية المستدامة».

ونقل التقرير عن الشابة اخلاص عزيز قولها إنها «ركضت ضد الفساد، وكان شرفا لي ان اشارك»، كما نقل عن الشابة شاهي عبدالوهاب قولها بذات الحماس، «لقد استمتعت بوجودي هنا واطلاق الحملة من خلال هذا الماراثون». كما نقل عن الشابة رحمة هركي التي شاركت قائلة «ركضنا سوية في الماراثون في اربيل. نحن نشعر بالفخر».

ولفت التقرير الدولي الى انه كان اخلاص وشاهين ورحمة كن من بين اول من «سلموا العصا» خلال الماراثون في اربيل، لاطلاق حملة «سلموا العصا» على مستوى العراق بهدفمكافحة الفساد، مضيفا ان هذه المبادرة الهمت الملايين في جميع انحاء العراق.

وتابع التقرير ان حملة «سلموا العصا» اكتسبت هذا العام تأثيرا خارج العراق، وحصلت على المراكز النهائية في جوائز «جمعية العلاقات العامة في الشرق الاوسط (MEPRA)» لافضل «حملة غير ربحية» وافضل «استخدام للميزانية المحدودة».

وذكر التقرير انه من اجل دعم الجهود المستمرة لتعزيز الشفافية والمساءلة، فان برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، كان قد اطلق حملة «سلموا العصا» في اليوم العالمي لمكافحة الفساد في العام 2023، وهي حملة جرى اعدادها بهدف تمكين الشباب العراقي من مناقشة القضايا المحيطة بالشفافية والتفكير فيها والتفاعل معها، مع تقوية الشعور بالمسؤولية الجماعية.

واوضح التقرير، أن «تسليم العصا» هو مفهوم يرمز الى الالتزام بالشفافية والمساءلة، مضيفا انه في كل مرة يتم فيها تمرير العصا، فان ذلك لا يمثل مسألة رمزية فقط، وانما يمثل مسؤولية مشتركة في مكافحة الفساد.

وبحسب التقرير، فإن هذه الحملة، شجعت المواطنين العراقيين على استخدام آليات الابلاغ المتاحة والتفاعل مع المؤسسات العامة لتعزيز دورها في تعزيز النزاهة.

وقال إن البرنامج استخدم قناة انستغرام تابعة له من اجل رفع مستوى الوعي حول الفساد وتحديد تقييم فهم الجمهور، كما وفرت الحملة معلومات تثقيفية حول الفساد والخطوات الملائمة لتتخذ للتعامل مع حالة الاشتباه في قيام احد الاشخاص بعمليات فساد، وامنت الحملة مشاهدات لهذا الحوار من قبل اكثر من 500 الف شخص متجاوزة التوقعات بكثير.

ونقل التقرير عن ماريبلا عبدو، رئيسة شركة «اوجيلفي»، قولها، إن «تعاوننا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي كان لا يقدر بثمن. ان الشراكة في حملة وطنية لمكافحة الفساد تتماشى مع مهمة اوجيلفي لاحداث تاثير يتجاوز نطاق الاعمال، مضيفة انه من خلال المشاركة الرقمية يمكن للشراكات الجريئة والابداعية ان تؤدي الى تقود الى تغيير دائم.

ونقل التقرير عن الموسيقي العراقي مصطفى زاير قوله، إن «الفساد هو تحدي متجذر في مجتمعنا. ومع ذلك، فان التغيير ممكن. من اجل التغيير يجب علينا جميعا ان نظل متحدين وان نتحول الى صوت واحد وبعمل واحد ضده، ولهذا السبب انضممت الى حملة سلموا العصا، وساواصل دعم الاجراءات التي سيتم اتخاذها».

ولفت التقرير الى أن «زاير وغيره من الشخصيات المؤثرة قاموا بدور رئيسي حيث استخدموا منصاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي من اجل نشر رسالة الحملة وتشجيع متابعيهم على «تسليم العصا».

وبحسب التقرير، فقد عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي مع 23 منظمة شبابية ونسائية من اجل ان يضمن وصول صدى الحملة للشباب العراقيين، وخصوصا من خلال منصات «اسنتغرام» وتيك توك»، وهو ما ادى ايضا الى تعزيز موقف الامم المتحدة الموحد ضد الفساد.

ولفت التقرير الى ان الاستجابة للحملة تخطت التوقعات، حيث انها خلال 10 ايام، وصلت الحملة الى 65 مليون مشاهدة وشارك فيها كثيرون، واغلبهم تحت سن الثلاثين، مشيرا الى ان الحملة وفرت مساحة بامكان الشباب من خلالها التعبير عن افكارهم حول قضية تثير اهتمامهم بقوة.

وتابع التقرير قائلا انه في اقليم كوردستان، فان الحملة تزامنت مع زيادة بنسبة 28% في استخدام الخط الساخن للابلاغ عن حالات فساد الفساد، مما يظهر ان منصات الحوار بمقدورها المساعدة في في تحقيق العمل البناء.

واضاف ان الاف الشباب انخرطوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في مشاركة افكارهم وهمومهم وامالهم، وفي مناقشات حول تاثير الفساد على حياتهم، مشيرا الى ان هذه المحادثات اظهرت الاهتمام القوي عمموا بالمساءلة وعن رغبة المجتمع في قيام قبيئة امنة وشفافة.

«البرنامج استخدم قناة انستغرام تابعة له من اجل رفع مستوى الوعي حول الفساد، وامنت الحملة مشاهدات لهذا الحوار من قبل اكثر من ٥٠٠ الف شخص متجاوزة التوقعات بكثير».

تكرار التجربة العراقية..

دعوة لفرض حظر جوي لحماية كورد سوريا

فيلي - متابعة :

دعا معهد «منتدى الشرق الأوسط» الأميركي، الولايات المتحدة إلى المسارعة بفرض حظر جوي لحماية الكورد في الشمال السوري، أسوة بما جرى خلال تسعينيات القرن الماضي عندما جرى فرض مثل هذا الإجراء لحماية الكورد في شمال العراق والشيعة في الجنوب.

وذكر التقرير الأمريكي، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، كان يشبه العديد من الرؤساء الأميركيين في السنوات الأخيرة، من خلال إطلاق الوعود والخطابات من دون التفكير كثيراً في تأثير كلماته هذه، مشيراً إلى أن ذلك ينطبق على دعوة بوش الأب، في 15 شباط/ فبراير 1991، الشعب العراقي، بعد تحرير الكويت، إلى «أخذ الأمور بأيديهم وإجبار صدام حسين الدكتاتور على التنحي».

ولفت التقرير إلى أن الكورد والشيعة أنصتوا إلى نداء بوش هذا، وفي 4 آذار/ مارس 1991، انتفض الكورد ضد طغيان صدام، ثم في غضون 15 يوماً، سيطرت قوات البيشمركة على المدن والبلدات الرئيسية في إقليم كوردستان.

وتابع التقرير أنه بينما شجع بوش العراقيين على المطالبة بحريتهم، فإنه كان يسعى أيضاً إلى التعجيل بخروج الولايات المتحدة من العراق، في حين كان البعض داخل وزارة خارجيته يحاولون الاسراع بعودة الأمور إلى طبيعتها، ولهذا فإن القوات الأميركية أطلقت سراح أسرى الحرب من جنود الحرس الجمهوري، وهو ما كان مناسبا بالنسبة لصدام حسين لكي يحشد قوته بهدف قمع التمردات الكوردية والشيعية، حيث بدأت الطوافات العسكرية بمهاجمة القرى الكوردية، فيما كان الكورد يحتفظون في ذاكرتهم، الأسلحة الكيمياوية التي استخدمها صدام سابقا، ولهذا بدأوا بالنزوح عبر ممرات الجبال المغطاة بالثلوج لعبور الحدود إلى تركيا.

وأشار التقرير إلى أن آخر ما كانت تريده الحكومة التركية هو المزيد من الكورد داخل تركيا، لذا اقترح الرئيس التركي وقتها طورغوت أوزال، فكرة إنشاء «ملاذ آمن» في شمال العراق، في حين قام مجلس الأمن الدولي بتمرير القرارين رقم 678 و688، ما أمن الأساس القانوني لهذه الفكرة.

وتابع التقرير ان الرئيس أوزال سمح للمقاتلات الجوية الأميركية والبريطانية والفرنسية باستخدام القواعد الجوية التركية للقيام بدوريات فرض «منطقة حظر الطيران» في المجال الجوي العراقي فوق خط العرض 36، بالإضافة إلى مساحة آمنة وفرتها القوات الأميركية حول مدينة زاخو الكوردية، والتي وصلت مساحتها إلى ما يعادل تقريباً مساحة ولاية نيوهامبشاير الأميركية.

وذكر التقرير أن «التاريخ يتناغم، حتى وأن لم يتكرر»، موضحا أن الرئيس الحالي جو بايدن، مثل بوش الأب، قد يقوم أيضاً بتشجيع تمردات لم يكن يعتزم أن يدعمها، بينما تبدو وزارة الخارجية مستعدة للإسراع بالمصالحة، مضيفا أن قرار إدارة بايدن بشطب المكافأة عن أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) يجعل من هذا الرجل وكأنه طبيعي على الرغم من أنه هو والحكومة الحالية في تركيا يعلنون عن الهدف المتمثل في القضاء على الحكم الذاتي الكوردي في شمال شرق سوريا.

وتابع التقرير أن عرض هيئة تحرير الشام بتولي مهام الحراسة في معسكر سجن الهول، حيث يوجد الآلاف من مقاتلي تنظيم داعش وأسرهم تحت الحراسة، يمثل أمراً مثيرا للسخرية، وهو يشبه السماح لمشعل الحرائق بحراسة مستودع البنزين ومصنع عود الثقاب، مضيفاً أن الوضع قد يكون أسوأ من ذلك، إذ يوجد احتمال بانتشار الآلاف من مقاتلي داعش ليس فقط في كافة أنحاء سوريا والشرق الاوسط، وإنما أيضاً في أوروبا، في ظل محاولات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى ابتزاز الزعماء الأوروبيين وحلف «الناتو» مقابل تعهدات بعدم فتح باب الهجرة غير الشرعية.

واعتبر التقرير أن «أردوغان ليس مثل أوزال، حيث إنه يرى أن الغرب ضعيف، وبينما حاول أوزال قبول الكورد والإسلاميين في تركيا، فإن أردوغان ينظر إلى العالم باعتباره لعبة محصلتها صفر، وأنه أمام مهمة موكولة إليه من الله وتتمثل بالقضاء على الكورد بشكل تام مثلما فعل العثمانيون من قبله، والذي يقتدي بهم، بحق الأرمن».

وأضاف التقرير أنه على النقيض من العام 1991، فإنه ليس لدى كورد سوريا أي مكان يذهبون إليه، ففي تركيا كأنهم يحفرون قبورهم بأيديهم، وإقليم كوردستان ليست خياراً أيضاً، مشيراً إلى أن أي تحرك تركي نحو روج آفا، من شأنه أن يلطخ إرث بايدن ويضمن الفشل في تحقيق أهداف إدارة ترامب في توسيع «اتفاقيات إبراهيم»، وإنهاء الإرهاب، وحماية أمن إسرائيل.

ورأى التقرير أن «الوقت قد حان من أجل الاستعارة من كتاب أوزال، وإنشاء منطقة حظر جوي وملاذ آمن يمتد من عفرين إلى سيمالكا ومن القامشلي إلى دير الزور»، مضيفا أن تركيا لن تتعاون، وأردوغان لن يستسلم، إلا أن واشنطن ليست بحاجة إلى القواعد الجوية التركية، ولا اذن أردوغان.

وأشار في الوقت نفسه، إلى أن الوكلاء السوريين لأردوغان سيرحبون بفكرة ألا يتم دفعهم إلى الانخراط في صراع مدمر مع الكورد فيما لم تتقبل الجماعات الأخرى في جنوب سوريا سيطرة هيئة تحرير الشام حتى الآن.

وتابع التقرير قائلا إن الجيش الأميركي بمقدوره توفير الملاذ الآمن عن طريق البر من الأردن، لأن معظم المنطقة الصحراوية الواقعة بين البلدين محدودة السكان ومن السهل تأمينها، بينما سيكون من مصلحة الأردن منع قيام نظام إسلامي، معاد للحكم الهاشمي ومؤيد لحماس مثل هيئة تحرير الشام، من التقدم إلى حدود الأردن.

وأضاف أن بإمكان إسرائيل أن تبرهن على صدق خطابها بالسماح باستخدام قواعدها الجوية وربما حتى طياريها، في حين أن بمقدور المملكة السعودية، التي أقامت علاقات هادئة مع الكورد السوريين، بسبب مخاوف المملكة من توسعية أردوغان وعدوانه الأيديولوجي، المشاركة من خلال قواعدها الجوية، مشيراً إلى أن بإمكان القوى الأوروبية أن تفعل ذلك أيضاً.

وختم التقرير الأميركي بالقول إنه «يجب ألا يكون هناك أي تأخير»، مضيفا أنه سواء كان مساعد مجلس الأمن القومي في عهد بايدن بربت ماكغورك، أو مساعدة وزير الخارجية باربرا ليف، أو على الأرجح أعضاء فريق ترامب جويل رايبورن أو مورغان اورتاغوس، فإن الوقت قد حان لإقامة منطقة حظر جوي وإبلاغ تركيا «كفى» لحركتها التوسعية والتطهير ودعمها لمتطرفين إسلاميين.

ترجمة مجلة «فيلي»

جرى منذ وقت مبكر، افراغ بنايات كثير من المدارس وجرى نقل تلاميذها الى مدارس كرفانية، بذريعة ترميم البنايات القديمة

معاناة المدارس من نقص المعلمين المؤهلين، فيؤثر على جودة التدريس، وتعد المناهج الدراسية في بعض الأحيان غير متوافقة مع متطلبات العصر

تجربة فريدة انطلقت من كركوك..

قهوة نواة التمر بنكهة الهوية العراقية

فيلي - متابعة :

سلطت صحيفة «ناشيونال» الصادرة بالإنكليزية الضوء على تجربة عر اقية فريدة من نوعها، حيث يتم إنتاج القهوة من نواة التمر حيث يتم تحويل هذ البذور المهملة إلى مشروب غني يثير شهية المستهلكين ويحد من الهدر بقايا التمر.

وذكر التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن رجل الأعمال العراقي جابر عبد العزيز حسين فتح آفاقا جديدة في العراق الذي يشتهر بتموره الحلوة واللذيذة، حيث أطلق إنتاج أول قهوة من نوى التمر محلية الصنع.

ونقل التقرير عن حسين الذي يعيش في مدينة كركوك قوله، إنه بالعادة يتم التخلص من كميات كبيرة من بذور التمر «على الرغم من أنها تحتوي على الكثير من الإمكانات»، مشيرا إلى أن «التمور تمثل الهوية العراقية، ولهذا أردت أن أصنع شيئا يكرم تراثنا ويقدم شيئا جديدا تماما».

وبحسب التقرير، فإن الأمر بدأ في العام 2018 عندما كان حسين طالبا على وشك التخرج من كلية العلوم الغذائية في محافظة بابل، واختار أن يستند بحثه الجامعي على السؤال: «ماذا لو كانت نواة التمر المتواضعة، التي يتم التخلص منها بالأطنان، قادرة على أن تتحول إلى شيء استثنائي».

ونقل التقرير عن حسين (28 عاما) قوله إنه على الرغم من أنه كان على معرفة في ذلك الوقت بعملية صنع قهوة نواة التمر، إلا أنه كان ما يزال بحاجة إلى إيجاد الخلطة الصحيحة من الأعشاب والتوابل لخلق نكهة خاصة تلبي أذواق المستهلكين.

وبحسب حسين «فقد درسنا تجارب جامعات أجنبية وعربية في الإمارات والسعودية والأردن لأنها متقدمة بالفعل في هذا المجال ولديها منتجات مختلفة، ولهذا قررنا أن يكون لدينا منتجنا الخاص».

وأشار التقرير إلى أن حسين توصل إلى إنتاج وصفته الخاصة بعد أشهر من التجارب وبدأ الإنتاج التجاري في منتصف العام 2019، لافتا إلى أن المبيعات التي كانت في بداية الأمر بطيئة تزايدت مع مرور السنوات، وخصوصا في الشهور الأخيرة بعد إطلاق حملة تسويقية على وسائل التواصل الاجتماعي.

ولفت التقرير إلى أن العراق كان بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أكبر منتج للتمور في العالم، حيث كان إنتاجه نحو مليون طن سنويا، وكان البلد يضم نحو 32 مليون نخلة، غير أن هذا الرقم بدأ يتضاءل بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، والتي اعقبتها حرب الخليج الأولى في الفترة 1990-1991، وما تلاها من عقوبات اقتصادية فرضتها الأمم المتحدة.

وتابع التقرير قائلا إنه مع حلول العام 2003، تراجع عدد النخيل إلى تسعة ملايين نخلة فقط، وانخفض إنتاج التمور إلى نحو 200 ألف طن سنويا، بحسب ما تظهره أرقام وزارة الزراعة.

وأضاف أنه بعد ذلك بعامين، شكلت الحكومة الهيئة العامة للنخيل التي أمنت الأسمدة والمبيدات المدعومة للمزارعين، وقدمت قروضا ميسرة لتوسيع بساتينهم، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات للمصدرين، متابعا القول إنه منذ ذلك الوقت، تصاعد الأمل بإحياء صناعة النخيل المتضررة من عقود من الحرب وسوء الإدارة والإهمال، وصار العراق يمتلك حاليا نحو 22 مليون شجرة نخيل، بينما أنتجت البلاد أكثر من 700 ألف طن من التمور العام الماضي، تم تصدير نحو 650 ألف طن منها.

وأشار التقرير إلى أن هذا الازدهار، شجع المستثمرين على ضخ الأموال في مزارع أكبر، ووفر الفرصة لقيام مشاريع مرتبطة بها بالنسبة لرواد الأعمال الشباب مثل حسين.

ولفت التقرير إلى أنه لا يتم استخدام سوى جزء صغير فقط من بذور التمر المتبقية من إنتاج التمر أو شراب التمر، أما كعلف للحيوانات والدواجن أو كسماد.

وبحسب التقرير، فإن قهوة نواة التمر تتمتع بشعبية كبيرة في العديد من الدول بسبب مذاقها الخاص وكبديل خالي من الكافيين للقهوة التقليدية المليئة بمضادات الأكسدة.

ونقل التقرير عن حسين قوله إن هذه القهوة توفر أيضا العديد من الفوائد الصحية المحتملة، بما في ذلك خفض ضغط الدم ودرجة حرارة الجسم، كما يستخدم كغذاء طبي للربو القصبي والسعال وحصى الكلى وضعف الذاكرة بسبب ارتفاع الأحماض الأمينية فيها، وذلك إلى جانب المساعدة على خفض مستويات السكر في الدم لدى مرضى السكري.

وبحسب التقرير، فإن حسين يحصل على بذوره من معامل التمور في محافظة كركوك حيث يتمركز إنتاجه، بينما تبدأ عملية التصنيع بغسل البذور بشكل جيد، ثم تحميصها وطحنها قبل إضافة الأعشاب والتوابل الطبيعية للحصول على نكهتها الفريدة، حيث صار الإنتاج يبلغ حاليا ما بين ستة وسبعة أطنان شهريا، في حين صار لشركته 150 ألف زبون ملتزم عميل مخلص، بينما يتم تلقي آلاف الطلبات شهريا.

ونقل التقرير عن حسين قوله إن القهوة المصنوعة من نوى التمر بالنسبة إليه تمثل ما هو أكثر من مجرد عمل تجاري، حيث أنها رمزا لصمود العراق وهويته، موضحا أن «الأهم هو أنني أريد أن يشعر العراقيون بالفخر والثقة بالمنتج الوطني وبالهوية العراقية التي نقدمها في منتجاتنا».

ونقل التقرير عن السيدة العراقية أمل النور التي تعتبر من الزبائن الملتزمين بهذه القهوة في مدينة البصرة، حديثها بحزن بعدما خسرت البصرة ملايين أشجار النخيل خلال الحرب العراقية الإيرانية، ولاحقا بسبب شح المياه والتغيير المناخي.

وقالت النور إن «أشجار النخيل كانت في كل ركن من أركان البصرة، لكننا خسرناها وفقدنا تراثنا معها، هذا يؤلمنا»، مضيفة «هذه القهوة خطوة جيدة للحفاظ على التراث وتعزيز الهوية الوطنية».

ترجمة مجلة «فيلي»

الهبة الديموغرافية ..

هل سنحصد ثمارها أم سنغرق في البطالة؟

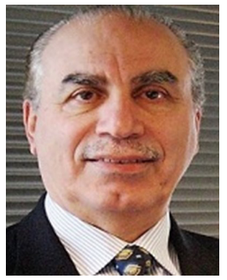

أ.د. محمد الربيعي:

في اعلانه عن النتائج الاولية للتعداد العام للسكان ذكر السيد رئيس الوزراء ان (النتائج تكشف عن دخول العراق مرحلة الهبة الديموغر افية بوصول نسبة السكان في سن العمل الى 60%).

ما الذي تخبئه لنا هذه النتيجة؟ هل ستكون نقطة تحول نحو مستقبل مزدهر، ام انها ستزيد من تعقيد المشاكل التي يواجهها العراق؟

الهبة الديموغرافية هي فترة زمنية يمر بها مجتمع ما، تتميز بارتفاع حاد في نسبة السكان القادرين على العمل مقارنة بنسبة الاطفال والمسنين. تعتبر هذه الفترة فرصة ذهبية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لزيادة القوى العاملة المتاحة للانتاج، وانخفاض الاعتماد على المعالين، مما يزيد من الموارد المتاحة للاستثمار والتنمية. ويحمل بلوغ 60% من افراد المجتمع سن العمل اهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فزيادة عدد الافراد القادرين على العمل والانتاج تدفع عجلة الاقتصاد الى الامام من خلال رفع الانتاجية. كما ان ارتفاع الدخول الناتج عن زيادة القوى العاملة يزيد من الطلب على السلع والخدمات، مما يخلق فرصا اكبر للاستثمار. بالاضافة الى ذلك، تمثل هذه الفترة فرصة ذهبية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن استغلال الطاقة الانتاجية المتزايدة للقضاء على الفقر وتحسين مستوى التعليم والصحة.

لكن ماذا يعني ذلك للعراق؟ هل هذه الزيادة السكانية في سن العمل نعمة ام نقمة؟ تحمل الهبة الديموغرافية للعراق تحديات جسام وفرصا ضائعة، فبينما يمثل تدفق الشباب الى سوق العمل قوة عاملة ضخمة في دول الرفاهية، الا انه في العراق بغياب التخطيط الاستراتيجي والفرص الحقيقية وانتشار الفساد يحوله الى قنبلة موقوتة. فبدلا من ان يكونوا محركا للنمو الاقتصادي، يصبحون عبئا على الدولة اذا لم يتم توفير فرص عمل حقيقية تلائم قدراتهم.

فهل سيستغل العراق هذه الفرصة التاريخية لبناء اقتصاد مزدهر، ام سيدخل في دوامة من البطالة والفقر واستمرار الازمات الاقتصادية؟ الاجابة تكمن في مدى قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية اللازمة، والاستثمار في التعليم والتدريب للشباب والقوى العاملة، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار. فاذا استمرت الدولة في الاعتماد على الوظائف الحكومية كحل وحيد، فان الهبة الديموغرافية لن تؤدي الا الى تفاقم المشكلات الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الدولة وتأجيج السخط الاجتماعي.

ان العراق اليوم يقف عند مفترق طرق، اما ان يستثمر في شبابه ويحولهم الى قوة انتاجية، او ان يدفعهم الى الهامش ويضيع طاقاتهم. واما ان يتم القضاء على الفساد والمفسدين، او تظل الهبة الديموغرافية فرصة ضائعة الخيار، يعود ذلك الى صناع القرار، فهل سيختارون بناء مستقبل مشرق لشعبهم، ام سيتركونهم يعانون من الخدمات السيئة والبنية التحتية المتردية، وتستمر البلاد في التدهور الاقتصادي والاجتماعي؟

رحيل شباب المحافظات الى بغداد

بين فرص العمل وقرار البقاء

فيلي - خاص :

برزت منذ عام 2003 و انتهاء دور العقوبات التي كانت مفروضة على العراق بسبب أزمة عام 1990 ظاهرة انتقال شباب المحافظات الى العاصمة بغداد لأغراض العمل او حتى البحث عن السكن والاستقرار فيها.

ففيما يتعلق بالعمل توزعت أبرز المناطق التي يقصدها شباب المحافظات في مركز بغداد، اذ يتواجدون فيها لهذا الغرض، حيث تتركز فيها أغلب فرص العمل وهي في العادة تضم المناطق التجارية والأسواق وتقع بقربها ايضا المؤسسات الحكومية ومقار الشركات الكبرى.

ففي منطقة الرصافة يبرز شارعا الرشيد والجمهورية وامتداداتهما، اذ يعدان قلب بغداد التجاري، ويضمان كثيرا من المحال التجارية والمقاهي والمطاعم فضلا عن اسواق معروفة منها الشورجة والغزل والسوق العربي، وشارع فلسطين كموقع للبسطات والباعة الجوالين، وغيرها من الاماكن التجارية الشهيرة؛ كما يشمل ذلك ساحة الطيران بـ«مصطر» العمال المعروف وساحة التحرير وشارع السعدون الذي يضم عديد الأسواق والدوائر الحكومية، وكذلك حي البتاويين الذي تتوفر فيه فنادق بأسعار زهيدة لسكن الوافدين من المحافظات.

وفي مناطق الكرخ يذهب شبان المحافظات للعمل في احياء العطيفية والمنصور اللذان يضمان عديد الوزارات والمؤسسات الحكومية وفي حي الأعظمية كمنطقة تجارية وسكنية واعدة، وتضم عديد الأسواق والمطاعم، وفي الكرادة التي تحتوي المراكز التجارية والمطاعم والفنادق.

ومن العوامل التي تجذب الشباب الى تلك المناطق، وكثير منهم جاءوا من المحافظات قربها من مراكز العمل، اذ تكون هذه المناطق قريبة من المؤسسات والشركات، مما يسهل على الشباب البحث عن العمل والتنقل، كما تتوفر في هذه المناطق عدد من الخدمات الأساسية مثل المواصلات والأسواق والمستشفيات، وتتميز هذه المناطق بالحيوية والنشاط، وتوفر فرصا للتواصل الاجتماعي والترفيه، وهناك تقع مقار بعض مواقع التوظيف التي تعرض فرص عمل في العاصمة.

وقد اصبحت هجرة الشباب العراقيين من المحافظات إلى العاصمة بغداد بحثاً عن فرص عمل ظاهرة شائعة، ويعود ذلك فضلا عن تركز الخدمات وتوفر الفرص الوظيفية، وتواجد الوزارات والدوائر والشركات الكبرى والاسواق والمواقع التجارية، الى ما تشهده العاصمة من نمو اقتصادي وحركة بناء أسرع من المحافظات، مما يجذب مزيدا من الاستثمارات، ويوفر مجالات عمل جديدة، وكذلك تتواجد كثير من الجامعات والكليات المعروفة فضلا عن تكاثر اعداد الجامعات الاهلية بصورة لافتة، مما يجذب الطلاب من شتى المحافظات، ويدفع كثيرا منهم حتى للتفكير بالبقاء والعيش في العاصمة بعد التخرج بحثا عن عمل، لانعدام او شحة فرص العمل في معظم المحافظات.

وتوفر العاصمة حياة أكثر راحة وخدمات أفضل، بحسب الشباب الوافدين اليها الذين يقول كثير منهم أن بغداد توفر فرصا اجتماعية وثقافية أكبر من المحافظات، فضلاً عن فرص للتواصل والتفاعل مع أشخاص من شتى الخلفيات.

وبرغم تواجد فرص العمل في بغداد، إلا أن مشكلة البطالة تظل ايضا قائمة، بخاصة بين الشباب الحاصلين على شهادات عليا، كما ان تكاليف الإيجار والمواصلات والغذاء في بغداد أعلى بكثير من المحافظات، مما يضطر الكثير من الشباب للعيش في ظروف صعبة.

وتعاني بغداد من مشكلة الازدحام الشديد، والضغط النفسي الناتج عن الحياة في مدينة كبيرة.

وفيما يتعلق بالباحثين عن عمل في المؤسسات الحكومية فان انتشار الفساد الاداري في كثير من المؤسسات يجعل الحصول على وظيفة أمرا صعبا، ويؤثر على فرص الترقي والتطور الوظيفي.

وللحد من ظاهرة انتقال الشباب الى العاصمة بغداد للعمل او البقاء فيها يقترح المتخصصون مجموعة من الاجراءات منها وجوب العمل على توزيع الخدمات والفرص الوظيفية بشكل عادل بين المحافظات، وتشجيع الاستثمار في المناطق النائية.

ويمكن أن يسهم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المحافظات، وتقليل الهجرة إلى بغداد، والعمل على تحسين البنية التحتية في المحافظات، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان؛ وان تعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية أمر ضروري لجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل حقيقية، بحسب المتخصصين.

كما يشددون على ضرورة توفير برامج تدريبية متواصلة للشباب في المحافظات لتمكينهم من المنافسة في سوق العمل، وزيادة فرص حصولهم على وظائف مناسبة.

وفي لقاءات لنا مع عاملين شباب في مكتب استنساخ للوثائق امام بلدية الكوت مركز محافظة واسط، وحين عرفوا اننا من بغداد، كان اول سؤال لنا من احدهم عن الوضع في العاصمة، معبرا عن امنيته في الانتقال اليها والعمل فيها متحدثا عن العمل القليل في الكوت والاجور المتواضعة التي يحصل عليها؛ وعن مثل ذلك تحدث سائق تكسي اقلنا الى مرآب بغداد بالقول ان طلبيات النقل شحيحة وتكون بأجرة قليلة وهو لا يكاد يسد قوت يومه شاكيا من منافسة عجلات «التكتك» ومعبرا عن ضيق فسحة العيش في منطقته، وامنيته ان يجد ضالته في العاصمة بغداد، وقال: صحيح انكم ربما تحسدوننا على قلة زحام السيارات في الشوارع مقارنة بازدحامات بغداد الا اننا هنا ندبر معيشتنا بصعوبة، وتطرق الى غياب المنشآت الصناعية التي تشغل الايدي العاطلة والى انحسار دور الزراعة برغم كون محافظة واسط زراعية بالأساس على حد وصفه.

ويوضح عدد من الشبان العاملين بعربات الدفع الخشبية في منطقة الشورجة والسنك انهم يأتون مع بداية كل اسبوع الى بغداد بعضهم من الناصرية مركز محافظة ذي قار، وآخرون من الديوانية والسماوة وقال احدهم انهم يبيتون في غرف متواضعة في شارع الجمهورية قريبا من موقع عملهم في الشورجة، كل مجموعة في غرفة واحدة ويخرجون مع الفجر للعمل بنقل البضائع الى مسافات قصيرة بوساطة عرباتهم الخشبية التي يتركها بعضهم في الليل مربوطة الى اعمدة الشارع الكهربائية، وقال احدهم ان اجرة نقل بضائع صغيرة بوساطة عربته الى مسافة قصيرة يأخذ عنها 3 . 5 الاف مشيرا بالقول ان تلك الفرصة لا تتوفر له في منطقته في الديوانية بسبب المنافسة.

ويقول بائع للعصير قريبا من السوق العربي انه يعمل بخاصة في فصل الصيف وفي الشتاء يحول عمله الى بيع «الكرزات»، مبينا، انه يأتي الى بغداد يوم السبت ويعود الى بيته في السماوة في مساء الخميس بعد ان يجمع مبلغا من المال ينفع به عائلته مشيرا الى انه يحصل على مبلغ لا بأس به بحسب تعبيره وانه يوفر مبلغ العيش لأسرته طيلة اسبوع.

هموم المتقاعدين المتزايدة وغياب أي اصلاح قانوني

فيـلي - خاص:

تتصاعد شكاوى المتقاعدين العر اقيين مع كل شهر يمر يتسلمون فيه رو اتبهم التقاعدية الشحيحة لدى اغلبيتهم.

ان من أبرز الاسباب الرئيسة لتصاعد التذمر والشكاوى لدى متقاعدي العراق، ان المعاش التقاعدي غير كاف للعيش الكريم، اذ لا يغطي التضخم أو يتناسب مع تكلفة المعيشة، على وفق ما يصرح به كثير من المتقاعدين ممن يعبرون عن شكاواهم بوساطة وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، او عن طريق الاحتجاجات التي ينظمونها بين مدة واخرى للمطالبة بزيادة رواتبهم وبحقوق أفضل.

السبب الآخر في التذمر الذي عبروا عنه في اوقات متعددة يتعلق بالتأخير في صرف الراتب، مما يؤدي إلى صعوبات مالية، بحسب ما يصرحون به؛ كما يواجه المتقاعدون صعوبات في الحصول على خدمات صحية جيدة، بخاصة مع زيادة التكاليف الطبية، وغلاء ثمن الادوية التي معظمها مستورد، وارتفاع اجور الفحص الطبي وانعدام الضمان الصحي بهذا الشأن.

ومن اسباب الشكاوى ايضا ان المتقاعدين لا يتلقون دعما ماليا كافيا لتحسين أوضاعهم المعيشية، وانعدام متابعة قضايا السكن لديهم، بخاصة لمن لا يمتلكون سكنا مستقلا حتى الآن وهم كثر.

وهناك اسباب اخرى للشكوى منها تعرض الموظفين لتعقيدات إدارية وتأخيرات في الموافقة على طلباتهم بالإحالة على التقاعد؛ كما يفقد المتقاعدون بعض حقوقهم بسبب التغييرات في القوانين واللوائح.

وبحسب باحثين اقتصاديين، يؤثر الفساد على توزيع الموارد وخدمات المتقاعدين، وتؤثر الأزمات الاقتصادية على قدرة الحكومة على توفير حقوق المتقاعدين.

وهنا يطرح المراقبون جملة مطالب يقولون انها واجبة التنفيذ لتحسين اوضاع المتقاعد منها تعديل النظام المعاشي ليتناسب مع تكلفة المعيشة، وتحسين الخدمات الصحية المتاحة للمتقاعدين وتطبيق قانون للضمان الصحي؛ وتوفير دعم مالي إضافي للمتقاعدين مثل المنح والقروض وغيرها.

وتتضمن المعالجات ايضا تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التأخيرات عند الاحالة على التقاعد، وكذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في توزيع الموارد وخدمات المتقاعدين.

وتثار منذ مدة قضية تعديل السن المطلوب للتقاعد بعد سنوات العمل ويختلف في ذلك المتقاعدون، اذ جرى في السابق جعل السن 60 عاما للتقاعد الا باستثناءات خاصة.

وتثار في الاعلام منذ مدة قضية رفع سن التقاعد الى 63 عاما؛ ويثير المطلب الجدل والاختلاف، بسبب عوامل متعددة تتعلق بالاقتصاد، والسياسة، والمجتمع؛ ويعد البعض أن رفع السن القانوني للتقاعد يؤخر خروج كبار السن من سوق العمل، مما يقلل من فرص توظيف الشباب ويزيد من البطالة.

وعلى الجانب الآخر، يرى البعض أن بقاء ذوي الخبرة لمدة أطول في العمل يسهم في استقرار المؤسسات وتحسين الأداء.

ويرى آخرون ان رفع سن التقاعد يمكن أن يقلل من عدد المستفيدين من الرواتب التقاعدية على المدى القصير، مما يخفف العبء المالي عن الموازنة العامة، بخاصة مع الأزمات الاقتصادية؛ الا انهم يقولون انه مع تقدم العمر، قد يتطلب ذلك توفير رعاية صحية أعلى للموظفين الكبار، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الصحية بدوره.

فيما يثير معارضون للتعديل مخاوف من أن رفع سن التقاعد قد يرهق الموظفين الكبار الذين قد لا يستطيعون أداء وظائفهم بالكفاءة نفسها بسبب التقدم في السن، و البعض يرى أن تأخير التقاعد يؤثر على الحياة الاجتماعية للموظفين، اذ يحرمون من الاستمتاع بأوقات تقاعد مريحة.

وبحسب الخبراء يفتقر العراق أحيانا إلى سياسات واضحة تتعامل مع إصلاح نظام التقاعد بشكل شامل، مما يزيد من الحيرة والجدل؛ وان الجدل يزداد بسبب التفاوت في تطبيق سن التقاعد بين القطاعين العام والخاص أو بين وظائف معينة.

ويلفت البعض الى ان النقابات العمالية والموظفون قد يعارضون رفع سن التقاعد كونه يمس حقوقهم، كما يعد كثير من العراقيين أن أي تعديل في نظام التقاعد يرتبط بمصالح طبقات سياسية أو اقتصادية معينة.

ويُستشهد أحيانا بتجارب دول أخرى رفعت سن التقاعد لمواجهة زيادة متوسط العمر المتوقع أو نقص العمالة، ولكن الوضع في العراق مختلف بسبب ارتفاع نسب البطالة بين الشباب وضعف الاقتصاد، كما ان تلك الدول تقدم للمتقاعد حقوقا متكاملة في شتى الجوانب الحياتية والمعيشية ومع ذلك فلقد شهدنا احتجاجات العاملين الفرنسيين حين سمعوا برفع السن التقاعدي.

وبرأي المتخصصين فان مطلب تعديل السن القانوني للتقاعد في العراق يبقى قضية حساسة، لأنها تمس شريحة كبيرة من السكان وتؤثر على سوق العمل، الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، وان الحل يكمن في إيجاد توازن بين مصلحة الشباب، ومصلحة المتقاعدين، واحتياجات الدولة الاقتصادية.

وبرغم ان خبراء الاقتصاد يطالبون الحكومة بتوجيه الشباب الى القطاع الخاص بدلا من الحكومي مع ضمان حقوقهم فانه لوحظ في العقدين الماضيين ان العاطلين عن العمل يفضلون التوظيف الحكومي أو العمل في القطاع العام، كي يشعروا بالأمان والاستقرار، من دون أن تخطر في بالهم إمكانية الاستغناء عنهم قبل انتهاء خدمته وفق القانون، بحسب تصريحات لهم.

وفي هذا يقول متخصصون انه وبسبب ضعف القوانين المتعلقة بتنظيم العمل الخاص، رصدوا، لجوء البعض من أرباب العمل إلى استغلال هذا الأمر لتأخير دفع أجور العمال ومستحقاتهم المالية أو امتناعهم عن زيادة مرتباتهم الشهرية، أو حتى السماح لهم بالعمل في مهنة إضافية لتحسين أوضاعهم المادية، فضلا عن حرمان العمال من الضمانات الصحية والمالية، وكذلك الضمانات القانونية عندما يعارض رب العمل أن يكون بينهما (عقد عمل) يضمن بشكل قانوني وقضائي الحقوق المتعلقة بالطرفين.

وقد قال متخصصون انه حتى تعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي فانه غير كاف لمواجهة ما يتعرض له العامل في القطاع الخاص، وان « العمال في القطاع الخاص بحاجة كبيرة لإصلاحات سريعة في قوانين العمل الخاص، وتحديدا في قدرة أرباب العمل على الاستغناء عنهم بسهولة ومن دون أي تعويضات»؛ ويقول الخبير الاقتصادي جاسم خالد أن «كل شيء في البلاد يعطي الأولوية لأرباب الأعمال الذين لا ينصفون من يعملون معهم، بشكل غير آمن وغير نظامي في الغالب».

وكانت وزارة وزير العمل والشؤون الاجتماعية قد كشفت في ارقام سابقة عن تواجد أربعة ملايين من العمالة المحلية العراقية يعملون في القطاع الخاص غير خاضعين لقانون التقاعد والضمان الاجتماعي، ولم يصار الى اجراء الاستقطاعات المطلوبة أو استيفاء التوقيفات التقاعدية التي نص عليها قانون التقاعد والضمان الاجتماعي من رواتبهم التي تشكل ضمانة لهم، وبالنتيجة فانهم محرومون من الحقوق التقاعدية.

ويقول، كريم لفتة سندال، رئيس اتحاد نقابات العمال في العراق، ان قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023 يوفر حقوقا مهمة، أبرزها الضمان الاجتماعي الاختياري الذي يتيح لأي شخص ضمان نفسه حتى من دون تواجد صاحب عمل، مشيرا الى أن القانون يسمح بشراء الخدمة لمدة تصل إلى خمس سنوات، مما يعزز حقوق العمال التقاعدية، ومبينا، أن القانون يفرض نسبا محددة لتكاليف الشمول بالضمان الاجتماعي، يتحمل العامل منها نسبة أقل، مقارنة بصاحب العمل، لكن العامل يدفع النسبة الكاملة عند شراء الخدمة، مستدركا أن القانون، برغم مزاياه، يشكل تحديا للعمال ذوي الأجور البسيطة بسبب ارتفاع تكاليف الاشتراك الشهرية مقارنة بدخلهم؛ فيما تواجه شريحة كبيرة من عمال المهن الحرة مشكلات تعوق شمولهم بالقانون الجديد، بحسب المراقبين.

في مرتبة سيئة..

العراق مصدر خطر على المسيحيين

فيلي - متابعة:

ذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية أن اضطهاد المسيحيين، والمتحولين إلى المسيحية، منتشر في العراق الذي وصفه التقرير بأنه يحتل المرتبة الـ16 عالميا كأثر البلدان خطورة بالنسبة للمسيحيين، وذلك رغم إشارته إلى أن إرهابيي داعش حاولوا القضاء على المسيحية القائمة في العراق منذ ألف عام، ولم ينجحوا.

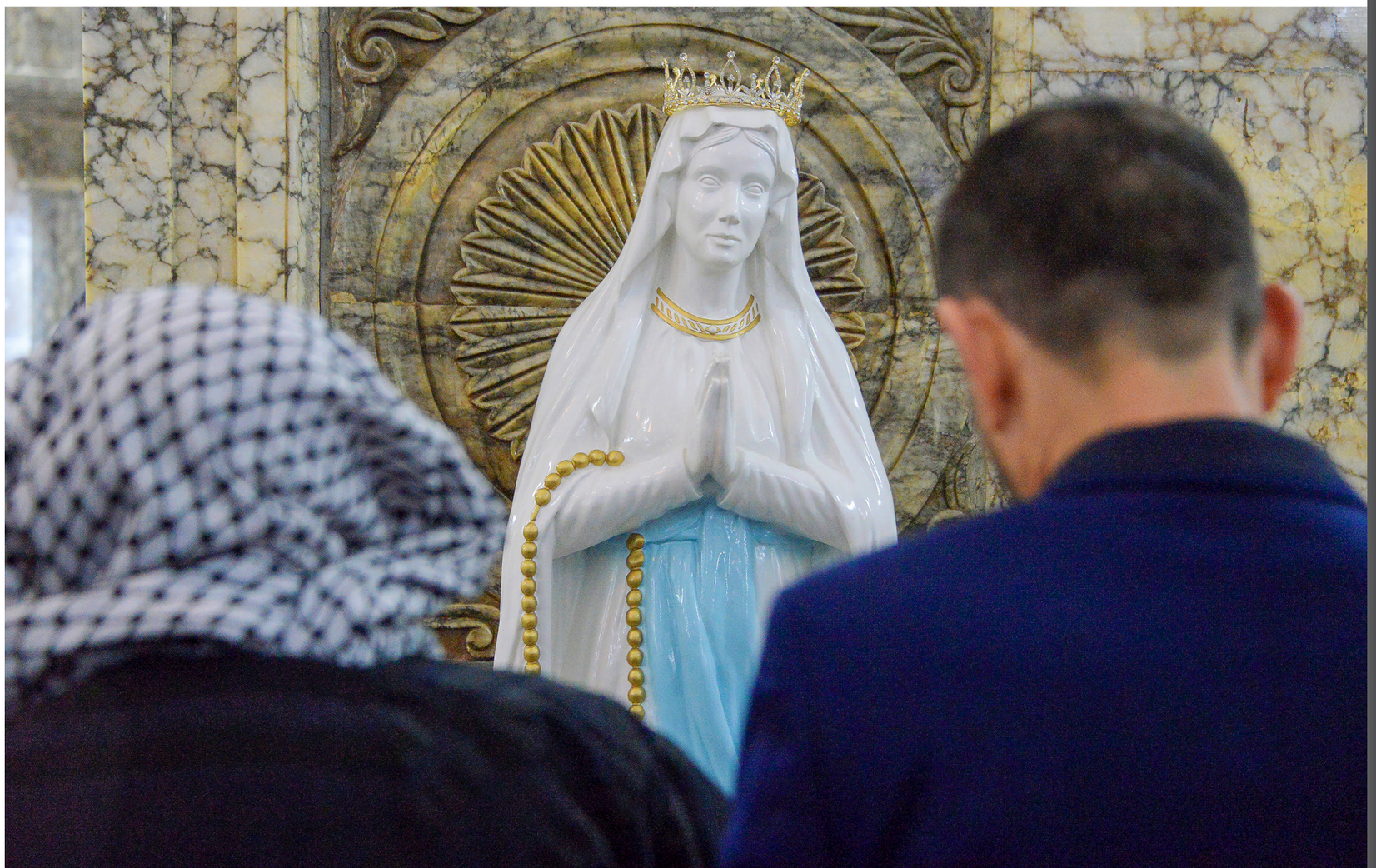

ونقل التقرير الأمريكي، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، عن رئيس منظمة «الاهتمام المسيحي الدولي» جيف كينغ قوله إن هناك مستويات مختلفة للاضطهاد الذي يواجهه المؤمنين بالمسيحية في هذا البلد، مشيرا أيضاً إلى أن المسلمين الذين يتحولون الى المسيحية، يواجهون عواقب تتراوح ما بين الضرب والخطف أو حتى الموت.

وبحسب كينغ فإن الاضطهاد يعتمد على مستوى الاصولية المتفشية، مشيراً إلى احتمال تعرض المتحول إلى المسيحية بشكل عادي إلى الضرب والخطف، وقد يصل أيضاً إلى «أسابيع من التعذيب، وحتى القتل»، مضيفاً أن هذا وضع معتاد وقد يكون من الصعب على الغربيين فهم فكرة أن من يقوم بذلك هي العائلة نفسها.

ووصف التقرير، العراق بأنه البلد الـ16 الأكثر خطورة في العالم بالنسبة للمسيحيين، وفقا لقائمة منظمة «اوبن دوورز» العالمية التي تصنف الدول حسب مستوى حدة الاضطهاد داخل حدودها.

ورجح التقرير بأن أي شخص يتحول عن الإسلام سيواجه ضغوطا حادة من عائلته ومجتمعه، بما في ذلك التهديد أو الإساءة أو خسارة أحد أفراد أسرهم أو الضغط عليهم أو حتى قتلهم، مضيفا أن العواقب يمكن أن تشمل ايضا الحرمان من الميراث وانعدام الفرص.

وبحسب كينغ فإن منظمة «الاهتمام المسيحي الدولي» كانت تنشط في العراق طوال سنوات وكانت متواجدة أيضاً عندما حتى شن تنظيم داعش الإرهابي هجومه على البلد، مشيراً إلى أن الإرهاب الذي خلقه داعش الحق ضرراً كبيراً بالمسيحيين العراقيين.

ونقل التقرير عن كينغ قوله إن «داعش ذهب إلى المناطق المسيحية وافرغها كلها، ودمر البلدات والابار وكل شيء»، مضيفا أن الإرهابيين كانوا يريدون «القضاء على المسيحية الموجودة في العراق منذ الف عام، منذ البداية».

ولفت التقرير إلى أن منظمة «الاهتمام المسيحي الدولي» ركزت على محاولة إعادة إعمار المناطق المسيحية من خلال مساعدة الشركات المتضررة وحفر الآبار عبر أنماط المساعدة الأخرى، وبرغم ذلك فإن الاضطهاد لا يزال مستمراً.

وبحسب كينغ أن «الإيذاء لا يزال مستمر وكل هذا الإرث من الضرر ينتظر ان يتم اصلاحه».

وبعدما أشار التقرير إلى مشروع القانون الصادم أمام البرلمان العراقي والذي يمكن «أن يضفي الشرعية على اغتصاب الاطفال» من تخفيض سن الزواج من 18 الى 9 سنوات، نقل التقرير عن كينغ قوله إن من يتحمل المسؤولية هو «الإسلام الأصولي» الذي يسعى إلى الحصول على الشرعية القانونية لهذا الاقتراح.

ترجمة: مجلة «فيلي»

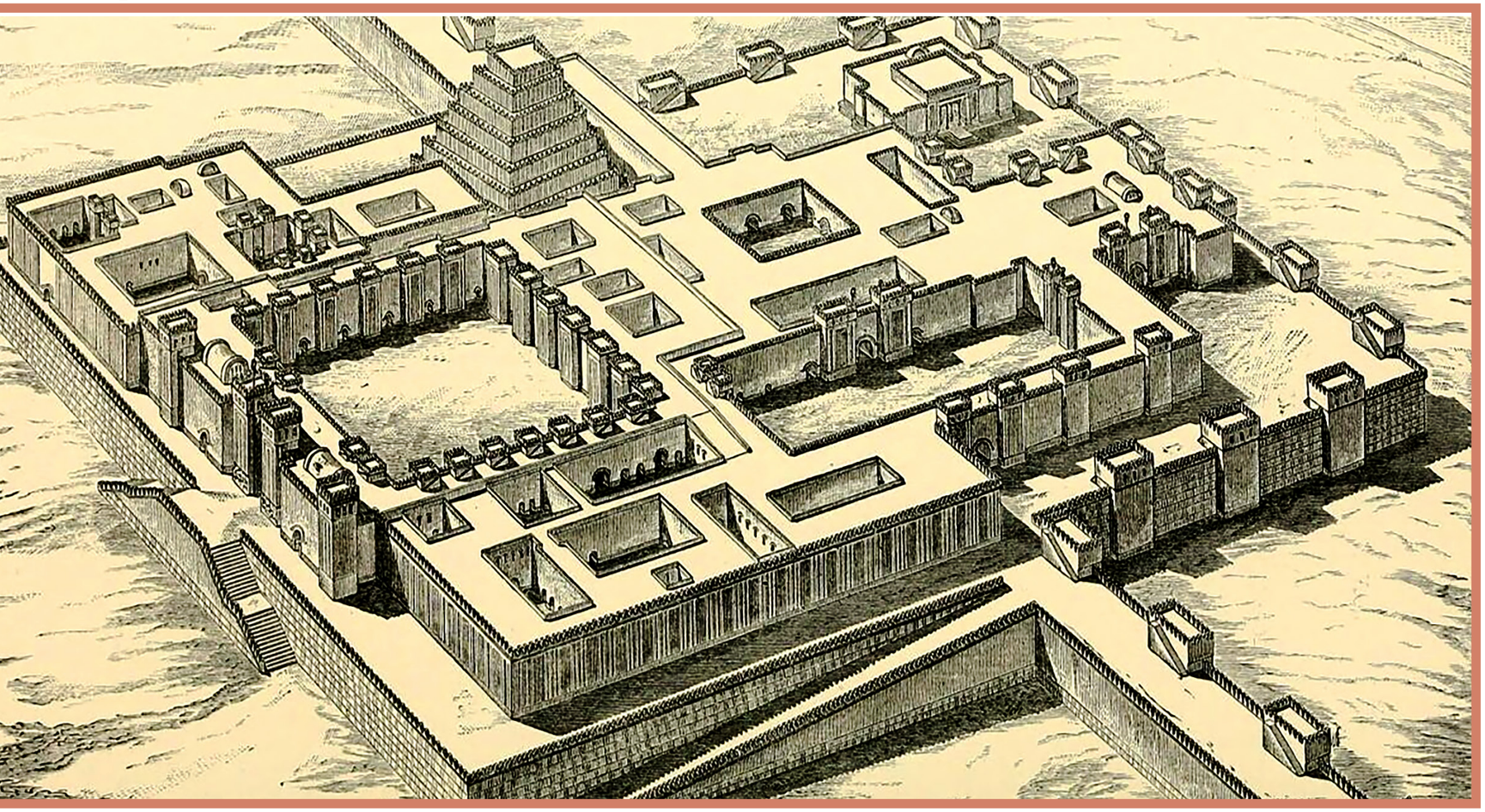

فيلا آشورية ضعف مساحة البيت الأبيض..

علماء يكتشفون قصرا في خورس آباد

فيلي - متابعة:

ذكر موقع «آركو نيوز» المتخصص بشؤون علم الآثار، أن كشفا مغناطيسيا قام به علماء للعاصمة الآشورية القديمة «خورس آباد»، الواقعة في محافظة نينوى الحالية، أظهر وجود فيلا تضم 127 غرفة، وتبلغ مساحتها ضعف مساحة البيت الأبيض في واشنطن.

بحسب تقرير موقع علم الآثار الذي يتخذ من اسطنبول مقرا له، فإن الكشف المغناطيسي الذي قام به علماء الآثار للعاصمة الآشورية القديمة، اظهر ايضا وجود حدائق ملكية داخل الفيلا الضخمة، بالإضافة الى بوابة مائية، و5 مباني كبيرة كانت تستخدم لأغراض متعددة.

وأشار التقرير، الذي نشر بالانجليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، الى ان هذا الموقع يعود تاريخه إلى 2700 عام، ويحمل اساسا اسم «دور شاروكين»، او «قلعة سرجون»، وشيد على يد الإمبراطور الآشوري سرجون الثاني في العام 713 قبل الميلاد.

وبحسب التقرير فإن سرجون الثاني كان قد بدأ في تشييد عاصمة جديدة، سميت باسمه، في صحراء العراق، وأن علماء الآثار ظلوا لفترة طويلة يعتقدون أن هذا المشروع الطموح تم التخلي عنه بمجرد أن بدأ العمل فيه ولم يخلف وراءه سوى بقايا موقع البناء.

واستدرك التقرير قائلا أن دراسات حديثة لهذا الموقع، اظهرت نتائج مغايرة، حيث تبين ان هذه المدينة شهدت ازدهارا بالفعل خارج منطقة القصر، بحسب ما تظهره البيانات المأخوذة من الكشف المغناطيسي الدقيق حيث هناك هياكل وبنية تحتية غير مكتشفة حتى الآن داخل اسوار المدينة.

وذكر التقرير بأن سرجون الثاني توفي بعد سنوات قليلة من بدء العمل في «دور شروكين» التي صارت تسمى الآن خورس آباد، في حين سارع ابنه الى اقامة عاصمته الخاصة في مدينة نينوى، مضيفا انه على مدى الاعوام الـ2500 التالية، طوى النسيان مشروع سرجون الثاني، لكن علماء الآثار من فرنسا، أعادوا اكتشاف الموقع.

واشار التقرير الى ان اعمال التنقيب التي قاموا بها في قصر سرجون، أظهرت وجود كنوز من الفن والثقافة الاشورية الجديدة، في حين أن الفرق التي كانت تنقب في أماكن أخرى من المدينة، لم تحقق شيئاً.

وتابع التقرير قائلاً ان علماء الاثار توصلوا إلى أن القصر كانَ المبنى الوحيد الذي بدا داخل أسوار مدينة خورس آباد، والذي يشمل مساحة تزيد عن (1.7 × 1.7) كيلومتر مربع.

وتابع التقرير قائلا ان بعثة الآثار الفرنسية في خورس آباد، قررت في العام 2017، البدء بمشروع جديد لتقييم الأضرار الموجودة فوق الأرض والقيام بأول مسح جيوفيزيائي للآثار المدفونة في الموقع بعد انتهاء احتلال تنظيم داعش لـ«خورس آباد» رسميا لمدة عامين، حيث كانوا يتوقعون ان يكشف المسح عن البنية التحتية للمياه في المدينة، ويقدم نظرة جديدة حول تحصينات الجدار، وربما يكشف عن ادلة جديدة حول السكن خارج القصر.

وذكر التقرير ان علماء علماء الاثار قاموا بهذا المسح المغناطيسي في ظروف صعبة للغاية حيث عملوا تحت عمق كبير تحت الارض وواجهوا ظروفا شديدة الصعوبة لإجراء هذا المسح من خلال جهاز يكتشف الهياكل المدفونة عن طريق رسم خرائط للتغيرات الطفيفة في المجال المغناطيسي للأرض.

ونقل التقرير عن بيان صحفي أصدره «الاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي قوله، إن هذا الجهاز يشكل اداة مفيدة بشكل مذهل لعلماء الآثار الساعين للعثور على المباني المخفية المفقودة منذ قرون.

ولفت التقرير إلى أن عالم الجيوفيزياء من جامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ الالمانية يورج فاسبيندر، هو المؤلف الرئيسي للدراسة التي قدم نتائجها في الاجتماع السنوي للاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي للعام 2024.

ونقل التقرير عن فاسبيندر قوله «نكتشف شيئا جديدا يوميا... كل هذا تم العثور عليه دون أي حفريات. ان التنقيب مكلف للغاية، ولهذا أراد العلماء أن يعرفوا بالتفصيل ما يمكن ان يتوقعوا انجازه من خلال الحفر، وهذا الاستطلاع يوفر الوقت والمال، وهو اداة ضرورية قبل البدء في اي عملية تنقيب.»

ولفت التقرير إلى أن الكشف المغناطيسي رصد صورا لهياكل على عمق مترين إلى 3 امتار تحت الارض، وتكشف موقع البوابة المائية للمدينة، وحدائق القصر، و 5 مباني ضخمة، بما في ذلك الفيلا المكونة من 127 غرفة تشكل ضعف مساحة البيت الأبيض الأمريكي، مضيفا أن هذه الاكتشافات وغيرها، تمثل دليلا على ان خورس آباد كانت، على الأقل لبعض الوقت، مدينة تتمتع بالحياة، مشيرا الى ان الاكتشافات التي أعلن عنها فاسبيندر تكشف عن مشهد حضري حيوي يمتد الى ما وراء اسوار القصر، مما يشير الى ان هناك عاصمة نابضة بالحياة والنشاط.

عمرهما ٢٦٠٠ عام ..

اكتشاف مزارين تاريخيين في معبد مدينة نمرود

فيلي - متابعة:

ذكرت مجلة «نيوزويك» الامريكية علماء الآثار اكتشفوا موقعين دينيين لا يزالان بحالة جيدة ضمن معبد أثري، وذلك خلال عمليات تنقيب في مدينة نمرود الاشورية التاريخية التي قام تنظيم داعش الارهابي بتخريبها منذ سنوات.

وأوضح التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان علماء الآثار وجدوا مزارين دينيين محفوظين بشكل جيد، من ضمن اكتشافات مهمة اخرى، في المعبد القديم الذي دمره حريق وقع قبل نحو 2600 عام في نمرود.

وبحسب التقرير؛ فإنه من بين أهم معالم الموقع الأثري هو «معبد نينورتا» المميز بالبرج المدرج (الزقورة)، والمخصص لإله الحرب والزراعة الأشوري، مشيرا إلى أنه من المعتقد أن المعبد تعرض للتدمير بسبب حريق في حوالي العام 614-

612 قبل الميلاد، وهو ما ساعد في الحفاظ على هيكله وعلى التحف داخله.

واشار التقرير الى انه برغم ان علماء الاثار قاموا بإجراء تحقيقات سابقة في الموقع، إلا أن المعبد جرى توثيقه بشكل رديء ولم يتم اكتشافه بدرجة كبيرة، إلى أن بدأت أعمال التنقيب خلال العام الحالي هذا كجزء من «مشروع نمرود التابع لمتحف بن».

ولفت التقرير إلى أن نتائج الاكتشافات الأخيرة تساهم في تسليط الضوء مجددا على التاريخ الآشوري القديم كواحدة من أوائل الإمبراطوريات في العالم، وحضارة كبرى في بلاد ما بين النهرين القديمة، المنطقة التاريخية التي تتركز في العراق الحديث.

وتابع التقرير أنه خلال أعمال التنقيب التي جرت خلال العام الحالي، اكتشف علماء الآثار مزارين لم يكونا معروفين من قبل داخل «معبد نينورتا»، أحدهما اكبر من الاخر، وداخل الموقع الديني الأكبر مساحة، عثر الباحثون على منصة حجرية ضخمة لتمثال إله أو آلهة يعبد في المعبد، وتتضمن نقشا مسماريا، وهي الكتابة التي تعتبر الأقدم في العالم والتي طورها السومريون في بلاد ما بين النهرين منذ اكثر من 5 الاف عام.

أما في المزار الاصغر حجما، فقد قال ا لتقر ير إنه جرى العثور على منصة تعرضت لأضرار جسيمة خلال العصور القديمة.

وبحسب التقرير، فإن هذه الاكتشافات توفر نظرة ثاقبة على الممارسات الدينية الاشورية في المعبد، الذي شيد خلال عهد الملك آشور ناصربال الثاني، الذي حكم من 883 إلى 859 قبل الميلاد، والذي نجح في تحويل نمرود الى عاصمة الإمبراطورية، على الرغم من أن المدينة كانت تتمتع لفترة اطول مستوطنة اشورية تعود الى الالفية السابقة، حيث تولى الملك اقامة مشاريع بناء كبيرة، بما في ذلك القصور والمعابد وتحصينات المدينة.

وأضاف التقرير أن اهمية المدينة تراجعت في أواخر القرن ال8 قبل الميلاد، عندما نقل الملك الاشوري سرجون الثاني عاصمة الامبراطورية مرة أخرى إلى دور شروكين.

واشار الى انه بحدود العام 614-612 قبل الميلاد، قام الغزاة من بابل (جنوب ووسط العراق حاليا) وميديا (في غرب ايران حاليا) بنهب وإحراق المعبد مع انهيار الامبراطورية الاشورية على ايدي اعدائها.

ونقل التقرير عن مدير برنامج تراث العراق في جامعة بنسلفانيا الأمريكية مايكل دانتي قوله إن «حرق وانهيار معبد نينورتا المفاجئ، ترك المعبد في حالة محفوظة بشكل مذهل، لكنه اضاف ان الاضرحة والكنوز المرتبطة بها تعرضت للنهب والتدمير المتعمد من قبل البابليين والميديين قبل إشعال النار فيها.

وذكر التقرير انه من بين أكثر الاكتشافات المثيرة في المعبد خلال الحفريات الجديدة، هو «الكودورو» وهو عبارة عن نصب حجري يعود تاريخه الى عام 797 قبل الميلاد، ويضم نقشا مسماريا ورموزا لالهة مهمة.

وبالاضافة الى ذلك، عثر العلماء على ألواح طينية محفوظة بشكل جيد، تتضمن نقوشات مسمارية، تسلط الضوء على الأنشطة الاقتصادية للمعبد، مثل القروض الفضية ولوائح الأصول. وأشار التقرير إلى ان مما تم اكتشافه أيضا هناك رأس منحوت وعاج ومجوهرات.

وخلص التقرير الى القول ان هذه المجموعة الكبيرة من الاكتشافات، تعكس ثراء الامبراطورية الاشورية، بالاضافة الى فتوحاتها العسكرية وعلاقاتها التجارية.

وختم التقرير بالتذكير بأن تنظيم داعش قام في العام 2015، بتدمير جزء كبير من نمرود القديمة، الا ان القوات العراقية استعادت في العام 2016، السيطرة على الموقع، وتبذل منذ ذلك الوقت، جهود إعادة الإعمار في محاولة لإصلاح الأضرار التي لحقت به.

ترجمة: مجلة «فيلي»

«عثر الباحثون على منصة حجرية ضخمة لتمثال إله أو آلهة يعبد في المعبد، وتتضمن نقشا مسماريا، وهي الكتابة التي تعتبر الأقدم في العالم والتي طورها السومريون في بلاد ما بين النهرين منذ اكثر من ٥ الاف عام.»

الفيلر والبوتكس ..
يعيد أطباء الأسنان إلى الواجهة مجدداً في العراق

فيلي - خاص:

بعد سبعة أشهر من منع أطباء الأسنان من حقن «الميزو، والفيلر، والبوتكس» وغيرها في مراكز التجميل والذي أثار الكثير من الجدل في حينها، جاء قرار المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الأمر الولائي الذي تقدمت به نقابة أطباء الأسنان، وطالبت فيه بالسماح لهم بممارسة هذه الإجراءات التجميلية، ليعود النقاش من جديد حول هذا القرار المرفوض من قبل أطباء الأسنان في العراق.

حيث تصف طبيبة الأسنان، شهد هادي، قرار منع أطباء الأسنان من ممارسة حقن «الفيلر والبوتكس والميزوثرابي» أو المواد الأخرى المستخدمة في مجال التجميل، بـ«المجحف»، مبينة أن «هذا القرار يتسبب بضرر على أطباء الأسنان خاصة الذين أصبح مصدر رزقهم الوحيد هو الحقن فقط».

وتؤكد هادي لمجلة «فيلي»، إن «من ضمن مناهج طب الأسنان على مدى خمس سنوات كانت دراسة جراحة الوجه والفكين، لذلك نعلم الجزء التشريحي في الوجه من عضلات وأنسجة وأعصاب وأوردة وغيرها، وأن حقن الفيلر والبوتكس يدخل ضمن عمل الأسنان».

وتوضح هادي، أن «طبيب الأسنان قد يلجأ أحياناً إلى تدخلات أثناء عمل ابتسامة تجميلية حيث يتم عمل (روتوش) للشفة لزيادة الجمالية عبر حقنها بالفيلر، وكذلك عند زراعة الأسنان أو معالجتها عند تقدم الفك الأعلى أو الأسفل أو بالعكس، حيث يتم حقن البوتكس لترتيب الوجه».

وتشير طبيبة الأسنان، إلى أن «التدخل أحياناً يكون علاجياً وليس تجميلياً، كأن يكون المراجع يعاني من آلام في الوجه، لذلك يتم حقنه بالبوتكس لتخدير عضلات الوجه، وغيرها من العلاجات».

وكانت المحكمة الإدارية العليا، أصدرت قراراً يقضي بإلغاء الأمر الولائي الذي تقدمت به نقابة أطباء الأسنان، والذي طالبت فيه بالسماح لأطباء الأسنان بممارسة حقن «الفيلر والبوتكس والميزوثرابي» أو المواد الأخرى المستخدمة في مجال التجميل.

وجاء قرار المحكمة بعد النظر في الدعوى المقدمة وما استندت إليه من تفاصيل قانونية، حيث رأت المحكمة أن الطلب المذكور يخالف السياقات القانونية السارية.

وأكدت المحكمة الإدارية العليا على التزامها بتطبيق القوانين النافذة في هذا الشأن، بما يضمن التخصص الطبي وعدم التداخل في مجالات الاختصاص.

وتعليقاً على هذا القرار، يبين مصدر طبي في نقابة أطباء الأسنان، أن «الأمر الولائي الذي صدر، هو عند إقامة دعوى في المحكمة هناك إمكانية بطلب أمر ولائي، الذي هو إيقاف الإجراءات لحين حسم الدعوة، وهذا ما تم فعله على قرار منع أطباء الأسنان من حقن الفيلر والبوتكس وغيرها في مراكز

التجميل، لكن التمييز رد الأمر الولائي، وبالتالي تستمر إجراءات المنع».

ويشير المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه لمجلة «فيلي»، إلى أن «جلسات المحكمة الإدارية الخاصة بالقضية مستمرة منذ صدور القرار في أيار الماضي، وهناك جلسة منتظرة في 22 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، للمحاولة في سبيل نقض قرار المنع».

وعن موقف نقابة الأطباء من هذا القرار، يوضح نقيب أطباء العراق، الدكتور حسنين صفاء شبر، إن «النقابة ليست مع أو ضد بل هي تتعامل مع التعليمات التي تصدر من وزارة الصحة باعتبارها هي المرجعية العلمية، وأن النقابة مع السياقات التي تحددها اللجان الاستشارية سواء في نقابة الأطباء أو وزارة الصحة».

ويضيف شبر لمجلة «فيلي»، أن «رسم السياسات من مهام وزارة الصحة، لذلك نتعاطى مع القرار بصفته القانونية والعلمية».

بدوره، يؤكد المتحدث باسم وزارة الصحة العراقية، سيف البدر لمجلة «فيلي»، أن «دائرة التفتيش في مركز الوزارة والأقسام والشعب المرتبطة بها في بغداد والمحافظات المسؤولة عن متابعة عمل القطاع الخاص، تتابع عمل العيادات والمؤسسات الأهلية المخالفة سواء كانت عيادات أسنان أو غيرها، وحسب القوانين والضوابط المعمول بها والمعتمدة من قبل الحكومة العراقية ووزارة الصحة».

وكانت وزارة الصحة العراقية قررت في 6 أيار/ مايو 2024 منع أطباء الأسنان، من حقن «الميزو، والفيلر، والبوتكس» وغيرها في مراكز التجميل كافة.

وبحسب وثيقة صادرة عن الوزارة اطلعت عليها مجلة «فيلي»، فقد «حصلت موافقة الوزير على إلغاء كتاب هيئة المراكز التخصصية/ قسم التطوير والبحث العلمي المرقم 54500 في 2021/9/16 الموجه إلى نقابة أطباء الأسنان بكافة مضامينه والالتزام بالعمل وفق الضوابط الوزارية المتضمن بعدم جواز حقن مادة الفيلر والبوتكس والميزوثيرابي أو المواد الأخرى المستخدمة في مجال التجميل مثل الخلايا الجذعية الاكزوسوم) وغيرها من المواد التي تستخدم في مجالات التجميل ومحاربة التجاعيد من قبل أطباء الأسنان كافة وحسب الضوابط».

ويشهد العراق خلال السنوات الأخيرة طفرة كبيرة في أعداد مراكز التجميل، التي انتشرت بشكل واسع وسط إقبال كثيف من النساء والرجال، رغم رصد نقابة الأطباء العراقيين مئات مراكز التجميل «الوهمية وغير المرخصة» في مناطق متفرقة من العاصمة بغداد وحدها، بحسب بيان رسمي.

الدهن الحر المعتق..

صناعة عراقية تعبر الحدود نحو أوروبا وأميركا

فيلي - خاص:

تتشارك المحافظات العراقية بالعديد من الصناعات المحلية إلا أن بعضها تشتهر عن غيرها بصنعة معينة، ولعل «الدهن الحر» والذي يعد صناعة عراقية بامتياز هو إحدى هذه المشتركات، ولكن للمحافظات الشمالية و إقليم كوردستان بصمة خاصة في هذه المهنة، وهي «الدهن المعتق» الذي يتم تعتيقه لأشهر وسنوات دون أن يفسد.

محافظة كركوك تعد من المحافظات التي تشتهر بصناعة «الدهن الحرق المعتق» والذي يزداد سعره كلما طالت مدة تعتيقه.

جلد الماعز

ويقول سمير حامد، أحد العاملين في صناعة جلد الماعز، إن «جلد الماعز يختلف عن باقي الجلود من حيث قوته وشدته في مقاومة الظروف المناخية ويمكن أن يحافظ لسنوات على المادة المخزونة بداخلها دون أن تصاب بأي تلف أو تتأثر بالعوامل البيئية، ونحصل على جلد الماعز من الجزارين».

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن «حين نستلم الجلد من الباعة نقوم بغسله ومن ثم رفع الشعر بآلة حادة وبعد ذلك نغسله مرة أخرى وبعدها نحفظه في الملح لعدة أيام لطرد الرائحة منه ومن ثم إعداده بصيغته النهائية حيث يقوم شخص بتحويل الجلد إلى حافظة بحجم يتناسب مع الجلد».

ويتابع «بعد أن يجف يمر في مرحلة القص والترتيب لغرض خياطته بخيوط خاصة تعد لهذا الغرض وعند إتمام تفصيل وخياطة الجلد يتم وضعه في قالب خاص لكي يأخذ حجمه الأخير ويحافظ على طراوته ثم نقوم بنفخه للوقوف على مدى شدته وتحمله للضغط وأيضاً للتأكد من عدم وجود ثقوب فيه، كما نصنع فوهة للجلد لوضع أي مادة يراد حفظها داخله مع سدادة لمنع دخول الهواء».

ويشير حامد إلى أن «جلد الماعز كان يستخدم قديماً في حفظ الماء ويسمى بالقربة في العديد من الدول العربية».

وعلى الرغم من تطور أساليب الحياة إلا أن العديد من الصناعات التراثية ما زالت رائجة في مختلف المدن العراقية وهناك الكثير من العوائل ما زالت تستخدم القربة لحفظ ما تحتاجه.

بدوره يقول الباحث في المورث العراقي إسماعيل محمد، لمجلة «فيلي»، إن «العديد من المدن العراقية وفي إقليم كوردستان ما زالت تستخدم جلد الماعز في حفظ الدهن الحر لأنه يمتلك خاصية مميزة لا توجد في الجلود الأخرى من حيث القوة والمتانة».

ويبين «أسواق أربيل ودهوك ومنطقة هورمان في السليمانية ما زال الدهن الحر يباع محفوظاً بداخل هذه الجلود ويمتاز بنكهة فريدة وأشبه ما يكون بدهن معتق وعليه طلب من قبل العراقيين».

حليب المواشي

يقف أحمد عبد الله في أطراف سوق كركوك الرئيسي ليعرض بضاعته من «الدهن الحر المعتق» حيث ورث هذه المهنة عن أبيه.

ويوضح عبد الله لمجلة «فيلي»، أن «الدهن الحر العراقي موجود في عموم المدن العراقية ولكن هناك طرق مختلفة في الإنتاج والحفظ ولكن في كل الأحوال فحليب الأغنام والأبقار والجاموس هو المصدر الرئيسي للدهن الحر».

ويردف «بعد أن يتم صنع اللبن الرائب من الحليب يوضع في حاوية صغيرة ويتم تحريكها ذهاباً وإياباً لمدة نصف ساعة وبعدها يظهر الدهن الحر ويُستخرج من الحاوية ويجري حفظه داخل الجلد لفترة زمنية يحددها البائع ومن ثم بيعه في الأسواق».

مطلوب عربياً وغربياً

يقول مصطفى يوسف، أحد باعة الدهن الحر في سوق كركوك، لمجلة «فيلي»، إن «السواح العرب والأجانب والعراقيين المقيمين خارج البلاد يتهافتون على شراء الدهن الحر بكميات كبيرة وينقلونه إلى الأسواق في أميركا والدول الأوروبية والعربية لجودته ونقاوته ولكونه خالٍ من المواد الصناعية».

الرقم ٤٥ مليوناً يقلق العراقيين..
تراجع بنمو الأسرة وعزوف عن الزواج

فيلي - خاص:

مع الإعلان عن النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق، يتوقع مراقبون ظهور إشكاليات حول هذه المخرجات بعد ما كشفته من أرقام كبيرة خاصة في نسب البطالة ومسألة السكن، فيما تؤكد وزارة التخطيط العراقية أن النتائج أظهرت استقرار النسبة السكانية ودخول العراق نطاق «الهبة الديموغرافية».

وأعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن عدد سكان البلاد وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن بلغ أكثر من 45 مليون نسمة، فيما أعلن وزير التخطيط في حكومة إقليم كوردستان، دارا رشيد، أن عدد سكان الإقليم بلغ 6 ملايين و370 الفاً و668 نسمة.

هبة ديموغرافية

وعن هذه النتائج، قال المدير العام التنفيذي للتعداد السكاني في العراق بوزارة التخطيط الاتحادية، علي عريان صالح، إن «التعداد السكاني تم إنجاز ثلاث أرباعه بعد إكمال المرحلة الثانية التي هي سجل الأسرة، وحالياً يتم التهيؤ لإكمال المرحلة الثالثة بأخذ المعلومات التفصيلية للأفراد والأسر، وستضع الوزارة نتائج التعداد أمام المخططين لرسم السياسات».

ولفت صالح، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «النتائج الحالية أظهرت انخفاض نمو الأسرة إلى 5.7 بعد أن كان 7 في السابق، وهذا التراجع ربما بسبب عزوف البعض عن الزواج أو غير ذلك، لكن نسبة السكان مستقرة بعد إن كانت حسب التقديرات 44 مليون نسمة وحالياً هي 45 مليون مع الوافدين والأجانب، لذلك لا يوجد انفجار أو مشكلة سكانية».

وأشار إلى أن «أغلب البلدان اتخذت إجراءات لخفض نسبة السكان للوصول إلى ما يسمى بـ(الهبة الديموغرافية) وهي أن تكون الأعمار التي في سن العمل هي الأكبر، والعراق دخل نطاق هذه الهبة مقارنة مع بعض الدول العربية».

سعاد المالكي
عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي النيابية

علي عريان صالح
المدير التنفيذي للتعداد السكاني
بوزارة التخطيط الاتحادية

من جهتها، أوضحت عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي النيابية، سعاد المالكي، أن «التعداد السكاني انقسم على ثلاث مراحل، الأولى كانت حصر وترقيم، وبعدها كانت مرحلة سجل الأسرة والتي تم الحظر فيها، والمتبقي المرحلة الأخيرة (التنموية) وهي الأهم، لمعرفة الاحتياجات من السكن ودخل الفرد والوظيفة وغيرها ومحاولة إيجاد الحلول لها».

وعن المشاكل التي واجهت عملية التعداد السكاني، بينت المالكي، خلال حديثها للوكالة أن «البعض أثار أن الأعداد كانت غير حقيقية في كركوك والموصل لعودة البعض من سكان إقليم كوردستان لتسجيل بياناتهم فيهما، وهذا أمر غير مؤكد، وحالياً يتم إعادة البيانات من جديد لتدقيقها وتستمر هذه العملية إلى 10 كانون الأول المقبل».

تشكيك وخلل

ويعد التعداد العام للسكان ظاهرة حضارية يحتاجها أي بلد، «وقد يكون العراق أحوج البلدان لهذا العمل على أن تكون الجهة

المعنية به مستعدة لهذه الفعالية، لكن يبدو أنها لم تكن كذلك، حيث حصل خلل واضح في الأداء»، بحسب رئيس المرصد الوطني للإعلام، خالد السراي.

وذكر السراي لمجلة «فيلي»، أن «التعداد لم يظهر التوجه من الإقليم إلى كركوك التي لها أهمية في استقرار العراق عموماً، في ظل هناك واجهات سياسية لمكونات عقليتها نحو التمدد، وبالتالي تأخذ أكثر من استحقاقها، كما هناك أمور لا ينبغي التهرب منها، مثل القومية، لكن يبدو أن إزالة القومية هي مرتبطة بمحاولات تمدد بعض الأطراف».

وأضاف أن «فرق التعداد لم تصل إلى قضاء الزبير بحسب ما أعلنه محافظ البصرة، وبالتالي أي مدخلات غير حقيقية تعطي نتائج غير واقعية، لذلك من المتوقع ظهور إشكاليات حول مخرجات التعداد السكاني».

ولفت إلى أن «التعداد السكاني كلف العراق 600 مليار دينار عراقي، وبدل استخدام الطاقة العراقية والمختصين العراقيين في التعداد، تم الاعتماد على شركة أردنية فيه، وهو ما يثير الريبة بوضع جزء من قاعدة بيانات العراقيين عند شركة غير عراقية».

بدوره، رأى الخبير في مجال التعداد السكاني، سمير خضير، أن «الأرقام الكبيرة التي كشفها التعداد السكاني عن نسب البطالة سوف تشكل تحدياً كبيراً في توفير فرص العمل خاصة للشباب والخريجين، والتحدي الثاني هو في مسألة السكن بتوفير المساكن الملائمة للأسر، وما يلحقها من متطلبات سواء طاقة كهربائية ومياه شرب وغير ذلك، في ظل وجود اقتصاد أحادي الجانب باعتماده على النفط بشكل كبير».

وأكد خضير، للوكالة أن «على الحكومة السعي إلى تنويع الاقتصاد من الصناعة والزراعة والسياحة، فضلاً عن دعم القطاع الخاص لاستقبال العاطلين، كما على الحكومة ان تضع بعين الاعتبار نتائج التعداد هذه عند إعداد البرامج الاقتصادية للبلاد».

إقليم كوردستان

وكان وزير التخطيط في حكومة إقليم كوردستان دارا رشيد، قد أعلن بوقت سابق من اليوم، أن عدد سكان الإقليم بلغ 6 ملايين و370 الفاً و668 نسمة.

وقال دارا في مؤتمر صحفي، إن هذه الأرقام بحسب النتائج الأولية للتعداد السكاني ولا تشمل (الساكنين في المناطق المتنازع عليها)، مضيفاً أن عدد الذكور في الإقليم بلغ 3 ملايين و200 ألف و506 نسمة، بينما عدد الإناث 3 ملايين و170 ألفاً و162 نسمة، أي أن نسبة الذكور في 50.4% ونسبة الإناث 49.6%.

وتابع رشيد: يعيش في إقليم كوردستان 6 ملايين و370 ألفاً و668 نسمة، توزعوا بين 84% من السكان حضريون و16% ريفيون، بالإضافة إلى أن مليونين و28 ألف وحدة سكنية في إقليم كوردستان، لافتاً إلى أن 4.4% من سكان إقليم كوردستان تزيد أعمارهم عن 65 عاماً، وأن أكبر معمر في الإقليم يبلغ من العمر 126 عاماً.

اعترافات عازف عود عراقي

هاجرت إلى بريطانيا حتى لا أعزف للدكتاتورية

فيلي - متابعة :

سلطت صحيفة «ناشيونال» الصادرة بالإنكليزية الضوء على تجربة موسيقار العود العراقي أحمد مختار الذي اختار في العام 1996 اللجوء إلى بريطانيا، عوضاً عن اضطراره للعزف أمام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين خدمة للديكتاتورية.

وأوضح التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن مختار غادر العراق عام 1996 من أجل الدراسة في بريطانيا، وتقدم بطلب اللجوء وبقي فيها و أقام حياته في لندن حيث يدرس العزف على العود والإيقاعات العربية الآن.

ولفت التقرير إلى أن مختار كان مختلفاً عن غيره من الأطفال الذين نشأوا في بغداد، ناقلاً عنه قوله «أحببت العود منذ المرة الأولى التي رأيته وسمعته على شاشة التلفزيون».

وبين التقرير أن البرامج التلفزيونية في العراق كانت تبدأ عصراً بنفس الطريقة في الساعة الرابعة مساء بالضبط، حيث يسمع الصوت الشجي للعود، و أنه في حين كان ذلك بالنسبة إلى العديد من الأطفال، مجرد إشارة إلى أنهم يقتربون من مشاهدة أحد برامجهم الكارتونية المفضلة، إلا أنه بالنسبة إلى مختار الذي كان يبلغ من العمر ست سنوات فقط، فإن آلة العود هي التي كانت تجذبه.

ونقل التقرير عن مختار قوله إن «الأطفال الآخرين لم يكونوا مهتمين بالعود، ويحبون ميكي ماوس، و أنا كنت آتي للاستماع إلى العود وبعد ذلك استمر بمشاهدة التلفزيون».

وأشار التقرير إلى أن مختار بدأ بعدها بوقت قصير بتعلم العزف على العود، وعندما كان ما يزال طفلا اضطر إلى العزف أمام صدام حسين، الذي كان لديه نقطة ضعف تجاه هذه الآلة الموسيقية العربية التقليدية.

وتابع التقرير أن مختار واصل تعلم إتقان العزف على العود، وفي ظل المهارة التي صار يتمتع بها، فأنه كان من المتوقع أن يعزف بانتظام للرئيس العراقي الأسبق، وهو التزام لم يكن ينوي القيام به.

ونقل التقرير عن مختار قوله «كان الوضع فظيعاً، ولم تكن هناك حرية، واستخدموا الموسيقى من أجل خدمة أهداف الدكتاتورية»، مضيفاً في الوقت نفسه، أنه في حال لم تقم بالعزف «فأنك ستواجه العديد من المشاكل ولن تتمكن من العزف على العود حيث ترغب».

وتابع قائلا «لم تكن شخصاً حراً. لقد وجدت الفرصة للهرب، ولهذا غادرت».

وذكر التقرير أن مختار كان قد قرأ عن لندن ومعالمها السياحية مثل ساعة بيغ بن، وكانت صورتها عنده جميلة، مضيفاً أن مختار استقر بعدها في لندن وكان سعيداً، وتلقى الدعم لدراسة اللغة الإنكليزية، بما مكنه من الالتحاق بالجامعة.

وبحسب مختار «وجدت الكثير من الأشياء الجميلة في بريطانيا، وأحبها، وبإمكاني أن يمضي حياتي والقيام بالأمور المفضلة لدي»، ومن بينها العود، الذي واصل دراسته كجزء من درجة الماجستير حول موسيقى الشرق الأوسط، في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، بالإضافة إلى دراسته الأداء الموسيقي والتدريس.

وذكر التقرير بأنه تم العثور على آلة العود للمرة الأولى في بابل، في العراق القديم، منذ نحو خمسة آلاف عام، حيث تقول الأسطورة أنها كانت مصنوعة من الحفيد السادس لآدم.

ولفت التقرير إلى أن مختار أصبح أستاذاً في العود إلا أنه ما يزال يمضي الكثير من وقت فراغه في التدريب، عندما لا يقوم بتعليم الآخرين كيفية العزف في المركز العربي البريطاني.

وأشار إلى أن مختار يقوم حالياً بتأليف موسيقى لفيلم وثائقي وهو يعمل على إنتاج ألبومه الموسيقي السابع، إلى جانب مشاركته في عروض في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك في مدن بريطانية وفي هولندا وفرنسا وإسبانيا والهند وتايلاند.

وبحسب مختار، فإن العديد من طلابه عرب، وهناك بعض الطلاب الإنكليز، موضحاً «يساعدني العود على التواصل مع العديد من الأشخاص الذين يحبون الثقافة العربية، وهم يحبون العراق وتراثه»، مضيفاً أن ذلك يساعده على البقاء على تواصل روحي مع وطنه العراق، الذي ما يزال يزوره.

وقال مختار «عندما أعزف، تنتقل مشاعري إلى العراق وأحياناً إلى أماكن في العراق».

ترجمة مجلة «فيلي»

«لا شعر فوق رؤوسهم»..
صلع وراثي يميز سكان بلدة عراقية
و«التنمر» يحزن أطفالها

فيلي - خاص:

قد يكون أمراً فريداً وظاهرة لا تتكرر حين تجد غالبية سكان قرية في أطراف محافظة كركوك «صلعان لا يملكون الشعر فوق رؤوسهم».

ما أن تستعد للدخول الى قرية «الكيف» الواقعة في أطراف طريق رئيسي بين كركوك وقضاء الدبس حتى يظهر امام ملامح نهر صغير يشق القرية الى نصفين متكاملين من حيث أعداد المساكن التي يصل تعداد سكانها يصل إلى أكثر من 4 الاف مدني والسمة التي توحد أهالي القرية هي «الصلع الوراثي» الذي يقترب بأن يكون سمة غالبة على أهالي القرية بعد سنوات لعدم التوصل الى الأسباب الموجبة لهذا الصلع الولادي المرتبط بالجينات الوراثية لم يرغب بالزواج من أهالي القرية.

نهر لا يمكن القول عنه إلا أنه «نهر الامراض وتعتاش عليه الفيروسات والحشرات لون الماء لا يوصف كونه اختلط بين ما يتم تصريفه من المنزل بذلك الماء الذي قسم القرية الى نصفين».

اطفال يجدون المتعة واللذة باللعب في النهر وهم لا يعرفون انه ليس نهراً عذباً جارياً بل نهر يحمل المرض لاطفال أحد أكبر قرى قضاء الدبس.

صلع وراثي

عبدالله العزاوي (32 عاما) متزوج ولديه طفلان ولدا، بلا شعر وهو أحد سكان قرية الكيف (55كم شمال غربي كركوك).

ويقول العزاوي وهو يمسك علبة السجائر ويسحب منها سيجارة واحدة ويشعلها بنيران قداحته ويجلس أمام منزله المبني من القطع الكونكريتية (البلوك)، يقول لمجلة «فيلي»، إن «ظاهرة الصلع ليست بجديدة على أهالي القرية فإن غالبية السكان يعانون من الصلع الولادي حيث يولد أبناء القرية بلا شعر وصلعان وهي ظاهرة تمتد لأجيال».

ويشير العزاوي إلى أن «سكان القرية يعتبرون الصلع جزءا من حياتهم حتى أن غالبية الأطفال الذين يولدون في القرية من الأطفال تجدهم بلا شعر والسبب الرئيسي هو وجود جينات وراثية عند الأهالي».

لا زواج من نساء القرية

وتشير أم حسن البالغة من العمر (45 عاما) في حديث لمجلة «فيلي»، الى أن «أغلب فتيات القرية اضربن عن الزواج خوفا من أن يكون مصير اطفالهن هو مرض الصلع وكل من تتزوج من فتيات القرية ترزق بطفل يكون اصلع منذ الولادة وحتى الكبار يصابون بالصلع ذكوراً وإناثاً، حتى بات نصف أهالي القرية صلعاناً».

وتدعو ام حسن وزارة الصحة والدوائر الحكومية الى الوقوف على هذه الحالات ومعالجتها من خلال تنفيذ مشاريع للصرف الصحي.

وتشير إلى أن «فتيات تزوجن من شبان القرية وكانت النتيجة ظهور اطفال صلعان بلا شعر رغم قيامهم بإجراء التحليلات الطبية للطرفين».

في حين يقول مختار القرية أحمد عبد القادر للوكالة، إن «البيئة غير الصحية، ووجود مياه الصرف الصحي بين المنازل، هو السبب الحقيقي في ظهور المرض في قرية الكيف وهذه الامراض ليست وليدة اليوم، بل هناك أجيال ولدت من عدة سنوات يعانون الصلع».

ويضيف أن «ظاهرة الصلع بغضون السنوات المقبلة تجعل القرية واحدة من أكثر القرى في العراق بأن تكون ظاهرة الصلع متفشيا فيها وهذا السبب يمكن لأي شخص ان ينظر فيه بسبب نهر المياه الآسنة التي تقسم القرية إلى مجموعتين ويبدو أن هذا قدر الله في هذه القرية».

من جهته يقول مدير عام صحة كركوك زيادة خلف مديد لمجلة «فيلي»، إن «دائرة الصحة عبر قطاع الدبس كانت قد تلقت سابقا معلومات عن وجود حالات الصلع في قرية الكيف وأجرت فحوصات عليهم ووجدت ان الاسباب التي ظهرت كانت هي جينية وراثية».

أنواع الصلع

يعرف الصلع أنه نمط لفقدان الشعر عند الذكور والإناث دون أن ينمو شعر جديد من بصيلات الشعر المفقود، ويعد البعض الصلع مظهرًا طبيعيًا للتقدم في السن، لكنه يشكل مصدر ضيق وإزعاج للكثيرين وخاصة النساء.

وتتألف كل شعرة من بصيلة موجودة تحت سطح الجلد، وعمود الشعرة وهو الجزء المرئي بالنسبة لنا، وتعد البصيلة الجزء الحي الذي ينمو وينقسم، ويحيط بها أوعية دموية وغدد دهنية لتغذيتها، ونفقد شعرنا عندما نخسر بصيلات الشعر».

ويقول الطبيب المختص في الجلدية والشعر عبد الجبار الجباري لمجلة «فيلي»، إن «الشعر في الوضع الطبيعي يتساقط يوميًا، حيث نخسر حوالي 50-100 شعرة يوميًا، ويمكنك رؤيتها على الوسائد، وعند الاستحمام وفي كل مكان، وتنتج بصيلات الشعر شعرًا بديلًا، ولا نشعر عادة بفقدان الشعر وذلك بسبب كون عملية تساقط الشعر وإنتاجه مستمرة ومتوازنة، لكن اضطراب هذه العملية وعجز البصيلات عن تعويض تساقط الشعر هو السبب الرئيس لحدوث الصلع».

وتابع أن «هناك نوعاً من الصلع يدعى الصلع الوراثي ،يمكن أن يصاب به كل من الرجال والنساء، وعادة ما يظهر الصلع الوراثي أولًا عند خط الشعر أو أعلى الرأس، ويمتد تدريجيًا، ويمكن أن يتطور إلى الصلع الجزئي أو الكامل، والصلع الأنثوي عادةً ما يبدأ الصلع الأنثوي مع التقدم بالعمر، حيث يصبح شعر فروة الرأس رقيقًا وخفيفًا، ويبدأ الشعر بالتساقط».

ويشير إلى أن «الأفراد قد يصابوا بالصلع البقعي أو داء الثعلبة ، وهي أحد أمراض المناعة الذاتية إذ يحصل فقدان في الشعر في جميع مناطق الشعر أو بعضها،وتساقط الشعر الكربي،هو حالة يحدث فيها خلل في التوازن الطبيعي بين مرحلتي الراحة والنمو في الشعر، مما يؤدي إلى تساقط الشعر».

أطفال القرية: نشعر بحزن

ويقول أحد أطفال القرية وهو طالب في الصف الخامس الابتدائي ويدعى سالم عبد العزيز لمجلة «فيلي»، إن «الصلع بين الأطفال يجعلنا نتأثر بحديث الأطفال الآخرين في المدرسة حيث يسمعوننا الفاظاً وكلمة «اصلع اصلع» وهذا ينعكس على نفسية الطلبة الذين يعانون من عدم ظهور الشعر على رؤوسهم ونتشاجر مع من يقلد علينا لان هذا امر الله تعالى ان نولد بلا شعر».

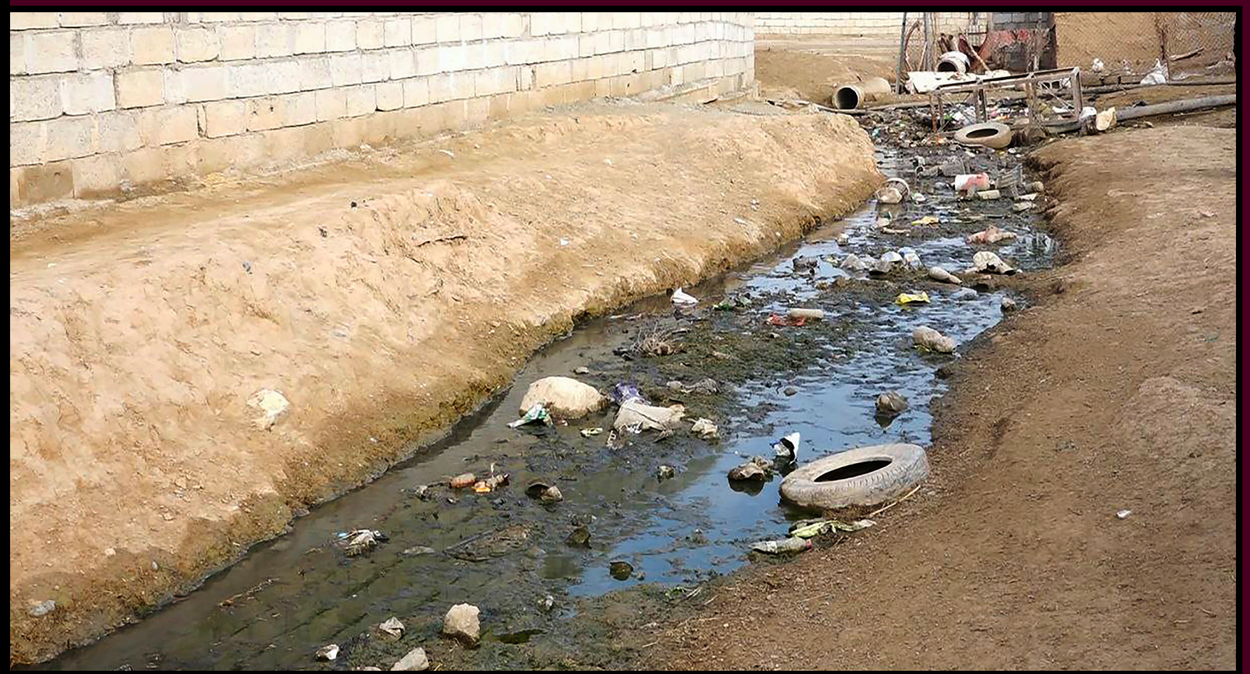

«أغلب فتيات القرية اضربن عن الزواج خوفا من أن يكون مصير اطفالهن هو مرض الصلع ومن تتزوج ترزق بطفل يكون اصلع منذ الولادة»

«الصلع بين الأطفال يجعلنا نتأثر بحديث الأطفال الآخرين في المدرسة حيث يسمعوننا الفاظاً وكلمة "اصلع اصلع"»

تأثير التكنولوجيا الرقمية
على المطاعم والاكلات الشعبية في العراق

فيلي - خاص:

أثر التطور التقني و انتشار عمليات توصيل طلبات الطعام بوساطة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير على الأكلات الشعبية ومطاعم الشارع ونوعيات الأكل في العراق.

لقد بات بإمكان الناس طلب الأكلات المتنوعة «حتى الشعبية» من شتى المناطق، حتى لو لم تكن متوفرة في منطقتهم؛ وشجعت تطبيقات الهواتف الجوالة الناس على تجربة أطعمة جديدة ومتنوعة، مما أسهم في انتشار تلك الأكلات واثر على سوق الاكلات الشعبية المعتادة.

وبزيادة نسبة الطلبات المنزلية، تغيرت عادات الأكل وتفضيلات المستهلكين، وازداد الطلب على الوجبات السريعة التي يمكن توصيلها بسرعة؛ وأدت التطبيقات إلى زيادة المنافسة بين المطاعم، مما دفعها لتطوير قوائمها وعروضها. وشجعت التطبيقات على ظهور مطاعم جديدة ومتخصصة، مما زاد التنوع في الخيارات المتاحة.

ومع ذلك، قد يؤدي التركيز على التوصيل إلى تغير في جودة بعض الأطعمة، اذ يجب أن تكون قابلة للتوصيل من دون أن تفقد طعمها أو شكلها، وليس مثلما كان حين يجري تناولها طازجة في مكان تهيئتها؛ واستعملت المطاعم التطبيقات للتسويق لعروضها وخصوماتها، مما يجذب المزيد من الزبائن.

وبشكل عام، يمكن القول ان التطور التكنولوجي وعمليات توصيل الطعام، اسهمت في تنويع الخيارات المتاحة للمستهلكين، ولكنها في الوقت نفسه أثرت على بعض الجوانب التقليدية للأكل والشرب.

ان أهم شيء تقوم به المطاعم على موقعها الإلكتروني هو نشر قائمة الطعام والمشروبات الخاصة بها موضحة الأسعار؛ لقد جعل هذا، الأفكار الخاصة بالطعام تنتقل من مكان إلى آخر بوتيرة أسرع. ولا يستعمل الطهاة وادارات المطاعم التصوير الفوتوغرافي للتسويق فحسب، بل لتوثيق عملهم لمقارنته بعمل أقرانهم وزملائهم.

وفي الوقت الذي لوحظ ان رواد المطاعم يصورون طعامهم هذه الأيام، بحسب متخصصي التغذية، عدلت المطاعم الإضاءة لديها، اذ أصبح الزبون قادرا الآن على التقاط الصور الخاصة به من دون الحاجة إلى الوقوف، وتلجأ كثير من العائلات الى تصوير جلساتها في المطاعم الحديثة وبعضهم يقوم بنشرها في الشبكة العنكبوتية.

وأثر ذلك على ديكورات المطاعم بشكل كبير فاخذوا يركبون مصابيح «لمبات» في السقف تركز الضوء، وذلك لتسليط الضوء مباشرا على الطاولة، وهذا هو السبب وراء كل هذا الكمّ من الصور ذات الإضاءة الحادة، ودرجة التباين المرتفعة لأطباق الطعام في المواقع الالكترونية بحسب المراقبين، الذين يلفتون الى ان المطاعم تقوم بهذا الأمر لأنه يساعد في تسويق ما تقدمه، ولوحظ ان بعض المطاعم في العراق لاسيما في بغداد يوجهون الدعوات الى مشاهير التواصل الاجتماعي لتناول وجبة مجانية ثم نشرها، فيما ينوه المراقبون الى ان التصوير أصبح اليوم هو الطريقة الأساسية التي نتحدث بها عن الطهي في المطاعم.

وبرأي بعض الباحثين فان التطور التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال وما صاحبها من سهولة التعرف على الآخر في المجتمع ذاته، أو في مجتمعات مختلفة، فان هذا الأمر سهّل انتقال العادات والتقاليد بين المجتمعات، ومن ضمن تلك العادات المنتقلة عادات المطبخ الذي تختص به المجموعات الاجتماعية، بحسب وصفهم.

وبحسب المؤرخين، فان بغداد لم تألف الوجبات السريعة ولا التوصيل المجاني للطلبات في معظم عقود القرن العشرين، ولكنها كانت تتداول أكلات سريعة على طريقتها الشعبية وقبل ان تدخل الاكلات السريعة الحديثة على المجتمع البغدادي كما هو حاصل في ايامنا هذه؛ وهذا لا يعني ان مطاعم الوجبات السريعة لم تكن متواجدة ولكنها لم تكن متداولة بكثرة حتى مطلع الخمسينات، وحتى ان وجدت فهي قليلة جدا وشهرتها تسبق اسمها.

كانت الاكلات السريعة متداولة في المناطق الشعبية بحسب حجم المنطقة وظروفها، ولكنها تكاد تكون متشابهة بنوع الاكلات التي كانت تقدم على امتداد المحافظات العراقية، ومنها المشويات المتمثلة بالتكه والكباب والمعلاك والگلب والچلاوي.. وتقدم على قارعة الطريق بوساطة شواية من صنع محلي من الحديد مع الفحم، وكان تناول الطعام وقوفا او جلوسا على الأرصفة وبأسعار اقل من المطاعم؛ ومن الاكلات ايضا تشريب الباقلاء، وكانت بغداد تكاد لا تخلو منطقه فيها من تواجدها لكثرة الطلب على الأكلة لاسيما في الصباح.

ومن الاكلات الشعبية الاخرى الباجة «رأس الغنم» وهناك باجة الهوش «البقر» وكانت ايضا تصنف من الاكلات السريعة، والمقصود بالاكلات السريعة، ان المكان الذي يتناول فيه الزبون الطعام متروك له، قد يكون على الرصيف او في المقهى بحسب الاتفاق مع صاحب المقهى او في البيت او على ضفاف دجلة وبخاصة لشاربي الخمر «الخماره» بعد الانتهاء من الشرب.

وفي مناطق بغداد القديمة لاسيما القريبة من ضفاف نهر دجلة ارتبط السمك مع طبيعة الناس في هذه المناطق وكانت اكلات السمك متنوعة وبخاصة مطاعم سمك الجري؛ واشتهرت كبة السراي في شارع المتنبي ويجري تناول الطعام في مطعمها الرئيس وقوفا لعدم تواجد اماكن للجلوس، كذلك شوربة العدس وهي الأكلة الاكثر رواجا وشعبيه عن طريق «بياعي» الشوربة في العربات او بقدورهم على الأرصفة.

ومن الاكلات السريعة ايضا الفلافل التي انتشرت مطاعمها بعد ان كان محل الفلافل الوحيد في بغداد في بداية الستينات هو مطعم «فلافل ابو سمير» بجوار سينما الخيام في شارع الخيام الذي يربط بين شارعي الرشيد والجمهورية.

اما العصائر فكان استعمالها محدودا ويقتصر على محال قليلة منها شربت الحاج زباله في شارع الرشيد، الذي تأسس في عام 1900 في منطقة الكرخ بحسب معاصريه، ثم تحول الى الحيدرخانة لاحقا المختص بتقديم شربت الزبيب فقط .

اما مطاعم الاكلات السريعة على النمط الاوروبي فكانت نادرة وهي على قلتها اخذت شهرة واسعة بعد افتتاحها مثلما جرى في نهاية خمسينات القرن الماضي حين ادخل ابو يونان اكلة (الهمبركر) وقد لاقت اعجاب كثيرين كأكله سريعة ورخيصة، وكذلك ابو توماس الذي حصل على كشك من شركة بيبسي كولا وباللون الازرق في منطقة المسبح في الكرادة، اما ابو يونان فكان باللون الاحمر بحسب معاصريهما.

وبحسب خبراء الاغذية فقد فرض التقدم التكنولوجي في العالم الغربي ضرورة تواجد مطاعم الوجبات السريعة لضيق الوقت وعدم تيسره للناس للجلوس في المطاعم وكذلك انتشرت عملية تقديم طلبات الطعام عن طريق توصيل الوجبات، استثمارا لأوقاتهم.

وفي بغداد وبعد ان انتشرت طريقة ايصال الطعام الى المنازل، فهل نحن امام انحسار او اختفاء اسلوب الطعام والطبخ التقليدي؟ فقد قدرت ارقام سابقة ان سوق توصيل الطعام عبر الإنترنت في العراق حقق إيرادات بملايين الدولارات في الاعوام الماضية.

ويلفت المتخصصون الى انه برغم المشكلات التي يواجهها البلد، فإن خدمات توصيل الطعام عبر الإنترنت في العراق تكتسب شعبية بسرعة وتصبح خيارا مناسبا للمستهلكين، ويشيرون الى ان ذلك يؤثر كثيرا على طرق الطبخ التقليدية وحتى على اسلوب الحياة الاجتماعية الذي بدا يتجه منذ سنوات الى البقاء في المنزل وتفضيل العزلة بحسب وصفهم.

الأبواب الخفية لعالم السحر في العراق

زوجات حائرات يبحثن عن حل يتحول إلى ابتزاز

فيلي - خاص:

يستمر لجوء الناس في العراق إلى السحرة والمشعوذين دون توقف لأسباب مختلفة، ورغم التطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا الذي يشهده العالم، إلا أنه ما زالت مثل هذه الممارسات التقليدية والخرافية تسيطر على عقول البعض وخاصة النساء.

وظاهرة السحر والشعوذة ليست مجرد ممارسات فردية تمارس في الخفاء، بل أصبحت جزءاً من الظواهر التي تهدد استقرار بعض الأسر في المجتمع، ويتمثل هذا التهديد في الاحتيال الذي يتعرض له الضحايا، حيث يقدم المشعوذون وعوداً كاذبة بحل مشاكلهم العاطفية أو الصحية أو الاجتماعية مقابل مبالغ مالية ضخمة.

وتقول إحدى الضحايا (علياء) من العاصمة بغداد، عن سبب لجوئها إلى مثل هذه الأعمال وكيف تم استغلالها، إن «علاقتي مع زوجي كانت متوترة بسبب أهله، وفي أحد الأيام وخلال تصفحي على مواقع التواصل ظهر إعلان لعالمة روحانية قادرة على حل المشاكل الزوجية».

وتضيف السيدة لمجلة «فيلي»، أن «صفحة العالمة الروحانية كانت عبارة عن صور لنماذج من الأعمال التي يغلب عليها الطابع الديني، لذلك قررت التواصل معها عسى أن تجد الحل للمشاكل التي كنت أعاني منها».

وتتابع علياء حديثها: «بدأتُ التحدث مع العالمة الروحانية عن طريق الرسائل وشرح المشكلات التي أواجهها، وهي بدورها تعهدت بحلها بعد إرسال مبالغ 250 ألف دينار، وتم إرسال المبلغ

الأبواب الخفية لعالم السحر في العراق ..

إلكترونيا لأني كنت اتجنب الخروج من المنزل لتلافي النقاش والصدام مع زوجي».
وتوضح علياء، أن «العالمةَ الروحانية طلبت مني صورة، وبما أنني محجبة بعثت صورة مرتدية الحجاب، لكن العالمة الروحانية قالت إن هكذا صورة لن تنفع، ما زرع في داخلي الشك منها وحقيقة ما تدعيه، ثم طلبت إجراء مكالمة فيديو ما عزز شكوكي لذلك رفضت».
وتقول السيدة، «طلبت من العالمة الروحانية إرسال بصمة صوتية لها للتأكد مع أنها امرأة، لكنها - أو ربما قد يكون رجلا - انزعجت من طلبي وعدم ثقتي بها، ورفضت إرسال بصمة الصوت، لذلك تركتها».
وتختم علياء حديثها بالقول إن «هذه التجربة تسبب لها بخسارة 250 ألف دينار دون أي فائدة سوى أدعية دينية عامة بعثتها لي في البداية على أن أضعها في كوب ماء ثم انثره حول البيت، وهذا ما فعلته لكن لم يتغير مزاج زوجي أو أهله».
وتزايدت في الآونة الأخيرة لجوء الناس في العراق إلى السحرة والمشعوذين جراء تفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التدهور الاقتصادي وتراجع الوعي لدى الفرد والشعور باليأس والإحباط.
وأكثر من يلجأ إلى أعمال السحر والعرافين والمشعوذين هم النساء كونهن الحلقة الأضعف داخل المجتمعات في بلدان مثل العراق التي تعاني من أزمات الحروب والاقتتال، وتردي الواقع المعيشي والاقتصادي وتفشي البطالة والفساد، وعدم الاهتمام بتنمية الفرد.
من جهتها، تعزو الأخصائية النفسية، سوزان حسين، أسباب لجوء النساء إلى مثل هذه الأعمال إلى أن «تفكير النساء عادة حلزوني أو متفرع أو استنتاجي أو نقدي أو تحليلي، لذلك لا تكتفي النساء بالأمور المجردة بل تحاول معرفة ما وراء الأمور، وما يخفي لها المستقبل بشكل تفصيلي، لذلك يلاحظ اهتمام النساء أكثر من الرجال في هذا الجانب».
وتشير حسين خلال حديثها لمجلة «فيلي»،

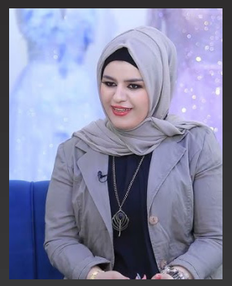

د. سوزان حسين
أخصائية نفسية

إلى أن «البعض يحاول ايجاد مسوغ لأعمال الشعوذة والسحر عبر التنميق اللفظي لها وإطلاق عليها مصطلح (أعمال روحانية) وإطلاق على من يمارسها (عالم روحاني)».
وتشرح حسين كيفية وقوع الضحية بالفخ، بأن «المشعوذ أو المشعوذة تسعى في البداية إلى الحديث كثيراً مع المجني عليها في سبيل معرفة معلومات عنها وتفاصيل عن حياتها وشخصيتها، ومن ثم تبدأ بإعادة صياغة المعلومات وطرحها من جديد لكسب ثقة المجني عليها، وبعد ثقة المجني عليها تبدأ عملية الابتزاز بطلب أعمال وطقوس محرمة».
وتؤكد، أن «الأخطر هو ما يحصل في مواقع التواصل الاجتماعي، لأن الحسابات قد تكون بأسماء وهمية تخفي الهوية الحقيقية للجاني وكذلك للضحية، فضلاً عن سهولة تحويل المبالغ المالية لتوفرٍ أكثر من وسيلة، لذلك يلاحظ نشاط تلك الأفعال على السوشيال ميديا».
بدورها، ترى الباحثة الاجتماعية، رقية الصباغ، «لجوء النساء إلى مثل هذه الأعمال عادة، هي للبحث عن موعد نصيبهن في الزواج، أو من لديهن مشاكل زوجية، وحتى المطلقات ليرن مصيرهن في إمكانية عودتهن لأزواجهن أو ارتباطهن من جديد، وغير ذلك الكثير».
وتضيف الصباغ لمجلة «فيلي»، أن «مواقع التواصل الاجتماعي يسرت على النساء التواصل مع العرافين أو الروحانيين، وما زاد من التقارب بينهم هو حديث بعض النساء عن حياتهم الزوجية في داخل غرف الدردشة و(الكروبات)، لتستغل المبتزات أو المبتزين بادعاء أنهم عرافين وباستطاعتهم الكشف لها، وبالتالي تقع في الفخ، وخاصة إذا تطور الأمر وحصل المبتز على صور أو فيديو لها، وهو ما يستدعي من الجهات المعنية متابعة تلك الجرائم ومكافحتها».
وظاهرة السحر والشعوذة ليست مجرد ظاهرة قديمة بل واقع يومي يواجهه العديد من الأفراد في المجتمع العراقي عموماً، والحل يكمن في التوعية المجتمعية وزيادة الوعي القانوني، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، ويجب أن تتكاتف الجهود لمحاربة هذه الظاهرة ومنع استغلال السحرة والمشعوذين للضعفاء.
وفي أحدث الجرائم المتعلقة بهذا السياق، ما كشفه مصدر أمني في ذي قار، عن «تمكن قوة أمنية مشتركة من الإطاحة بأخطر مبتز إلكتروني في الثلاثينات من عمره بقضاء الشطرة شمال مدينة الناصرية مركز المحافظة، كان يستخدم اسم امرأة تدعى (صبيحة) في التواصل الاجتماعي لغرض الإطاحة بضحاياه».
وبين المصدر لمجلة «فيلي»، أن «المتهم كان يخدع الضحايا بتقليد صوت أنثى إذ أن صوته أنثوي نوعاً ما، ويقوم باستدراجهن تحت غطاء الشعوذة وغيرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ثم يقوم بممارسة أمور خادشة للحياء معهن ويصورهن لابتزازهن».
وأوضح المصدر أن «القوة الأمنية عثرت بحوزته على قرابة 300 مقطع فيديو فاحش لنساء من مختلف مناطق العراق، فضلا عن أموال وبطاقات كي كارد».
وأشار إلى أن «عملية الإطاحة به كانت عبر شكوى تقدمت بها إحدى النساء بسبب اكتشافها أن المتهم ذكر وليس أنثى بعدما قامت بتحويل رصيد قيمته 20 ألف دينار له على هاتفه الخاص»، لافتاً إلى أن «غالبية النساء امتنعن عن تقديم شكاوى ضده خوفاً من الفضيحة الاجتماعية بعد التواصل معهن عن طريق الأجهزة الأمنية».

وعن الموقف القانوني من هذه الأعمال، يوضح المحامي وليد الشبلي، أن «قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل النافذ لم يعالج من يقوم بالسحر والشعوذة لنفسه، أي لم يجرم الفعل بحد ذاته، فإذا لم يضر به الغير ولم يحتال أو يهدد أو يخدش الحياء، وإذا لم يقم بأي فعل جرمي تمهيداً لجريمة أخرى، فلا يعتبر مرتكب جريمةً عند المشرع العراقي».
ويتابع الشبلي حديثه لمجلة «فيلي»: «لكن إذا تم الترويج لهذه الأفعال عن طريق صفحة على مواقع التواصل بطلب مبالغ مالية مقابل قراءة الطالع أو فك السحر أو طلاسم، فهذه أصبحت جريمة، واعتبارها جريمة لأن الشخص دجال، ويحاكم وفق المادة 456 من قانون العقوبات المتعلقة بالنصب والاحتيال».
ويضيف، «كما أن القضية قد تأخذ أبعاداً أخرى عندما يطلب المشعوذ من الراغب بإيذاء شخص ما، القيام بعمل يجرمه القانون العراقي، مثل القيام بسرقة قطع ملابس من المجني عليه أو تهديده أو أي عمل مخالف للقانون ويترتب عليه عقوبات».

الأخصائية النفسية سوزان حسين: «تفكير النساء عادة حلزوني أو متفرع أو استنتاجي أو نقدي أو تحليلي، لذلك لا تكتفي النساء بالأمور المجردة بل تحاول معرفة ما وراء الأمور، وما يخفي لها المستقبل بشكل تفصيلي».

«مواقع التواصل الاجتماعي يسّرت على النساء التواصل مع العرافين أو الروحانيين، وما زاد من التقارب بينهم هو حديث بعض النساء عن حياتهم الزوجية في داخل غرف الدردشة و(الكروبات)

ويبين، أن «أفعال السحر والشعوذة إذا كانت تمهيدا لارتكاب أي جريمة أخرى كالاحتيال والنصب والتهديد والسرقة وتضليل الآخرين والكذب، أو إيقاع الخوف في مجموعة من الناس الذين يفتقرون للوعي الكافي وبالتالي يصدقون ما يقوله، ففي هذه الحالة تدخل القضية في مسألة تهديد السلم المجتمعي أو حتى الإرهاب».
ويشرح الشبلي هذه القضية، أن «محاولة المشعوذ إثارة الرعب في نفوس المواطنين كأن يدعي بوقوع زلزال أو حرب أو غير ذلك، وأدت إلى رد فعل عنيف في منطقة معينة، فهذه تدخل في قانون مكافحة الإرهاب المتشدد والقاسي بحق الجاني، لإثارة الرعب في نفوس المواطنين وتهديده للسلم المجتمعي، وهذه رغم ندرتها لكنها قد تحصل».

الاسواق التقليدية في العراق تنشط

وتستقطب المتبضعين برغم المنافسة

فيلي:
تظل الأسواق التقليدية نشطة وفاعلة برغم تطور الأسواق الحديثة و انشاء «المولات»، ومن اسباب ذلك، الحنين إلى الماضي، اذ تشكل الأسواق التقليدية جزءا من هوية المدينة وتراثها، وتجذب الزوار الذين يبحثون عن تجربة تسوق متفردة ومتنوعة.

وتعد الأسواق التقليدية في العراق، وبخاصة في بغداد، جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي والتاريخي العراقي، فهي شاهدة على حياة الناس منذ مئات وبعضها منذ آلاف السنين، وتجسد تقاليد العراقيين في التجارة والحرف اليدوية.

كانت الأسواق التقليدية تمثل قلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن العراقية قبل انشاء الاسواق الحديثة، حيث يتجمع الناس للتسوق والتبادل التجاري والتواصل الاجتماعي؛ وتعرض هذه الأسواق مجموعة متنوعة من المنتجات اليدوية التقليدية، مثل السجاد، والخزف، والنسيج، والنحاس، مما يحافظ على التراث الحرفي العراقي، كما اختلطت في اماكن كثير منها لاسيما في العقدين الماضيين تجارة السلع المستعملة والحديثة وبضائع الاستعمال اليومي المستوردة ومستلزمات الطبخ وغيرها الكثير، المنتشر في هذه الايام.

وتنتشر الاسواق التقليدية في جميع المدن العراقية وحتى الاقضية والنواح والقطاعات السكنية والقرى، ولا يمكن الاستغناء عنها حتى الآن، و بعضها الصغير يشتهر بأسماء محلية تعارف عليها الناس من امثال «سوق العورة» وسوق جمالة وسوق الگيارة وسوق شلال وكثير غيرها في بغداد وجميع المحافظات العراقية، وهي توفر حاجات يومية لجميع الناس، فتغنيهم عن الذهاب الى اسواق في خارج مناطقهم للتسوق، وثمت في بغداد اسواق اكبر من تلك وتقع في مركزها، من ابرزها، سوق الشورجة، وهو يعد من أقدم وأشهر أسواق بغداد، و يشتهر ببيع التوابل والأعشاب والمنسوجات والحلي التقليدية، وبعد عام 2003 بخاصة تكاثرت فيه البضائع بشتى انواعها واصنافها من الملابس ومستلزمات المنزل والخياطة والاجهزة والبضائع المستوردة، كما انتشر فيه الباعة الجائلون بعربات الخضر والعصير واللبلبي والشلغم وغيرها، وغير بعيد عن ذلك يقع سوق الصفارين «سوق الصفافير» المتعلق بصناعة الصحون والأواني المنزلية وأباريق الشاي والكاسات والملاعق، وإطارات الصور، والفوانيس النحاسية والنقش عليها.

و كذلك يتواجد سوق الميدان الذي كان يسمى سوق هرج باب المعظم تمييزا له عن سوق هرج الباب الشرجي الذي انحسر دوره الآن، ويشتهر الميدان ببيع الأدوات المستعملة والأنتيكات، ويعد مكانا مثاليا لهواة جمع التحف والقطع الأثرية، ولبيع الاشياء المستعملة وامتدت اليه عربات الباعة الجوالين وتكاثرت فيه المطاعم؛ اما سوق الصدرية الذي يعد من أقدم أسواق بغداد، ومن اكثرها ازدحاما بالمتسوقين فيشتهر ببيع الخضار والفواكه واللحوم والأسماك والمخللات ومنتجات الالبان وتنتشر فيه الافران والمطاعم والمقاهي وتتوافر فيه ايضا الاشياء القديمة والمستعملة ومنها الاحذية والملابس.

ومن اسواق بغداد ايضا سوق السراي الواقع في نهاية شارع المتنبي المتفرع عن شارع الرشيد، ويشتهر ببيع الكتب والمستلزمات المكتبية، وقد اندمج فيه في السنوات الاخيرة

«سوق الصدرية الذي يعد من أقدم أسواق بغداد، ومن اكثرها ازدحاما بالمتسوقين فيشتهر ببيع الخضار والفواكه واللحوم والأسماك والمخللات ومنتجات الالبان»

«الأسواق التقليدية تقدم تجربة تسوق تجمع بين التراث والتجارة والتفاعل الاجتماعي، مما يجعلها تستمر في جذب الزوار برغم المنافسة الشديدة من المولات الحديثة»

الاسواق التقليدية في العراق تنشط.. وتستقطب المتبضعين برغم المنافسة

باعة اقراص الحاسبات والمسابح والهواتف، و افتتح فيه بعض الافراد مطاعمهم الخاصة الجوالة ببيع الاكلات العراقية الشعبية لاسيما «الدولمة».

وتواجه الأسواق التقليدية، المنافسة من المولات الحديثة، فبحسب بعض اصحاب المحال في الاسواق التقليدية، أدى انتشار المولات الحديثة إلى تراجع حركة البيع في الأسواق التقليدية، كما أدت التغيرات في نمط الحياة والعادات الاستهلاكية إلى تغير احتياجات المستهلكين، مما أثر سلبا على الأسواق التقليدية.

وفضلا عن ذلك، فان كثيرا من الأسواق التقليدية تعاني من الإهمال الحكومي وعدم تواجد خطط لتطويرها والحفاظ علها، وان كانت بعض الحكومات المحلية تعمل على ترميم وتطوير الأسواق التقليدية، وتحويلها إلى مناطق جذب سياحي، بحسب مراقبين؛ كما يسعى عدد من النشطاء والسكان إلى الحفاظ على الأسواق التقليدية بوساطة تنظيم فعاليات ثقافية وتسويقية، كما يجري الترويج للأسواق التقليدية كجزء من المنتج السياحي، مما يسهم في جذب السياح وزيادة الإيرادات.

وتجذب الأسواق التقليدية المتبضعين بتقديمها مجموعة واسعة من المنتجات الحرفية والمحلية التي لا تتوفر في المولات، مما يجذب الزبائن الباحثين عن السلع الفريدة؛ وعادة ما تكون أسعار المنتجات في الأسواق التقليدية أكثر تنافسية مقارنة بالمولات، مما يجذب شريحة واسعة من الزبائن، والأسواق التقليدية توفر فرصة للتفاعل الاجتماعي والتواصل المباشر بين البائع والمشتري، وهو أمر مفقود في الأسواق الحديثة.

وتتميز الأسواق التقليدية بجوها الحيوي والمميز، مع أصوات الباعة والروائح المتنوعة، فيفضل كثيرون التبضع فيها، لأنها تخلق تجربة تسوق ممتعة، بحسب ما يصرحون به؛ وايضا فان الأسواق التقليدية تسهم في دعم الاقتصاد المحلي بتوفير فرص عمل للصناع والحرفيين والتجار الصغار وحتى للشباب الاعتياديين.

ويقول متخصصون ان الأسواق التقليدية تقدم تجربة تسوق تجمع بين التراث والتجارة والتفاعل الاجتماعي، مما يجعلها تستمر في جذب الزوار برغم المنافسة الشديدة من المولات الحديثة، وفي كثير من هذه الأسواق، يمكن للمتسوقين التفاوض على الأسعار، مما يضيف إلى متعة التسوق.

وبرغم ذلك فان الاسواق التقليدية تعاني من بعض المشكلات فيما يتعلق بالخدمات ومنها النظافة، اذ قد تعاني بعض الأسواق التقليدية من مشكلات في النظافة والترتيب، بخاصة في المناطق المكتظة، ما يؤدي الى تراكم القمامة ومخلفات السوق وتأخر الجهات البلدية برفعها او عدم المقدرة على الوصول الى جميع زوايا السوق.

وقد تكون عملية التسوق في الأسواق التقليدية أقل راحة مقارنة بالمولات، وذلك بسبب عدم توفر المرافق الحديثة مثل مواقف السيارات والمصاعد والصحيات، وقد يكون من الصعب العثور على منتجات معينة في الأسواق التقليدية بسبب عدم تواجد نظام تنظيمي واضح.

وفيما يتعلق بـ «المولات» فانها توفر تجربة تسوق مريحة مع تواجد مواقف سيارات واسعة، ومصاعد، ودورات مياه نظيفة، ومجموعة متنوعة من المحلات التجارية والمطاعم؛ وتقدم المولات مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الملابس، والأحذية، والإلكترونيات، والمطاعم، وحتى صالات السينما؛ ويمكن للمتسوقين العثور على العلامات التجارية العالمية الشهيرة في المول، كما تتميز المولات بجو منظم ومرتب، مما يجعل عملية التسوق أكثر سهولة.

ولكن مع ذلك فان أسعار المنتجات في المولات عادة أعلى مقارنة بالأسواق التقليدية، وتشهد المولات ازدحاما شديدا بخاصة في عطلات نهاية الأسبوع والأعياد، وقد تفتقر المولات إلى الشخصية والتراث اللذين تتميز بهما الأسواق التقليدية، وتسهم المولات في زيادة الاستهلاك والإنتاج، مما يؤثر سلبا على البيئة، بحسب باحثين.

وفي العموم يختصر الباحثون بقاء الاسواق القديمة واستمرارها برغم انبثاق مراكز تسوق حديثة وانتشار التكنولوجيا، بعدة اسباب منها ان هذه الأسواق تحمل قيمة رمزية وشعورا بالهوية، وانها توفر خيارات بأسعار تنافسية مقارنة بالمولات والمتاجر الحديثة، مما يجعلها مقصدا للطبقات محدودة الدخل، كما انها تعد مصدر دخل أساسي لكثير من الحرفيين والتجار الصغار الذين يصعب علهم الانتقال إلى الأسواق الحديثة، كما ان السوق يعد ملتقى اجتماعي حيث يتفاعل الناس ويتبادلون الأخبار، وان البيئة التقليدية توفر دفئا وروحا مجتمعية يصعب إيجادها في المولات أو المتاجر الحديثة، بحسب تعبير بعض الدراسات الاجتماعية، كما ان التنوع في السلع والخدمات غير محدود و يتميز التجار والباعة بالمرونة في التفاوض على الأسعار، وهو ما يجذب كثيرين.

وارتبطت بعض الأسواق التقليدية تاريخيا بمراكز دينية مثل الجوامع و ا لأ ضر حة ، مما يجعلها جزءا من الرحلات الدينية والسياحة الثقافية، وتقام فيها أحيانا فعاليات ترتبط بالمناسبات الدينية أو الاجتماعية؛ وفي بعض المناطق، لم تتمكن التطورات الحضرية من استيعاب فئات المجتمع كافة، ما أبقى الأسواق التقليدية ملجأ رئيسا لكثير من النا س.

ويفضل كثير من العراقيين زيارة الأسواق التقليدية لأنها تحمل نكهة الماضي وتوفر تجربة مختلفة عن مراكز التسوق الحديثة، ويعد البعض التبضع في الأسواق التقليدية وسيلة للحفاظ على العادات والتقاليد ا لمحلية .

وادي النفط الأسود..

نهر عائم مصدر التهديد الأكبر لأرواح العراقيين

فيلي - خاص:

اعتاد اهالي كركوك في الفترة السابقة على ظهور رائحة الغاز في اطراف المحافظة، وبينما عملت السلطات المحلية للوقوف على أسباب هذه الرائحة، لم تفلح في الوصول لنتائج، في وقت يتفق متخصصون في كركوك مع الجهات الحكومية على أن 80% من تلوث البيئة تتحملها الشركات النفطية ولها أكبرها شركة نفط الشمال وبين الملوثات البيئية يوجد نهر يسير لمسافات طويلة.

علي عز الدين
مدير بيئة كركوك

روائح الغاز

ويقول احد اهالي كركوك ويدعى حسين عادل لمجلة «فيلي»، أن» كركوك سجلت خلال الفترة السابقة ظهور روائح للغاز وخاصة من مناطق كركوك الشمالية وكانت تساهم في تلويث البيئة في كركوك وهذه الملوثات سببها المصافي النفطية او شركة نفط الشمال التي تنفث من خلالها».

ويشير إلى أن الشركات النفطية يجب عليها ان تساهم في دعم البيئة وزيادة المساحات الخضراء و اهالي كركوك لهم وقفات كثيرة مع الروائح التي تظهر بين فترة واخرى في الهواء وخاصة الغازات والرائح الكريهة التي كانت تظهر من الجهة الشمالية للمحافظة وهي قريبة من الابار النفطية التابعة لشركة نفط الشمال».

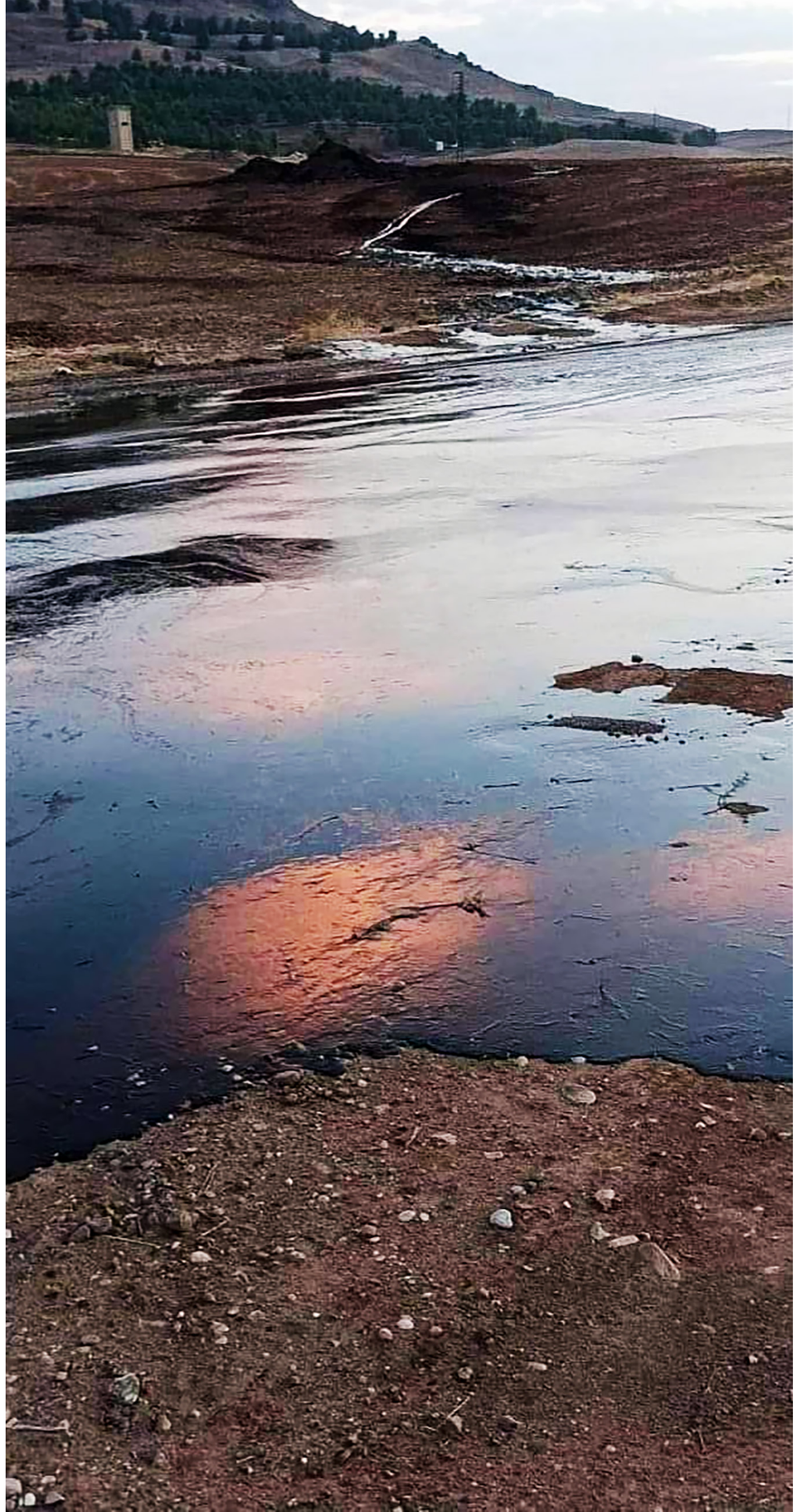

الملوث الأكبر

وتحدد مديرية بيئة محافظة كركوك، أن اكبر ملوث للهواء في بيئة كركوك هي شركة نفط الشمال، كونها تساهم ما نسبته 80 بالمائة من الملوثات البيئية ، حيث ان الغاز المصاحب يتم حرقته من جميع الابار النفطية العاملة في عموم حقول الشركة النفطية.

وقال مدير بيئة كركوك، علي عز الدين، لمجلة «فيلي»، إن «دائرة البيئية في كركوك لديها مؤشرات عن اسباب الملوثات في الهواء وتقف شركة نفط الشمال حيث أن الشركة تقوم بحرق الغاز المصاحب وهذه الغازات الناتجة تسبب بشكل كبير تلوث للهواء».

وأكد عز الدين، أن «حقول شركة نفط الشمال العاملة ضمن خطوط انتاج النفط الخام هي بحدود 28 حقلا نفطيا، وفيها أبراج لتفريغ الغاز المصاحب حيث ان الشركة لا تراعي الشروط البيئية في هذه الابراج من خلال وضع فلاتر تصفية وتنقية وهذا يعني أن الغاز المصاحب يحرق في البيئة وتساهم في تلوث الهواء».

وتابع: «الغاز المصاحب يمكن لشركة نفط الشمال الاستفادة منه بدل حرقه من خلال استغلال الغاز المصاحب في عمليات انتاج الطاقة الكهربائية وغيرها من الامور وتساهم عند ذاك بتقليل خطر تلوث البيئة في سماء كركوك ولم تراع الشركة معايير المحافظ على بيئة كركوك».

وعن شركة غاز الشمال أكد عز الدين، أن «شركة غاز الشمال تراعي الشروط البيئية وهي اقل تلوثا من شركة نفط الشمال التي تقف في المرتبة الاولى في التلوث البيئية».

النفط الأسود

وأشار مدير بيئة كركوك، إلى أن «ملوثات البيئة كثيرة منها النفط الاسود المتدفق عبر وادي النفط فهذا النهر يخرج من شركة نفط الشمال ويبقى لمسافات وناتج عن النفط الخام والمياه التي تحقن مع عملية استخراج النفط».

وفي هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي، علي خليل، إن «عدم التزام الشركات النفطية في كركوك بعملية وضع فلاتر تصفية على ابراج استخراج النفط يساهم في تلوث البيئة وكذلك احراق الغاز المصاحب العراق سوف يوقف حرق الغاز المصاحب في الحقول تماما مع نهاية سنة 2028، ليكون العراق من الدول المساهمة كثيرا في تقليل الانبعاثات وتقليل تلوث البيئة وموقع العراق المتقدم في صناعة الطاقة على المستوى العالمي والإقليمي والمتأتي من احتياطاته النفطية التي تزيد على 145 مليار برميل نفطي مستكشف، وبسعة إنتاج تزيد عن 5 ملايين برميل نفطي مع احتياطي غازي مؤكد يزيد عن 130 تريليون قدم قياسي مكعب واحتياطي متوقع أن يصل إلى أكثر من 160 تريليون قدم مكعب».

وأوضح خليل، خلال حديثه للوكالة، أن «نسبة الغاز المستثمر كانت لا تزيد عن 51% من الغاز المصاحب عام 2022، وزادت هذه النسبة إلى أكثر من 65% في العام الحالي، وجاء ذلك من تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة باستثمار الغاز من خلال التعاون مع الشركات

« أن اكبر ملوث للهواء في بيئة كركوك هي شركة نفط الشمال، كونها تساهم ما نسبته ٨٠ بالمائة من الملوثات البيئية ، حيث ان الغاز المصاحب يتم حرقته من جميع الابار النفطية العاملة في عموم حقول الشركة النفطية».

وادي النفط الأسود.. نهر عائم مصدر التهديد الأكبر لأرواح العراقيين

العالمية والجهد الوطني وسيتم إيقاف حرق الغاز تماما مع نهاية سنة 2028 ليكون العراق من الدول المساهمة كثيرا في تقليل الانبعاثات الحرارية والاستفادة من هذه الطاقة وتوظيفها باتجاه توليد الطاقة الكهربائية والصناعات المختلفة».

وأكد أن «شركة نفط الشمال، ومن خلال عقدها الجديد مع شركة Bp البريطانية يمكن لها ان توقف حرق الغاز المصاحب من خلال وضع فلاتر في ابراجها ومن ثم انشاء محطية وسطية للمعالجة وانتاج الطاقة الكهربائية من الغاز الذي يحرق يوميا وبكميات كبيرة من 28 حقلاً نفطياً منتج للنفط الخام والغاز».

وادي النفط

ويعرف نهر «وادي النفط»، وهو عبارة عن تجويف أرضي يخرج من شركة نفط الشمال التي تدير وتشغل الآبار في كركوك ويمتد باتجاه محافظة صلاح الدين المجاورة، ويبلغ طول الوادي 10 كيلومترات وتصرّف عبره الشركة مخلفات الانتاج اليومي الغزير البالغة 150 ألف برميل، ومساحة حوضه تمتد لخمسة كيلومترات.

واكتشف النفط في كركوك عام 1928 وبدأ استخراجه بعد ذلك بستة أعوام بإدارة شركة BP ذاتها، وكانت تصدر جزءا منه إلى حيفا في فلسطين وإلى ميناء طرابلس في لبنان، ثم توقف هذا الخط إثر الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي وصار النفط يُصدر إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط بواسطة أنابيب تابعة لإقليم كردستان الذي يحكمه الكرد ذاتياً.

aaالبيئة، سلام جميل، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «الماء الذي يستخدم في حقن الابار النفطية وعند استخراج النفط يتم طرحه، يسترخ من الابار ويتم طرحها في نهر ينطلق من شركة نفط الشمال ويصل الى وادي النفط».

ويبن جميل، أن «الوادي يحاذي الطريق الموازي الرابط بين كركوك وقضاء الدبس، باتجاه ناحية يايجي وصولاً إلى تقاطع طريق الحويجة الموصل، ويتجمع ما يحمله من مخلفات في منطقة عرفت في ناحية الملتقى (جنوب غربي كركوك)، وفي هذه النقطة يمر أسفل جسر، ويتجمع عند وادي النفط وهو مسطح مائي نفطي كبير».

وبحسب الخبير البيئي، تعتمد شركة نفط الشمال آلية «حقن الماء في الآبار» لزيادة الضغط على مكامن النفط، وفي السابق كانت تستخدم 60 ألف برميل ماء في اليوم الواحد، لكنها الآن تحقن أكثر من مليون برميل يومياً ضمن «تطوير شامل ومستمر».

وخلص إلى القول إن «عملية الحقن وعندما تحقق وتنفذ غرضها، يتم تصريف الماء المخلوط بالنفط الأسود في الوادي لتجري هذه المخلفات باتجاه مناطق جنوب كركوك، لا يمكن تصفية هذا النوع من النفط وإضافته إلى الإنتاج لذلك فهو يُرمى في حوض الوادي، بابا كركر وجمور وخبّاز وخورمال وباي حسن وأفانا، هي أهم حقول النفط هناك، وتبلغ طاقة إنتاجها القصوى مجتمعة مليون برميل يومياً، لكن متوسط الإنتاج تراجع خلال الأعوام الماضية إلى نحو 150 ألف برميل فقط».

واختتم جميل، حديثه بالإشارة إلى أن «احتياطي النفط في كركوك بنحو 10 إلى 13 مليار برميل من النوعية الجيدة، ويمثل 12% من الاحتياطي النفطي للعراق، واستصلحت هذه الحقول في ثلاثينيات القرن الماضي بواسطة شركة بريطانية وعراقيين، وجرى حفر الآبار وحقنها بالمياه لزيادة فعالية الإنتاج، ومعه تكوّن (وادي النفط) كشريان لتصريف المخلفات لكن دون مكان تنتهي إليه أو تختفي فيه ما يجعلها عائمة على الدوام».

المقبرة اليهودية في بغداد

الفصل المنسي من تاريخ العراق

فيلي - متابعة:

ذكرت صحيفة «الغيمينر» الأمريكية المتخصصة بالشؤون اليهودية والإسرائيلية، أن المقبرة اليهودية في بغداد، تمثل فصلا منسياً من تاريخ العراق عندما ساهمت الأقلية اليهودية في عصره الذهبي، ما عزز مكانة اليهود كجزء حيوي من هوية المدينة.

وأشارت الصحيفة الأمريكية في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، إلى أن المقبرة اليهودية القديمة، هي من بقايا الجالية اليهودية التي كانت مزدهرة في الماضي، وتحمل قصص الأجيال التي ساهمت في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للعراق، مضيفا أنها كانت أكثر من مجرد مقبرة، حيث أنها ترمز إلى الجذور العميقة لحياة اليهود في بغداد عندما كانت هذه المدينة موطنا لإحدى أكثر الجاليات اليهودية حيويةً في العالم العربي.

وبداية ذكرّ التقرير بأن الوجود اليهودي في بلاد ما بين النهرين يرجع إلى أكثر من 2500 عام، بدءا من السبي البابلي في العام 586 قبل الميلاد، مشيراً إلى أنه بعد تدمير الهيكل الأول على يد الملك نبوخذنصر، استقر اليهود المنفيون في بابل، وتعايشوا مع ظروفهم الجديدة مع احتفاظهم بتقاليدهم.

وتابع التقرير أنه بحلول الوقت الذي غزت فيه الجيوش العربية بلاد ما بين النهرين، كانت الحياة اليهودية راسخة بشكل عميق في المنطقة، مضيفاً أن بغداد التي تتمتع بموقع إستراتيجي على نهر دجلة، كانت مركزاً للتجارة والثقافة، وجذبت التجار والحرفيين والعلماء اليهود، في حين ساهمت الطائفة اليهودية على مر القرون بشكل كبير في العصر الذهبي لبغداد، مما عزز مكانة الطائفة كجزء حيوي من هوية المدينة.

وأوضح التقرير أنه خلال القرن التاسع عشر، أقام السكان اليهود في بغداد مقبرة في منطقة الباب الشرقي، حيث تحولت هذه المساحة إلى مخزن للذاكرة التي تروي قصص هؤلاء الذين رحلوا، مضيفا أن المقبرة تشكل رمزاً لصمود المجتمع الذي ازدهر وساهم في إثراء المشهد الثقافي والاقتصادي في بغداد، على الرغم من الاضطهاد.

بالعبرية والعربية المرثيات اليهودية حول

وبعدما لفت التقرير إلى أنه بحلول أوائل القرن العشرين، كان اليهود يشكلون جزءا كبيراً من سكان المدينة، ولهم شبكةً مزدهرة من المعابد والمدارس والشركات، اعتبر أن تدمير المقبرة في عهد الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر خلال سبعينيات القرن الماضي، كان بمثابة خسارة فادحة حيث كانت تضم أيضاً ضحايا مذبحة «الفرهود» التي وقعت في العام 1941، من أجل إقامة محطة حافلات النهضة.

واعتبر التقرير أن مثل هذا العمل بمسح المقبرة، يعكس السردية البعثية الأوسع للنظام، والذي يمجد شخصيات مثل رشيد عالي الكيلاني، المؤيد للنازية والمتورط في قضية «الفرهود»، بينما يقوم في المقابل، بمحو إرث المجتمع اليهودي.

ورأى التقرير أن هذه الإهانة الرمزية كبرت بشكل إضافي من خلال إعادة تسمية المنطقة المحيطة باسم الكيلاني، مضيفاً أن مثل هذه القرارات سلطت الضوء على جهود الحكومة في إعادة كتابة التاريخ، وتهميش هوية العراق التي كانت في الماضي متعددة ثقافياً، وذلك لصالح خطاب يهمش الأقليات.

وتناول التقرير ما جرى واصفاً ذلك بأنه «تقشعر له الأبدان»، حيث جرى استدعاء زعيم الطائفة اليهودية ساسون قدوري، في منتصف الليل للقاء الرئيس البكر، الذي أمر بنقل القبور إلى حي الحبيبية في غضون ستة شهور.

ولفت إلى أن ساسون قدوري كان مجبراً على الانصياع بالرغم من احتجاجه بسبب التحديات الدينية واللوجستية التي يتطلبها نقل القبور اليهودية.

وتابع التقرير أنه جرى استخراج الرفات بعناية كبيرة، ثم إعادة دفنها، إلا أنه بالنسبة للعديد من العائلات اليهودية، فإن ما جرى قطع علاقتهم بأسلافهم وتاريخهم، على الرغم من أن قدوري، حرص على إتمام عملية النقل بكرامة.

والآن، يقول التقرير إن محطة حافلات النهضة مقامة على أرض المقبرة السابقة، من دون أي اعتراف بماضيها، مضيفاً أن الركاب المسافرين يسيرون وهم لا يعلمون على أرض كانت تحمل في الماضي إرث الطائفة اليهودية في بغداد.

ترجمة مجلة «فيلي»

انحسار الغاز وتذبذب الكهرباء الإيرانية ..

يشلّ الأحياء الصناعية في ديالى

فيلي - خاص:

مع انحسار إمدادات الغاز المورد من إيران وتذبذب خطوط الكهرباء الإيرانية المجهزة لمناطق ديالى وتراجع ساعات التجهيز إلى مستويات كبيرة، تشهد المناطق الصناعية في المحافظة ومفاصل الحياة الأخرى حالة من الشلل.

في الأحياء الصناعية الخاصة بورش صيانة السيارات، والأبواب والشبابيك في مدينتيّ بعقوبة والخالص، تبدو الحركة شبه مشلولة فيما يتكبد أصحابها خسائر إضافية تؤدي لتقليل نسب أرباحهم جراء تأخر أعمالهم أو اعتمادهم على مولدات الديزل وشراء الوقود نتيجة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة بفعل قلة إنتاج الطاقة وتكرار توقف خط ميرساد الإيراني.

وبهذا الصدد يقول أحمد الطائي، صاحب ورشة لصيانة السيارات، لمجلة «فيلي»، إن «انقطاع الكهرباء لساعات طويلة يعطل عملنا نتيجة عدم قدرتنا على تشغيل أي جهاز والاعتماد على العمل اليدوي فقط».

ويضيف الطائي «انقطاع الكهرباء يجبرنا عن الانتظار لأوقات طويلة والقيام بالأعمال البسيطة فقط وتجنب استلام السيارات التي تحتاج إلى جهد كبير وباستخدام الأجهزة الكهربائية».

من جانبه، يبين أمير عباس، وهو حداد، لمجلة «فيلي»، أن «العمل هذه الفترة بات خسارة بالنسبة لنا فأجهزة اللحام والقطع تحتاج إلى كهرباء ولكن بانقطاعها لساعات لاسيما في فترة الصباح يدفعنا لشراء الكاز وتشغيل المولدات وأحياناً اضطر للعودة إلى المنزل بدون عمل وهو يعني خسارة لأن الباب على سبيل المثال إذا لم يُنجز خلال وقت محدد تكون

خسارة على الحداد والعمال».

ويشير إلى أن «الكهرباء في المناطق الصناعية يجب أن لا تنقطع خلال أوقات العمل خاصة وأننا ندفع أجوراً شهرية تتمثل بإيجار المحال ورواتب العمال وغيرها، لكن الانقطاع حسب ما أعلنت الدوائر الحكومية سببه قلة الحصة وانقطاع الخطوط الإيرانية».

ويطالب عباس بضرورة إيجاد حلول تسهم باستقرار التيار الكهربائي لإنقاذ العاملين في المهن الصناعية لكسب قوت يومهم وجمع مبالغ الإيجار والفواتير.

بدوره يؤكد حسن العبادي، وهو عامل في ورشة لصيانة وغسل السيارات، لمجلة «فيلي»، أن «انقطاع الكهرباء أدى مؤخراً إلى تراجع حركة العمل لدينا بنسبة تفوق الـ50% وصار يشكل هاجساً لنا ويكبدنا خسائر جسيمة فيما يخص شراء الكاز لتشغيل المولدات بسعر 140-150 ألف دينار للبرميل الواحد».

ويوضح أن «قلة العمل اضطرت الكثيرين من أصحاب المصالح لتسريح عدد من العاملين وتقليص طواقمهم هذه الفترة بفعل قلة الربح».

إلى ذلك، يقول الخبير الاقتصادي محمد حيدر، لمجلة «فيلي»، إن «تعثر الحكومات المتعاقبة في استثمار الغاز والاعتماد على المستورد من إيران وغيرها يلقي بأضراره على المهن والأسواق كافة نتيجة انقطاع الكهرباء في ذروة الحاجة إليها خلال موجات الحر في الصيف وموجات البرد في الشتاء».

ويتابع أن «تعثر ملف الكهرباء في العراق يرتبط بإرادة إقليمية فهناك جهات سياسية تريد استمرار استيراد الغاز والطاقة لفائدة دول أخرى»، لافتاً إلى أن «العراق بحاجة اليوم إلى الاعتماد على الإنتاج الوطني والاستغناء عن الخارج في ظل توافر المناخ المناسب من حيث وجود حقول الغاز في المنصورية وعكاز والمحافظات الجنوبية وهي بحاجة إلى الاستخراج وتشغيل المحطات بالغاز الوطني».

ويدعو حيدر الحكومة العراقية إلى «ضرورة بذل الجهود اللازمة لدعم منظومة الكهرباء وضمان استقرار التيار الكهربائي وإنقاذ المواطنين، وهذا بدوره سينعكس على قطاعات متنوعة لاسيما فيما يخص عمل المصانع وجذب الاستثمار والحد من الخسائر التي تتكبدها الحكومة والمواطنين على حد سواء».

«العراق الغني» يبحث عن «المال»

لمكافحة انبعاثات غاز الميثان: معوقات داخلية وخارجية

فيلي - خاص:

يبحث العراق، أحد أكثر بلدان العالم إهداراً للغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام، عن مئات المليارات من الدولارات لتمويل ما يحتاجه من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالانبعاثات من خلال حضوره في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي.

«العراق الغني» يبحث عن «المال».. لمكافحة انبعاثات غاز الميثان

ويحتاج العراق الغني بالنفط إلى ما يقدر بنحو 233 مليار دولار بحلول عام 2040، وفقا لتقديرات مؤسسة التمويل الدولية، لتنفيذ برامج تهدف إلى الحد من الانبعاثات الضارة واحتجاز الغاز المصاحب وتحسين كفاءة الطاقة.

إن هدف المساهمة الوطنية المحددة للعراق، هو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 15% بحلول عام 2030، ولكن ما يصل إلى 13% من ذلك مشروط بالدعم الدولي، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.

سعي لتصفير الغاز

ويقول مستشار رئيس الوزراء مظهر محمد صالح في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «السياسة الوطنية العراقية تسير في مسألة تصفير حرق الغاز المصاحب وتحويله الى الاستخدامات السليمة غير الملوثة للبيئة كوقود لمحطات الكهرباء او الطبخ المنزلي او تصدير الفائض منه بعد المعالجة»، مبينا انها «خطة تسير في تخطيط دقيق وجاد على أن تنتهي البلاد من هذا الموضوع في غضون السنوات الثلاث القادمة».

وأكد صالح؛ أن «بلادنا ليست هي من البلدان المساهمة في تلوث البيئة اطلاقا، ولكن على العكس يتعرض العراق الى ظاهرة التصحر الإجباري بسبب النقص في مصادر المياه الدولية الداخلة إليه، وهو أمر عرض العراق الى انحسار في المناطق الزراعية الخضراء على مدار السنوات الماضية بعد أن اصبحت بلادنا لا تتلقى سوى ثلث حصتها المائية من بلدان المنبع».

واشار الى ان «العراق يفقد بسبب نقص المياه عموما ومياه الاهوار والمنخفضات المائية الطبيعية خصوصا مساحات خضراء وطبيعية مهمة، قد جعلت بلادنا في وضع بات للمجتمع الدولي أن ينظر إليه بنظرة الدعم والاسناد في حقوقه المائية لإعادة مناطقه الخضراء، ففقدان قرابة 150 ألف دونم او اكثر من اجود الاراضي

ضرغام محمد علي
خبيراقتصادي

الزراعية سنويا وتقلص المساحات المزروعة منها والهجرة من الأرياف الى المدن يجب ان تؤخذ بالاعتبار بسبب نقص المياه وما يترتب على ذلك من مشكلات التصحر، وهي مجهودات استثنائية تتطلب من المجتمع الدولي اعادة التفكير في موضوع المسار نحو موضوع التزامات تصفير الكاربون بشكل صحيح ، ما يقتضي تعويض بلادنا على الدوام جراء مشكلات نقص المياه الدولية الوافدة والآثار المترتبة على البيئة والبيئة الخضراء بشكل عام».

وفي عام 2023، أفادت التقارير أن العراق أحرز تقدماً في استثمار الغاز المصاحب للنفط، محققاً معدل استخدام بنسبة 60٪: تم استثمار 700.8 مليار قدم مكعب من أصل 1141.8 مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب المنتج، بحسب وكيل وزير النفط العراقي لشؤون الغاز عزت صابر في مقابلة أجريت معه في مارس 2024.

ومع ذلك، أشارت بيانات دولية من نفس العام إلى حرق 636.8 مليار قدم مكعب، مما أدى إلى انبعاثات ثقيلة من غاز الميثان.

وأعلنت حكومة المملكة المتحدة عن حزمة تمويل بقيمة 6.5 مليون دولار مصممة لتقديم الدعم الفني والسياسي وبناء القدرات، حيث كان العراق واحد من الدول الثلاث الأولى التي تلقت المساعدة. تم تقديم المساهمة، التي تم الإعلان عنها في 12 نوفمبر، لبرنامج تنظيم الوقود الأحفوري الذي أطلقه مؤخرًا تحالف المناخ والهواء النظيف و CATF.

ولكن الخبراء يقولون إن العراق ما زال في حاجة إلى تنفيذ سياسات لجذب التمويل. ومن بين العوائق الأخرى أمام التمويل البيئة الأمنية غير المستقرة في العراق والفساد المستشري، الذي يخشى المستثمرون منه بشدة.

غير قادر على التحول

ويقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «العراق يعتمد بشكل كامل على الطاقة الأحفورية استخراجا وصناعة وتكريرا وتوليدا للكهرباء، لذا فمن الصعب جدا التحول خلال الثلاثين سنة القادمة على الأقل للطاقة النظيفة وأن دولا أكثر غنى ونقاءا للاجواء من العراق لم تستطع التحول الكامل للطاقة الخضراء مستدركا في الوقت نفسه أن الحكومة وضعت خطط للإحلال النسبي للطاقة النظيفة عبر بناء محطات طاقة شمسية بواقع محطتين بقدرة توليدية جيدة لكنها تبقى بعيدة عن الإحلال الكلي ويظل الإحلال نسبيا للطاقة النظيفة».

واضاف ان «العراق مطالب بتقليل الاعتماد على المولدات الاهلية كونها تعمل بوقود الديزل الذي يعتبر ملوثا اكثر من انواع الوقود الاخرى لذا فإن دعم تبنى الأفراد بقروض وتوفير منظومات رصينة للطاقة الشمسية سيقلل الاعتماد على المولدات الاهلية».

تدخلات خارجية وداخلية

حمزة الجواهري
خبيرنفطي

ويقول الخبير النفطي حمزة الجواهري في حديث لمجلة «فيلي» ان «التدخلات الخارجية والداخلية سلبية وراء اعاقة العمل للتحول البلاد نحو الطاقة النظيفة او الخضراء»، مشيرا الى ان «الحكومة هي جادة في التحول ولكن تبقى هذه التدخلات توقف ما هو كل قرار ومشروع مهم يذهب بهذا الاتجاه».

وأضاف الجواهري؛ ان «هناك حاجة إلى لوائح ضريبية على الكربون وسياسات تحظر حرق الغاز إلا في ظل ظروف صارمة للغاية».

ولفت إلى أن «المشكلة تكمن في التنفيذ الفعال لهذه القواعد ووجود هيئة تنظيمية قوية تكون بعيدة عن التدخلات».

الخبير الاقتصادي ضرغام محمد:
«من الصعب جدا التحول خلال الثلاثين سنة القادمة على الأقل للطاقة النظيفة وأن دولا أكثر غنى ونقاءا للاجواء من العراق لم تستطع التحول الكامل للطاقة الخضراء».

الخبير النفطي حمزة الجواهري:
«هناك حاجة إلى لوائح ضريبية على الكربون وسياسات تحظر حرق الغاز إلا في ظل ظروف صارمة للغاية».

خريف كهرباء العراق بعد صيفها القاحل

فيلي - خاص:

في كل موسم وطيلة العقدين الماضيين تبرز مشكلة الكهرباء، كأهم حدث يؤثر على حياة الناس في العراق، نتيجة عدم انتظام عملية انتاج وتوزيع الطاقة على السكان، فضلا عن المخاطر الصحية التي تتولد عن الاستمرار في تشغيل مولدات الشارع والمولدات المنزلية بفعل الغازات الضارة المنبعثة منها.

وفي العادة فان مشكلة الكهرباء تنبثق في صيف العراق الحار؛ وكان الناس يأملون ان تتوفر الخدمة في الأشهر التي يتحسن فيها الجو، الا ان تلك المدة وأشهر الشتاء شملها الانقطاع ايضا.

ومؤخرا أعلنت وزارة الكهرباء العراقية عن توقف إمدادات الغاز الإيراني بالكامل لأغراض الصيانة، مما تسبب في فقدان 5500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية من شبكتها الوطنية، مبينة أن الإمدادات انقطعت «عن بغداد والمنطقة الوسطى ومحافظات الفرات الأوسط»، ومشيرة الى أنها سترفع تنسيقها مع وزارة النفط لتعويض ما خسرته المنظومة من الغاز.

وقالت وزارة الكهرباء في بيان إنها تنفذ حاليا خططا طارئة لرفع قدرات المنظومة الكهربائية الوطنية بجميع قطاعاتها إنتاجا ونقلا وتوزيعا، وتعيد العمل بالمشاريع المتوقفة منذ سنوات عدة للحصول على طاقات توليدية كانت ضائعة وغير مستغلة لتحسين الإنتاج ورفع معدلاته، على وفق بيانها، وأنها تعتمد على «جزء من تشغيل محطاتها الإنتاجية بالغاز الوطني، وجزء آخر منها بالوقود الوطني، وآخر على الغاز المستورد ريثما تكتمل مشاريع الحكومة العاملة على تأهيل حقول الغاز الوطنية».

وبحسب المتخصصين فان اعتماد انتاج الطاقة في العراق على الغاز المستورد برغم توافر الغاز العراقي الذي يجري حرقه في الجو، يعد بحد ذاته مشكلة ويكلف الدولة مبالغ طائلة؛ وان هناك عدة أسباب لتوقف صادرات الغاز الايراني، من بينها، الأسباب الفنية، اذ قد تكون هناك أعطال في خطوط الأنابيب أو محطات الضخ، أو تواجد اعمال صيانة طارئة؛ وقد تكون هناك خلافات سياسية بين البلدين، أو ضغوط خارجية.

وقد تكون هناك أزمة اقتصادية في إيران تؤثر على قدرتها على التصدير.

وبما ان العراق يعتمد بشكل كبير على الغاز الإيراني لتوليد الكهرباء، فإن توقف الصادرات يؤدي إلى نقص حاد في الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في العراق.

وقد يؤدي النقص في الغاز إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأخرى التي تعتمد على الطاقة، مثل الوقود والغاز المنزلي ويتسبب في ازمات بتوفيرها.

و تعتمد عديد الصناعات العراقية على الغاز كوقود، وبالتالي فإن توقف الصادرات يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي.

وتعجز الحكومة العراقية عن إنتاج الغاز المحلي لتوليد الكهرباء لأسباب عدة تحول دون إنتاجها للغاز المحلي بكميات كافية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء، ومن أبرز هذه الأسباب نقص في التمويل المطلوب لاستثمار المشاريع الضخمة المتعلقة باستخراج وتكرير الغاز؛ كما تعاني البلاد من بيئة استثمارية غير مستقرة، مما يردع الشركات العالمية عن الاستثمار في قطاع الطاقة.

وتعاني الشركات العراقية من نقص في الخبرات والقدرات التقنية المطلوبة لإدارة مشاريع استخراج وتكرير الغاز المعقدة، وكذلك فان البنية التحتية للغاز في العراق بحاجة إلى تطوير كبير، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومحطات المعالجة.

وتواجه المستثمرين في العراق بيروقراطية معقدة وإجراءات طويلة للحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة، كما ينخر الفساد كثيرا من مؤسسات الدولة العراقية، مما يؤدي إلى هدر الأموال وإعاقة التنمية، ويواجه العراق تحديات أمنية كبيرة، مما زاد من تكاليف استخراج وتكرير الغاز، ويؤثر ذلك سلبا على استقرار الإنتاج.

وهناك عوامل أخرى مساهمة، تتعلق بانعدام البحث عن وسائل بديلة لإنتاج الطاقة، والاعتماد على النفط بشكل رئيس، اذ ان اعتماد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، أدى إلى إهمال تطوير قطاع الغاز؛ وان الحروب والنزاعات الطويلة أدت إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الاقتصاد، وكذلك فان العقوبات الدولية التي فرضت على العراق لمدة طويلة، حدت من قدرته على الحصول على التكنولوجيا والتمويل المطلوب لتطوير قطاع الطاقة.

وطرح المتخصصون والمهتمون جملة اقتراحات لحل معضلة توفير الكهرباء بصورة دائمة للسكان، وكثرت الوعود بذلك، الا انها لم تنفذ او جرى تنفيذها بصورة فوضوية او غير مدروسة وبقي الحل السهل بنظر الجهات المعنية جاهزا، أي استيراد الغاز.

ومن الحلول المطروحة جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتمويل مشاريع الغاز، وبناء خطوط أنابيب جديدة ومحطات معالجة، واتخاذ إجراءات جادة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، والاستثمار في بناء القدرات البشرية وتدريب الملاكات الوطنية.

وتبرز معالجات اخرى في غاية الاهمية منها وجوب التعاون مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والتكنولوجيا، و تنويع مصادر الطاقة بالاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الغاز، ويتوجب على العراق العمل على زيادة إنتاج الغاز المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات، ويمكن للعراق الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما يمكن للعراق البحث عن مصادر بديلة للغاز من دول أخرى وليست ايران فقط، التي تنقطع منها امدادات الغاز بصورة دورية.

وفي الوقت الذي تشدد الحكومة على السكان لترشيد استهلاك الكهرباء قدر الإمكان لتخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية، فان انعدام سياسة استراتيجية لربط شبكة الكهرباء بالمنازل وتحديث خطوط التوزيع، والربط العشوائي والتجاوز على الشبكات يبقى مشكلة من دون حل.

لقد دفع ذلك السكان الى الاعتماد على أنفسهم بربط اسلاك الكهرباء والاستعمال المفرط لها من جهة، وتجهيز أنفسهم لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي، بشراء مولدات كهربائية أو بطاريات.

ان العراق يعاني أصلاً من أزمة كهرباء مزمنة، وتوقف إمدادات الغاز يفاقم هذه الأزمة بشكل كبير، مما يؤثر سلبا على حياة الناس والأنشطة الاقتصادية، ويؤدي النقص في توليد الكهرباء إلى زيادة الضغط على الشبكة الكهربائية القائمة، وكثيرا ما يتسبب ذلك في حدوث أعطال وحرائق وانقطاعات واسعة النطاق.

وبما ان كثيرا من القطاعات الاقتصادية في العراق تعتمد على الكهرباء بشكل واسع، مثل الصناعة والزراعة والتجارة، فإن نقص الكهرباء يؤثر سلبا على هذه القطاعات ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتدهور الأوضاع الاقتصادية، كما ان لجوء العراق إلى استغلال وقود بديل أكثر تكلفة لتوليد الكهرباء، يزيد من تكاليف الإنتاج ويشكل عبئا إضافيا على الميزانية؛ ويؤدي اللجوء إلى استعمال وقود بديل أقل كفاءة إلى زيادة الانبعاثات الضارة وتلوث البيئة.

ويؤثر انقطاع الكهرباء بشكل كبير على الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس ومحطات المياه، مما يؤثر على صحة وسلامة السكان، وكثيرا ما ادى تدهور الأوضاع المعيشية بسبب نقص الكهرباء إلى زيادة حدة الاحتجاجات والتظاهرات.

ان اعتماد العراق على استيراد الغاز الايراني وتوقف إمداداته وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة، التي قد لا تكون متوفرة بكميات كافية أو بأسعار معقولة يؤخر جهود العراق في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز استقلاليته في هذا المجال.

لذا، فإن توقف تصدير الغاز الإيراني إلى العراق يمثل تحديا كبيرا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحلول طويلة الأمد لمعالجته .

« تعاني البلاد من بيئة استثمارية غير مستقرة، مما يردع الشركات العالمية عن الاستثمار في قطاع الطاقة»

«يمكن الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما يمكن البحث عن مصادر بديلة للغاز من دول أخرى وليست ايران فقط، التي تنقطع منها امدادات الغاز بصورة دورية»

موقع متخصص يرسم مشهداً ايجابياً..

لمستقبل عمل المستثمرين في قطاع الطاقة العراقي

فيلي - متابعة:

ذكر موقع «شبكة بي ميديا» المتخصص بشؤون النفط والطاقة، أن مشاريع الطاقة في العراق تسير في الاتجاه الصحيح، حيث بدأ المستثمرون الدوليون يلقون نظرة جديدة على مخططات تطوير هذه المشاريع، في حين تعمل الحكومة العراقية على معالجة العراقيل العديدة التي تمنع ممارسة الأعمال التجارية، فيما بدأت المخاوف حول تأميم الموارد والصراع السياسي وانعدام الأمن في التلاشي مع الحكومة الحالية الملتزمة بإطلاق المشاريع الكبرى.

وفي حين أشار الموقع الذي يتخذ من لندن مقرا له، ان هناك «دفعة حقيقية من جانب الحكومة العراقية من أجل الإصلاح» في ظل وجود تفاهم مشترك يتعلق بحاجات المستثمرين والحكومة، وصف شركة «نفط الهلال» بأنها رائدة بعملها في البلد، وهي ايضا تقدم مثالا لكيفية ممارسة الأعمال التجارية في العراق، من خلال عملياتها في هذا البلد منذ العام 2007، حيث كانت تركز على رسالة واضحة تتمثل بتطوير عقلية محلية.

ورأى التقرير، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إن المستثمرين الأجانب الذين سيلقون نظرة جديدة على العراق الان، سيرون أن هناك فرصة واضحة للالتقاء في منتصف الطريق بينما تتبنى الحكومة نظرة دولية الطابع بشكل أكبر.

وفي حين لفت التقرير إلى أن صناع السياسات يركزون على سلسلة من الإصلاحات الرئيسية لبيئة الأعمال في العراق، نقل عن المتخصصة بشؤون الطاقة جيسيكا عبيد، قولها إن «الاستقرار السياسي هو عامل تمكين رئيسي للاستثمار، ويتحتم اتخاذ العديد من إجراءات الإصلاح لتعزيز مناخ الاستثمار في الأعمال التجارية»، مشيرة إلى أنه من أهم هذه التدابير الشفافية وتقديم الحوافز، وضمان المدفوعات بتوقيتها المطلوب، وتسهيل استخراج التراخيص وضمان استرداد التكاليف.

وبحسب عبيد فأن «تطبيق تدابير مكافحة الفساد لتعزيز بيئة استثمارية شفافة، يمثل الطريق للمضي قدما، مع تسوية القضايا الهيكلية للقطاع ومناخ الأعمال».

ونقل التقرير عن الباحث في معهد «المجلس الأطلسي» الأمريكي عباس كاظم، قوله إن «المحاولة الحالية للحصول على الغاز المحترق، كان من الممكن أن تبدأ منذ العام 2007 إلى العام 2008، إلا أن المسؤولين وقتها أيديولوجيين أكثر من كونهم عمليين،

مما يعني أنهم لم يمنحوا شركات النفط ما تحتاجه للاستثمار»، مضيفا أنه «لم تعجبهم فكرة دخول الشركات متعددة الجنسيات الى العراق والتأثير على الحكومة».

ولفت التقرير إلى أن هذه المواقف الراسخة، أجبرت الوافدين الجدد من المستثمرين على تبني نهج عملي اكثر. وأشار في هذا السياق الى شركة «نفط الهلال» التي جاءت الى العراق في العام 2007، عندما كان البلد على شفا حرب أهلية.

وبحسب الرئيس التنفيذي لشركة الهلال ماجد جعفر، فإن وجود عقلية محلية (ما يعكس الأصول العراقية للشركة) واتباع أسلوب تحقيق ما يمكن القيام به، كان يعني أن الشركة كانت قادرة على حفر الابار وتركيب مرافق المعالجة الزلزالية وخط انابيب في غضون 15 شهرا، والعمل جنبا إلى جنب مع حكومة اقليم كوردستان.

ونقل التقرير عن جعفر قوله إن اللائمة بين توقعات المستثمرين وبين توقعات الحكومة، يمثل «مفتاح النجاح»، موضحا أنه «يجب على العراق أن يركز على تكبير قيمة النفط بكفاءة، عوضا عن التعامل مع العقود بتفسير انها لعبة محصلتها صفر مع المستثمرين».

وأوضح جعفر أنه في بعض الأحيان، يظهر هناك اختلال في التوقعات بين الحكومة والمستثمرين الاجانب، مضيفا انه عندما تتعلق المسالة بالغاز الطبيعي، فان الاولوية يجب ان تكون توليد الطاقة في العراق، في حين أن «الشركات العالمية الكبرى أولويتها هي وضع الغاز في سفينة وشحنها إلى السوق العالمية».

وذكر التقرير أن الشعور السائد الان هو ان الموقف في بغداد يتغير، حيث تركز حكومة محمد شياع السوداني على تنفيذ المشاريع الكبرى، مع تخصيص موارد كبيرة في الميزانية، مشيرا الى ان الحكومة اوضحت انها تريد ان يأتي شركاء جدد للاستثمار في البنية التحتية للطاقة لتعزيز أمن الطاقة في العراق ودعم دور البلد في قطاع الطاقة الإقليمي المتنامي.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير أن الحكومة أدخلت إصلاحات أوسع نطاقا على السلطة التنفيذية، لتقييم أداء الحكومة ومعالجة الفساد. ونقل التقرير عن جعفر قوله إنه «يوجد الآن الكثير من السيولة في النظام العراقي، وكبرت سوق الأوراق المالية بنسبة 100%، وبمقدورك أن ترى التأثير في رافعات الاعمار المنتشرة في سماء بغداد وفي مشاريع الإسكان الجديدة».

وبحسب جعفر، فأنه بينما لا تزال البيروقراطية والفساد ونقص الكهرباء، تشكل تحديا لممارسة الأعمال التجارية، فإن الاتجاه العام ايجابي ورغبة الحكومة في جذب الاستثمار ومعالجة مشاكل الصناعة، واضحة جدا.

ولفت التقرير الى التعاون بين مؤسسة تابعة للبنك الدولي من خلال توقيع اتفاقية بشأن شراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل وتوسيع وصيانة مطار بغداد الدولي، مما شكل أول مشروع شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص.

كما اشار الى ان احد ابرز التحديات التي تواجه المستثمرين هو ضعف القطاع المصرفي المحلي، مشيرا إلى أن البنوك المؤلفة من حوالي 70 بنكا خاصا و6 بنوك مملوكة للدولة، ليست في حالة جيدة بما يتيح لها دعم تمويل قطاع الطاقة.

ماجد جعفر
الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال

ونقل التقرير عن المدير المالي لشركة «الهلال» نيراج أغراوال قوله انه «حتى الان، كانت شركات الطاقة الغربية والصينية هي التي التزمت بالاستثمار في العراق بشكل رئيسي، مشيرا إلى أن الشركات الغربية تقوم بتمويل استثماراتها من خلال ميزانيتها العمومية، مثلما تفعل الصين التي تحصل ايضا على بعض المساعدة من حكومتها».

وأشار التقرير إلى أنه من بين المجالات التي يمكن فيها تأمين التمويل الجديد للاستثمارات استخدام أسواق رأس المال، لافتا الى ان بعض شركات النفط والغاز أصدرت سندات في اقليم كوردستان، بما في ذلك شركة «بيرل بتروليوم» و«جينيل إنرجي» وشركة «دي إن أو» النرويجية.

ونقل التقرير عن أغراوال قوله إن هذه الخطوة كانت نموذجا ناجحا في توفير رأس المال، وكان سوق السندات وسيلة مهمة من أجل المشاريع القوية التي تديرها الشركات الجيدة، مضيفا أنه «ليس هناك سبب يمنع القيام بذلك في العراق الإتحادي».

وختم التقرير بالقول إن وجهة النظر القائمة في بغداد هي أنه من خلال القليل من التشجيع والدعم والقليل من الاستقرار، فإن قطع مشهد بانوراما التمويل ستعمل معا لمساعدة قطاع الطاقة في العراق على تحقيق إمكاناته الحقيقية.

ترجمة مجلة «فيلي»

«المستثمرين الأجانب الذين سيلقون نظرة جديدة على العراق الان، سيرون أن هناك فرصة واضحة للالتقاء في منتصف الطريق بينما تتبنى الحكومة نظرة دولية الطابع بشكل أكبر»

«يوجد الآن الكثير من السيولة في النظام العراقي، وكبرت سوق الأوراق المالية بنسبة ١٠٠٪، وبمقدورك أن ترى التأثير في رافعات الاعمار المنتشرة في سماء بغداد وفي مشاريع الإسكان الجديدة».

الغـــاز الوطـــني.. كلمة المرور لإنهاء معضلة الكهرباء في العراق

فيلي - خاص:

يشكو أهالي بغداد والمحافظات الوسطى والفرات الأوسط من تراجع ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية منذ نحو شهر، فيما تزامن هذا الانقطاع مع بدء موجات البرد ليفاقم من معاناة المواطنين في البلاد.

وتقول المواطنة أم عليا من محافظة كربلاء، بنبرة منزعجة بسبب تكرار انقطاع المنظومة الوطنية: «مع بدء موجات البرد منذ أكثر من شهر، يلاحظ انخفاضاً حاداً في ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية، لذلك بدلاً من تشغيل السخانات وأجهزة التدفئة الكهربائية، عدنا إلى العصر الحجري بتسخين الماء على النار والجلوس حولها للتدفئة».

وتدعو السيدة خلال حديثها لمجلة «فيلي»، الحكومة إلى ضرورة «تحمل المسؤولية وتوفير الكهرباء خاصة مع موجبات البرد الحالية التي تشهدها البلاد».

توقف إمدادات الغاز الإيراني

وتعزو وزارة الكهرباء العراقية، تراجع تجهيز الكهرباء عن محافظة بغداد ومحافظات الفرات الأوسط والمناطق الوسطى إلى «توقف إمدادات الغاز الإيراني، وهو ما تسبب بتوقف بعض الوحدات التوليدية وتسبب بتحديد أحمال محطات الإنتاج، الأمر الذي أفقد المنظومة أكثر من 6 آلاف ميغاواط».

ويوضح المتحدث باسم الوزارة، أحمد موسى، لمجلة «فيلي»، أن «توقف إمدادات الغاز الإيراني يعود لوجود أعمال صيانة لديهم، وهذه الأعمال تستمر لمدة 15 يوماً، وباكتمال الصيانة سيعاود ضخ الغاز وفق الكميات المتفق عليها»، مؤكداً أن «المحطات العراقية جاهزة للعمل بطاقتها الكاملة حال ضخ الغاز والوقود الكافي لها».

وعن أسباب الاعتماد على الغاز المستورد، يقول موسى إن «الغاز الوطني غير كافي ولا يسد حاجة الكهرباء، لذلك هناك حاجة ملحة للغاز المستورد لإدامة محطات الإنتاج».

ويؤكد، أن «الحل الجذري لمعالجة هذه المشكلة هو بالاعتماد على الغاز الوطني، وأن الحكومة متمثلة بوزارة النفط تعمل - على عكس الحكومات السابقة - بخطى سريعة لاستغلال الغاز الوطني، وهناك حقول غاز وطنية وضعت في جولات التراخيص الخامسة وجاري العمل حالياً على استغلالها، كما هناك جولة سادسة تضمنت حقول غاز، لكن استغلال الغاز الوطني يحتاج من 3 إلى 5 سنوات حتى يسد حاجة الكهرباء، وبما أن الغاز الوطني لم يكتمل حتى الآن للاستفادة منه، فإن الحاجة تبقى إلى المستورد».

وفي 19 تشرين الأول الماضي، وقع العراق اتفاقية وعقد توريد الغاز التركمانستاني، وتنص بنود الإتفاقية على تزويد العراق بـ 20 مليون متر مكعب يومياً من الغاز التركمانستاني، فيما تتولى شركة (Loxstone Energy) السويسرية، مسؤولية إيصال الغاز التركمانستاني إلى العراق، عبر استخدام شبكة أنابيب إيران، معتمدين على آلية التبادل (Swap).

وتعليقاً على هذه الاتفاقية، يقول موسى، إن «تفعيل هذه الاتفاقية مع الجانب التركمانستاني تحتاج إلى جملة من الإجراءات الواجبة الاكتمال، منها ما هو متعلق بفتح الاعتماد لشركة الغاز التركمانستانية لدى غرف التجارة العراقية، وكذلك وضع الدفعة المالية المسبقة لصندوق الاعتماد لدى الـ(تي بي آي) لصالح الجانب التركمانستاني، وأن هذه الإجراءات تعمل عليها حالياً وزارة الكهرباء مع وزارة المالية والمصرف التجاري العراقي لاستكمالها والوصول إلى مرحلة توريد الغاز التركمانستاني».

من جهته، يرى عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي، باسم الغريباوي، أن «مشكلة الكهرباء في العراق متراكمة، وتتمثل بوجود محطات كهربائية تعمل على الغاز فقط أو الكاز فقط، والاثنان فيهما شحة في البلاد، وكان من المفترض أن تكون هذه المحطات تعمل على أنواع مختلفة من الوقود».

ويلفت الغريباوي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «الانقطاع الحالي للكهرباء سببه توقف الغاز الإيراني، ولتجنب هذه الأزمة مستقبلاً يتم العمل حالياً على تعدد منافذ الاستيراد».

أزمة الكهرباء هي في مفاصلها الأساسية

بدوره، يقول الخبير بشؤون الطاقة، كوفند شيرواني، أن «أزمة الكهرباء هي في المفاصل الثلاثة الأساسية، حيث هناك نقص في التوليد الذي هو حالياً بحدود 27 ألف ميغاواط حسب وزارة الكهرباء، لكن الأحمال في فترة الذروة تصل إلى حدود 45 ألف ميغاواط، وهذا يعني وجود حوالي 17 إلى 18 ألف عجز».

ويضيف لمجلة «فيلي»، أن «الخلل الآخر هو في النقل والتوزيع، حيث هناك ضائعات في شبكة النقل والتوزيع، وبالتالي العجز الموجود سيكون أكثر، ورغم جهود وزارة الكهرباء في حل العوارض والتوقفات والعطلات، إلا أن الفرق الكبير بين التوليد والطلب يخلق عجزاً كبيراً، وحاولت وزارة الكهرباء تغطيته باستيراد الغاز الإيراني بحدود 50 مليون متر مكعب يومياً، وفق عقد مدته 5 سنوات، ومؤخراً حاولت الحكومة استيراد الغاز من تركمانستان، لكن كل هذا الغاز المستورد لا يوفر إلا 10 آلاف ميغاواط، وبقى العجز موجوداً، لأن الضائعات في التوليد والنقل والتوزيع يجعل العجز أكبر مما يمكن تغطيته، حتى مع هذه العلاجات».

ويبين شيرواني، أن «أحمال الذروة تزداد في فترة الصيف، وكذلك في فترة الشتاء حيث الحاجة العالية إلى وسائل التدفئة والهيترات وغيرها، وبالتالي سيكون هناك طلباً أكثر والعجز سيكون كبيراً، لذلك على وزارة الكهرباء العمل على مسارين».

وفيما يخص المسار الأول يقول شيرواني: «ينبغي العمل على إصلاح شبكات النقل والتوزيع، وكذلك تأهيل المحطات وإنشاء محطات جديدة بالتنسيق مع وزارة النفط، لتوفير الوقود لها خاصة الغاز الطبيعي».

ويوضح، أن «الغاز الطبيعي يمثل الوقود الأمثل لمحطات الكهرباء، كونه أرخص كلفة وأكثر كفاءة وأقل تلوثاً للبيئة، والأهم هناك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في العراق تقارب 143 تريليون قدم مكعب، لكن المستثمر منها لا يتجاوز 65 بالمائة».

ويشير إلى أن «هناك نسبة عالية من الغاز تحرق خاصة الغاز المصاحب للنفط، وهذا لو كان تم استثماره بالكامل فإنه كان سيحل أزمة الغاز ويوفر الوقود اللازم لكل محطات الطاقة الكهربائية، وكان سيغطي جزءاً كبيراً من العجز الموجود حالياً».

وعن المسار الثاني، يشدد شيرواني، أن

الغــاز الوطـني.. كلمة المرور لإنهاء معضلة الكهرباء في العراق

«على وزارة الكهرباء والحكومة العمل على إنشاء محطات للطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية)، فهذه كلفتها غير مرتفعة ويمكن إنشاء عدة محطات كبيرة كل واحدة منها ألف ميغاواط تغطي أكثر من ثلث العجز الموجود وبفترة قياسية لا تتجاوز السنة، لأن هذه المحطات فترة إنشائها سريعة ولا تحتاج إلى صيانة ووقود، بل أن تبنى في الأماكن المناسبة لها فقط، على أن تعشق إنتاجها من الكهرباء مع الشبكة الوطنية، وهذا الإجراء تقوم به حتى الدول المكتفية من الطاقة الكهربائية على سبيل المثال الإمارات والسعودية اللتين أصبحت لديهما فوائض بالطاقة الكهربائية يمكن تصديرها إلى البلدان المجاورة».

ويؤكد شيرواني في نهاية حديثه، أن «في حال استثمار الغاز بشكل جيد فأنه سيساهم في رفد محطات الكهرباء والاستغناء عن استيراد الغاز من الخارج وصرف مليارات الدولارات، وأيضاً إنشاء محطات جديدة في حال توفر الغاز بكميات أكثر، وبالتالي تسد جزءاً كبيراً من العجز الموجود حالياً، الذي يتجاوز 15 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية».

وأمس الأحد، أكد مسؤول حكومي عراقي، أن قرار تقليص إمدادات الغاز الإيراني «أحادي الجانب» وجرى بشكل مفاجئ ومخالف للعقد المبرم بين البلدين، فيما أشار إلى أن وزارة الكهرباء تحتفظ بكامل حقوقها التعاقدية، وطالبت الجانب الإيراني بـ«الالتزام الفوري» بتلك البنود.

وقال المسؤول، في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، إن «وزارة الكهرباء وعلى الرغم من مسعاها المتواصل للنهوض بقطاع الطاقة الكهربائية وتنويع مصادره، إلا أن المنظومة الوطنية تتعرض خلال موجة البرد الحالية، إلى تحديات خارجة عن إرادتها، نتيجة إجراءات أحادية من الجانب الإيراني».

وأضاف أن «الجانب الإيراني قام مؤخراً بتخفيض إمدادات الغاز المشغل للمحطات الغازية من (25) مليون متر مكعب يومياً

شيرواني: «في حال استثمار الغاز بشكل جيد فأنه سيساهم في رفد محطات الكهرباء والاستغناء عن استيراد الغاز من الخارج وصرف مليارات الدولارات»

ما يزال العراق منذ تسعينيات القرن الماضي يعتمد نظام القطع المبرمج للطاقة الكهربائية جراء تدني مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية ويعتمد الأهالي على المولدات الأهلية لسد النقص

إلى (6) ملايين متر مكعب فقط، رغم أن العقد المبرم بين الطرفين يلزم وزارة الطاقة الايرانية بتوريد (50) مليون متر مكعب يومياً إلى العراق في فترات الذروة الشتوية والصيفية، ولمدة خمس سنوات، لكن هذا الإجراء المفاجئ أدى إلى فقدان ما يقارب (6000) ميغاواط من الشبكة الوطنية».

وأشار المسؤول الحكومي، إلى أن وزارة الكهرباء، إذ تحتفظ بكامل حقوقها التعاقدية، تؤكد أنها تواصل اتصالاتها المكثفة مع الجانب الإيراني وتطالبه بالالتزام الفوري ببنود العقد المبرم وضمان إيصال الكميات المتعاقد عليها لضمان تشغيل المحطات الكهربائية وتوفير ساعات تجهيز موثوقة للمواطنين».

ولفت إلى أن «وزارة الكهرباء اتخذت إجراءاتها العاجلة التي تضمنت التنسيق العالي مع وزارة النفط لضخ كميات إضافية من الوقود البديل، والإسراع في إنجاز مشاريع استثمار الغاز الوطني وتفعيل خطط الطوارئ للحفاظ على استقرار المنظومة الكهربائية».

وكانت وزارة الكهرباء العراقية قد أعلنت، الشهر الماضي، توقف إمدادات الغاز المورد الإيراني بالكامل لأغراض الصيانة لمدة 15 يوما عن بغداد والمحافظات الوسطى والفرات الأوسط مما تسبب بفقدان منظومة الكهرباء الوطنية 5500 ميغاواط.

وما يزال العراق منذ تسعينيات القرن الماضي يعتمد نظام القطع المبرمج للطاقة الكهربائية جراء تدني مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية ويعتمد الأهالي على المولدات الأهلية لسد النقص.

ولسد هذا الفراغ يستورد العراق الكهرباء والغاز من إيران بما يتراوح بين ثلث و40% من احتياجاته من الطاقة، لكنه يواجه صعوبة في سداد ثمن تلك الواردات بسبب العقوبات الأمريكية التي تسمح لإيران فقط بالحصول على الأموال لشراء السلع غير الخاضعة للعقوبات؛ مثل الغذاء والدواء.

وبموازاة ذلك تعول بغداد على مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار من أجل تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة دون الحاجة للوقود لتشغيل المحطات، في ظل عدم استقرار إمدادات الغاز الإيرانية والتي تسببت مؤخراً بفقدان بغداد أكثر من 4 آلاف ميغاواط بسبب شح الغاز وتوقف خطوط الربط مع إيران.

وتضغط الولايات المتحدة على العراق -ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك- لخفض اعتماده على الغاز الإيراني.

ولإيجاد خط بديل أعلن العراق في آب/أغسطس 2023 عن توقيع اتفاق مبدئي مع تركمانستان لاستيراد الغاز منها لتلبية جزء من احتياجات محطات الطاقة الكهربية في البلاد.

ويقول رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق، وليد الكريطي، إن «قرار جباية أموال من المزارعين أثار امتعاضاً كبيراً، وأكثر رؤساء الاتحادات الفلاحية الفرعية في المحافظات أعلنوا رفض هذا القرار، لأنه سوف يتسبب بزيادة الأعباء عليهم».

ويشير الكريطي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «الزراعة في العراق غير مدعومة سواء في الأسمدة أو التكنولوجيا أو من قضايا أخرى كثيرة، وليس للحكومة دور في توفير المياه للمزارعين».

ويؤكد، أن «هناك شح في المياه بعموم البلاد، وهي تعود لسنوات سابقة وستستمر للسنوات المقبلة، وفي حال تم إعطاء أموال الجباية، فما هو الضامن بتوفير المياه للمزارعين في ظل وجود شحة مائية؟».

وعن الأسعار، يوضح الكريطي، أن «الأسعار تختلف من أرض لأخرى، حيث إن على الأراضي المستصلحة 5 آلاف دينار للدونم الواحد، وشبه المستصلحة 4 آلاف دينار للدونم الواحد، وغير المستصلحة ألفي دينار للدونم الواحد، والآبار ألفي دينار للدونم الواحد».

ويشدد الكريطي على أهمية «وضع دراسة لأن المتشاطئة سوف تستفيد من القرار على عكس الذنائب، وسوف تتضرر المحافظات وخاصة الجنوبية البعيدة عن ذنائب نهري دجلة والفرات، على اعتبار أنها تعاني من شح مائية».

من جهته، يرى عضو الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية في قضاء المدائن، حاتم الدفاعي، أن «60 بالمائة من المجتمع العراقي هم من الطبقة الفلاحية، وفرض أجور سقي على كاهلهم يمثل زيادة في انهاك قدرة الفلاح العراقي وإنتاجية المحصول الزراعي، ووضع العصا في دولاب الإنتاج الزراعي».

ويبين الدفاعي لمجلة «فيلي»، أن «هذا القرار يهدف لتقليل الإنتاج الزراعي وليس دعمه، وبدل تقديم مساعدة في الإنتاج وبمقومات الزراعة وتوفير تقنيات الري الحديثة لتقليل استهلاك المياه، يتم إصدار مثل هكذا قرار».

ويؤكد، أن «المزارع غير مدعوم حيث إن السماد الكيماوي خاضع للسوق المحلية وهي بأسعار مرتفعة، كما أن حصة الفلاح المخصصة من وزارة النفط غير كافية، لذلك يضطر الفلاح لشراء الكاز من السوق السوداء لتشغيل الآلات الزراعية، لذلك هذا القرار مرفوض، وهو يعد وسيلة جديدة لمحارب الفلاح العراقي».

بدوره، يوضح الخبير الزراعي، خطاب الضامن، أن «الحكومة كان لديها توجهاً لزيادة الإيرادات العامة من الجوانب الممكنة كافة، وواحدة من هذه الجوانب هي العودة إلى تعليمات سابقة في وزارة الموارد المائية كانت مطبقة قبل عام 2003 باستحصال أجور السقي من الفلاحين».

ويضيف الضامن لمجلة «فيلي»، أن «هذا القرار كان يتعلق بالمشاريع الإروائية الحكومية، حيث كان هناك بعض المشاريع الإروائية التي تحتاج إلى تكاليف من أجل الصيانة والتشغيل واستبدال معدات ومحركات وما إلى ذلك، لذلك من الطبيعي أن تكون هناك أجور للسقي مقابل توفير المياه من الأنهار أو الآبار للفلاحين».

ويتابع، «لكن القرار الجديد ألزم كل الفلاحين وحتى من لديه مضخة خاصة به ويسحب المياه من نهر أو من بئر معين وعلى حسابه وتكاليفه الخاصة، فهذا سيتم استحصال أجور السقي منه أيضاً، ما سيؤدي إلى تحمل المزارعين تكاليف إضافية بالإضافة إلى التكاليف المعروفة التي تجهد الفلاح كتكاليف الطاقة وتشغيل المحركات والبذور والأسمدة والمبيدات واللقاحات والأدوية وغيرها».

ويرى الضامن، أن «هذا الإجراء ربما سيؤدي إلى عزوف بعض الفلاحين عن دفع الأجور ما قد يُتخذ إجراءات قانونية بحقهم، أو ربما هجرة الفلاح لمهنة الزراعة، لذلك هذا القرار له أضرار على المواطن».

ويلفت إلى أن «القرار كان ليلقى تأييداً إذا كان يتعلق بالمشاريع الإروائية التي توصل المياه إلى أرض الفلاح بطريقة فنية متكاملة، أما الفلاح الذي يعتمد على نفسه في أخذ الماء من النهر، فليس هناك منطق بفرض ضريبة مقابل حصوله على هذا الماء، لأن الماء هو هبة طبيعية، والأجر عادة يرتبط بخدمة، وفي هذه الحالة لا توجد خدمة من الحكومة للمزارع».

وحاولت «مجلة «فيلي»» التواصل مع وزارة الموارد المائية العراقية لبيان موقفها مما تحدث به اتحاد النقابات الفلاحية والخبراء الزراعيون، لكن الوزارة لم ترد على الاستفسارات الخاصة بهذا الموضوع حتى ساعة كتابة هذا التقرير.

يُذكر أن وزارة الموارد المائية، أعلنت، الشهر الماضي، إعادة تفعيل قانون أجور سقي الأراضي الزراعية، مبينة أن القانون سيسهم بتعزيز الواردات غير النفطية وضمان إيصال المياه لجميع المستحقين وعدالة.

وذكرت الوزارة في بيان، أن «الأساس القانوني لتعرفة أجور السقي يستند إلى قانون صيانة مشاريع الري والبزل رقم 12 لسنة 1995 المعدل بناء على القانون تم تشكيل الأمر الديواني رقم 65 لسنة 2023 حول كيفية استيفاء أجور السقي والآلية المتبعة».

وأضافت الوزارة، أن «الأموال التي ستستحصل من أجور السقي سيتم استثمارها بتطوير المشاريع الاروائية»، مشيرة إلى أن «استحصال الأجور سيكون عن طريق الدفع الإلكتروني تماشياً من التوجه الحكومي».

وأوضحت، أن «أجور السقي ستخفض بنسبة 50% للفلاحين والمزارعين الذين يستخدمون تقنيات الري والبزل الحديثة وبنسبة 100% لمربي الأسماك الذي يستخدمون التقنيات الحديثة»، مؤكدة أن «الأجور ستستوفى بدءاً من عام 2024/2025 بهدف تقليل الهدر وحث الفلاحين على استخدام تقنيات الري الحديثة التي تسهم بتقليل الضائعات المائية وزيادة الغلة الزراعية».

الدفاعي: «هذا القرار يهدف لتقليل الإنتاج الزراعي وليس دعمه، وبدل تقديم مساعدة في الإنتاج وبمقومات الزراعة وتوفير تقنيات الري الحديثة لتقليل استهلاك المياه، يتم إصدار مثل هكذا قرار»

وزارة الموارد المائية: «الأموال التي ستستحصل من أجور السقي سيتم استثمارها بتطوير المشاريع الاروائية»

بسبب شح المياه..
ضريبة جديدة بانتظار ٦٠٪ من المجتمع العراقي

فيلي - خاص:

أثار قرار إعادة تفعيل قانون أجور سقي الأراضي الزراعية في العراق امتعاضاً عند المزارعين، معتبرين أن هذا القرار سوف يعرقل الإنتاج الزراعي ويزيد العبء عليهم، مؤكدين أن الحكومة ليس لها دور في توفير المياه لأراضيهم.

رعب في العراق..
الخزين المائي يتراجع أمام الشتاء الجاف

فيلي - خاص:

ما تزال الأمطار في العراق دون المستوى رغم الدخول في شهر كانون الأول الذي من المفترض تساقط أمطار غزيرة فيه، وهو ما ينذر بتضرر الزراعة الديمية وتأثر المحاصيل أبرزها الحنطة، فضلا عن انخفاض الخزين المائي، فيما يتوقع مراقبون ظهور تداعيات هذا الشتاء الجاف بشكل جلي خلال موسم الصيف المقبل.

وعادة ما تبدأ الحالة المطرية في العراق، بحسب مدير إعلام هيئة الأنواء الجوية العراقية، عامر الجابري، من شهر تشرين الثاني وتكون خفيفة إلى متوسطة الشدة، وتزداد شدتها في شهر كانون الأول، لكن في الموسم الماضي تأخرت الأمطار الغزيرة إلى شهر شباط.

أما فيما يتعلق بهذا الموسم، أوضح الجابري لمجلة «فيلي»، أنه «كانت هناك أمطارٍ في شهر تشرين الثاني الماضي، لكنها لا تزال دون المستوى، وهذا يعود إلى ضعف منظومات الضغط الجوية، وفي حال تعمقها قد تزداد غزارة الأمطار، ونأمل تحسن مستوى تساقط الأمطار خلال الفترة المقبلة».

وكانت المخاوف من احتمالية مرور شتاء جاف على العراق تقلق الكثير من المراقبين، حيث قال الخبير المائي، عادل المختار، إنه «لطالما تم التحذير من احتمالية مرور شتاء جاف على العراق، وبضرورة عدم اعتماد الزراعة على الأمطار، لكن لم تكن هناك استجابة بسبب سوء الإدارة وعدم وجود سياسة مائية صحيحة».

ونبه المختار، خلال حديثه للوكالة، إلى عدم وجد أمطار لحد الآن، وحتى المطرة الأولية كانت على 4 محافظات ولم تحقق الرية الأولى بالكامل، وفي حال تأخرت الأمطار إلى شهر كانون الثاني فأن الزراعة الديمية سوف تتضرر وكذلك محصول الحنطة، وستسبب قلة الأمطار بفشل الزراعة في عدد من المناطق.

وأشار إلى أن «الخزين المائي بعد أن كان 21 مليار متر مكعب، تراجع إلى ما دون 13 مليار متر مكعب، وهذا مستوى خطر ومرعب، كما أن إيرادات المياه التي تأتي من تركيا انخفضت أيضاً إلى 300 متر مكعب في الثانية، وهذا مستوى متدن، وبالتالي يتم الاطلاق من الخزين للموازنة على ألطلب، ما يخلق مشكلة للخزين المتدني في الأساس، وهو ما ينذر بوضع الصيف المقبل».

وتعد شحة المياه أزمة مستمرة منذ أكثر من 5 سنوات، وفق عضو لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب العراقي، ثائر مخيف، مبيناً أن «هذه الشحة مستمرة لهذه السنة أيضاً، لكنها ليست شحة قاسية، بل كانت هناك أمطار لا بأس بها، لكن لا يمكن الاعتماد عليها في الزراعة».

وخلص مخيف، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «السياسة المائية في العراق تخلو من حصاد للأمطار بشكل متطور كما معمول به في بقية البلدان، وهذا يرجع إلى سياسة وزارة الموارد المائية، كما أن الحكومة لم تدعم الوزارة بالأموال الكافية لتطوير الزراعة، خصوصاً من ناحية المرشات والتنقيط وتبطين الأنهر للمحافظة على نسبة المياه المهدورة أثناء السقي أو الري، فضلاً عن القطع القاسي للمياه من قبل تركيا وإيران».

ويعاني العراق من شح في المياه منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب «حرب المياه» التي تشنها دول المنبع، إلى جانب قلة هطول الأمطار والثلوج ما أدى إلى تناقص الخزين المائي في السدود والبحيرات والخزانات المائية في البلاد.

وبلغت الأزمة ذروتها في السنوات الأربع الأخيرة حتى ضرب الجفاف نهريّ دجلة والفرات وأدى إلى ظهور قاع النهر في بعض المناطق وتراجع مساحات واسعة من الأهوار والمسطحات المائية، ونتج عنه نفوق أعداد كبيرة من المواشي وانحسار كبير في المساحات الزراعية.

وكانت وزارة الموارد المائية العراقية، أعلنت في آب 2024، إبرام عقد مع ائتلاف شركتي هايدرونوفا الإيطالية والكونكورد الأردنية لغرض «تأمين مستقبل مائي مستدام وتطوير أنظمة الري ومعالجة تأثير التغير المناخي على الأنهار»، دون الكشف عن كلفته المالية.

وفي تموز 2024، أطلقت الأمم المتحدة في العراق، بالشراكة مع وزارة الموارد المائية العراقية حملة مهمة تحت شعار «الماء حياة» لمواجهة أزمة المياه الحادة التي تواجه العراق.

ووفق بيان للأمم المتحدة، ورد للوكالة حينها، تهدف حملة التوعية، التي تستمر لعام كامل وتحمل عنوان «الماء حياة - كل قطرة مهمة»، إلى رفع وعي المواطنين العراقيين بالوضع الحرج الذي تمر به مواردهم المائية، وتعزيز شعورهم بالمسؤولية للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

وستنظم حملة «الماء حياة» من خلال أربع مراحل خلال العام المقبل؛ حيث ستركز المرحلة الأولى على رفع مستوى الوعي حول أزمة المياه وآثار تغير المناخ، أما المرحلة التالية فسيتم خلالها التعريف باللاعبين الرئيسيين المشاركين في إدارة موارد المياه في العراق، وتعزيز الشعور بالمسؤولية والتعاون.

وستعرض المرحلة الثالثة المشاريع والجهود الحالية التي تبذلها الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة، مع تسليط الضوء على النجاحات والمبادرات الجارية.

أما المرحلة النهائية فستنظر نحو المستقبل، وتحدد الخطط والاستراتيجيات لمواصلة معالجة أزمة المياه وتسليط الضوء على مشاركة العراق في المحافل الدولية والجهود المبذولة لتأمين الدعم والتمويل لمشاريع المياه، بحسب البيان.

وأكد البيان أن حملة «الماء حياة» تمثل «جهداً موحداً تقوم به وكالات الأمم المتحدة والحكومة العراقية لمعالجة واحدة من أكثر القضايا التي تواجه البلاد إلحاحا، ويمكن من خلال هذه الحملة تحقيق تقدم كبير في الحفاظ على المياه وإدارتها، بما يضمن تحقيق مستقبل مستدام وأفضل لجميع العراقيين».

عامر الجابري
مدير إعلام
هيئة الأنواء الجوية

ثائر مخيف
عضو لجنة الزراعة والمياه
في مجلس النواب

ويستمر العطاء وتتواصل المسيرة للعام الحادي والعشرين ، مجلة « فيلي» التي دأب كادرها على ان يقدم من خلالها وجبة شهرية فكرية وثقافية وانسانية ثرة ، فتبوأت منذ انطلاقتها مكانة مرموقة متميزة في فضاء الاعلام العراقي واصبحت مدعاة فخر لابناء شريحة الكورد الفيليين كأهم منابرهم الاعلامية واكثرها استقرارا وديمومة رغم صعاب العمل طوال العقدين الماضيين..

الف تحية لكل من شارك بتقدم ونجاح هذا المنبر الاعلامي المتألق الذي يحمل هموم وتطلعات ابناء جلدته ووطنه ويمنحهم أملاً واعداً بغدٍ مشرق أجمل ..

مدير التحرير

21

YEARS

ANNIVERSARY

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 252 السنة الحادية والعشرون - كانون الاول - ديسمبر 2024